NRLS

دراسات استراتيجية

مركز روج آفا للدراسات الإستراتيجية

مجلة فصلية تصدر من مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية / العدد 2 ربيع 2020

- محاكمة داعش
- الإسلام السياسي في الجمهورية التركية
- القوة الناعمة..
- إيران وحقوق الإنسان

رئيس التحرير :

بسام خلو

مدير التحرير :

ليلى سوار

المحررون :

د.أحمد سينو

أ. نذير صالح

أ.هجار شكر

القسم الفني والتصميم :

احمد ملا

تتم كافة المراسلات باسم رئاسة التحرير على البريد الالكتروني التالي :

nrls@nrlsrojava.com

لزيارة الموقع الالكتروني :

www.nrlsrojava.com

منشورات مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية NRLS

حقوق الطبع والنشر محفوظة

العدد 2 ربيع 2020

المحتوى

محاكمة داعش 6

إعداد : مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية

الإسلام السياسي في الجمهورية التركية 28

اعداد : مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية

القوة الناعمة 41

اعداد : مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية

الجمهورية الإسلامية الإيرانية 67

اعداد : مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية

كلمة العدد

أعزائي القرّاء..

إنّ تسارع الأحداث التي شهدتها المنطقة في النصف الثاني من العام المنصرم، وقيام المركز بسلسلة من النشاطات الاستراتيجية كإقامة منتدى دولي حول داعش، وقيام بعمليات توثيق للانتهاكات المرتكبة من قبل جيش الاحتلال التركي ومرتزقته في سري كانيه وكري سبي، وتنظيم ملتقى محلي بخصوص هذه الانتهاكات من عمليات تغيير ديمغرافي وتطهير عرقي، وغير ذلك؛ حال دون إصدار العدد الثاني من المجلة، لذلك سيقوم المركز بإصدار هذا العدد وتقديم عدد من الدراسات في سياقه تتناول مجموعة من المواضيع.

لقد كان من أبرز التوصيات والنتائج التي تمخضت عن "المنتدى الدولي حول داعش: الأبعاد، التحديات، استراتيجية المواجهة" الذي عقد من قبل مركز روج آفا للدّراسات الاستراتيجية NRLS بتاريخ (6-2019/7/8) إجراء محاكمة دولية لعناصر تنظيم داعش في مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا لذلك تم التطرق إلى هذا الأمر في هذا العدد من خلال بحث بعنوان " الأسس القانونية والأخلاقية لتشكيل المحكمة الدولية الخاصة بجرائم داعش في شمال وشرق سوريا". حيث تحاول الدراسة طرح مجموعة من المحاكم ذات الطابع الدولي، وتسليط الضوء على الجنايات التي ارتكبها عناصر التنظيم وفقاً للقانون الإنساني الدولي، وكذلك بحث المسوغات الأخلاقية والقانونية لإنشاء محكمة جنائية دولية خاصة في شمال وشرق سوريا، بهدف تحقيق العدالة وذلك من

بقلم :

هيئة التحرير

خلال محاكمة عناصر داعش ودعم حقوق سُكّان المنطقة الذين عانوا من ظلم التنظيم.

وكون تنظيم داعش من أحد دعاة الإسلام السياسي ومظهره المكشوف والمرعب، هذا من الناحية الايديولوجيّة، أما من الناحية اللوجستيّة فتمثل الدولة التُّركيّة مصدره الأساسي، لذا تم التطرق لدراسة مفهوم الإسلام السياسي وتاريخه وكيفية استغلال الدولة التُّركية للإسلام السياسي لتبرير مشاريعها وأجنداتها من خلال البحث المعنون "الإسلام السياسي في الجمهورية التركية".

ولتعزيز المواقف الداخلية والخارجية حيال المخاطر والمشاريع التي تحاك ضد المنطقة لابد من معرفة مصادر وأنواع القوة التي تتمتع بها، وكيفية استغلال واستخدام تلك القوة على أكمل وجه تم التطرق إلى دراسة القوة الناعمة بعنوان " القوة الناعمة، عامل للانفتاح أم وسيلة جديدة للهيمنة"

أما من جانب آخر فإن الذهنية التوسعية وإن استطاعت بما لديها من قوة ناعمة تبرير أعمالها التوسعية، فإنها وقتية التأثير إذ أن مصادرة حقوق الآخرين سرعان ما يكشف زيف الإدعاء بغير ذلك، وتعتبر الجمهورية الإسلاميّة الإيرانيّة وملفها عن حقوق الإنسان مثالاً عن ذلك، حيث يتم التطرق إلى ذلك في الجزء الثالث من دراسة الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة من خلال نقاط القوة والضعف في سياستها والسيناريوهات المحتملة كنتيجة لهذه السياسة.

.

محاكمة داعش

الأسس القانونية والأخلاقية لتشكيل المحكمة الدولية الخاصة بجرائم داعش في شمال وشرق سوريا

إعداد : مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية

- مقدمة.

تعتبر محاسبة أي سلوك فردي أو جماعي يستهدف انتهاك حقوق الآخرين أو الاعتداء عليهم؛ على أسس العدالة في العقاب والتعويض والردع، شرط أساسي لتماسك المجتمعات واستقرارها من ناحية، واستمرار العلاقات الإنسانية بين المجتمعات المتنوعة من ناحية أخرى؛ وفي هذا السياق تعد فكرة إنشاء محاكم دولية خاصة وفق الأعراف والمعاهدات والمواثيق الدولية والإنسانية، عاملاً مهماً وذا تأثير إيجابي كبير على السلم والأمن الدوليين، كونها تُعزز جسور التواصل بين المجتمعات والشعوب والثقافات المختلفة، بشكلٍ خاص عندما تكون المحاكم المحلية عاجزة عن القيام بمهامها أو خاضعة لسلطة استبدادية.

من ناحية أخرى تبدو المحاكم الدولية الخاصة وسيلة فعّالة لكسر البيروقراطية والقيود الجامدة التي قد تتواجد في بعض مؤسسات وهيئات الأمم المتحدة، والتي كثيراً ما تتأثر بمصالح واستراتيجيات الدول، خاصة القوية منها؛ وأثبتت هذه المحاكم قدرتها في الكثير من الأحيان على تعزيز تماسك المجتمع الدولي واحترام حقوق الإنسان؛ كما أنها تعد ملجأ مهماً للكيانات الاجتماعية والسياسية الضعيفة نسبياً التي تؤمن بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان لحماية نفسها من الاعتداءات وانتهاك حقوقها؛ وبالفعل تم إنشاء عددٍ من المحاكم الخاصة ذات الطابع الدولي والتي حققت العدالة بنسبٍ مقبولة ومتفاوتة.

في الآونة الأخيرة، بعد الهزيمة الميدانية لتنظيم "داعش" بتاريخ 23/3/2019م إثر تطهير آخر معاقله في الباغوز شرقي نهر الفرات؛ ظهرت حاجة ماسة لإنشاء محكمة دولية خاصة لمحاسبة أفرادٍ ينتمون إلى جنسيات مختلفة ارتكبوا سلسلة من الجرائم تطابق في تفاصيلها جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، إلى جانب الجرائم التي ارتكبوها بحق البيئة والاقتصادات الوطنية؛ ونحن هنا نتحدث عن الأفراد المنتمين إلى تنظيم داعش، وما ارتكبوه من جرائم بحق شعوب الشرق الأوسط خاصة وشعوب العالم عامة؛ هؤلاء يجب محاسبتهم في إطار احترام العدالة وحقوق الإنسان، مهما كانت صفتهم سواء أكانوا مرتزقة أو إرهابيين أو أعضاء في عصابات الجريمة المنظمة أو جُناة بدوافع ونزوات شخصية؛ علماً أنهم ارتكبوا تلك الجرائم بأوامر مباشرة من قياداتهم ومرؤوسيهم أو كتصرف فردي استناداً على اجتهادات شخصية نابعة عن الالتزام بإيديولوجية التنظيم وبتعليمات قادته، ويدركون تماماً بأنَّ أعمالهم تعتبر اعتداء على حياة وحقوق الآخرين، وهذا ما يشكّل القصد الجرمي من الجنايات التي ارتكبوها.

يَعدُ إنشاء محكمة دولية خاصة بجرائم داعش في شمال وشرق سوريا مطلب شعبي؛ وكونها ضرورة فرضتها الظروف السياسية الإقليمية والدولية، نظراً لوجود مئات الجناة من عناصر التنظيم من جنسيات مختلفة رفضت دولهم استلامهم ومحاكمتهم في محاكمها الوطنية، حتى إنّ بعض الدول تدرس إسقاط جنسيتها عن مواطنيها المنخرطين في صفوف التنظيم وغيره من الجماعات الأصولية، أما بالنسبة لعناصر التنظيم المحليين فلا يمكن محاكمتهم في محاكم الدولة السورية كونها لا تستند إلى سلطة قضائية مدنية مستقلة، وغير مدعومة من قبل حكومة تؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان. لذلك هناك ضغط كبير على محكمة الشعب في شمال وشرق سوريا قد تتجاوز قدرتها على احتواء مئات القضايا والدعاوى المقيمة على عناصر التنظيم؛ من ناحية أخرى فإنَّ الجرائم التي ارتكبها التنظيم من حيث الأسلوب والشكل والحجم، وعدم وجود صفة قانونية رسمية لكيان التنظيم بكونه منظمة إرهابية إجرامية عابرة للحدود ولا يحظى بتأييد المجتمعات المحلية، وهو ليس دولة قائمة بذاتها؛ كل هذه الأمور تطرح الكثير من التحديات وتجعل من هذا الكيان الشاذ حالة استثنائية أمام القوانين الوضعية والطبيعية ([1]) وعدم وجود حالات مطابقة لها استناداً على القاعدة القانونية التي تفيد بأنه لا توجد جريمة إلا بنص ولا عقوبة إلا بنص، الأمر الذي يطرح كثيراً من التحديات التي تتطلب جهوداً لدراستها وفحصها ومعالجتها؛ إلى جانب معالجة التداعيات التي خلفها عناصر التنظيم بجرائمهم بعد التحديد القانوني لأصول المعاقبة والتعويض والردع.

على الرغم من أنَّ المحكمة الدولية الخاصة بجرائم داعش ضرورة قانونية وحقوقية أكثر من كونها هدف سياسي؛ إلا أنَّ إنشاء هذه المحكمة سيعطي فرصة أكبر لتعريف المجتمع الدولي بالإدارة الذاتية التي تتمتع بتأييد وتعاطف غالبية سكان شمال وشرق سوريا، وما من شأنه أنْ يرتقي بالعلاقات الدبلوماسية إلى مستويات أعلى، وهذه بدوره يشكل مطلب حقوقي يقع على عاتق المجتمع الدولي فسح مجالاً أكبر لتحقيقه استناداً إلى "حق تقرير المصير" الذي ورد في ميثاق الأمم المتحدة- المادة(1)[2] ؛ لذلك يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية تحقيق ذلك كون ذلك يخدم الأمن والسلم الدوليين.

في سياق هذا البحث سيتم التطرق إلى أنواع المحاكم الدولية؛ ونماذج من المحاكم ذات الطابع الدولي، والأسس والقرارات التي تشكلت بموجبها، وتسليط الضوء على العوامل والظروف التي يمكن أن تكون مساعدة في إنشاء محكمة ذات طابع دولي في شمال وشرق سوريا، وكذلك العوامل والظروف التي قد تكون معيقة لإنشاء مثل هذه المحكمة؛ في ظل وجود رغبة سياسية وشعبية لإنشاء مثل هذه المحكمة.

[1] القوانين الوضعية هي القوانين التي وضعها الإنسان من دون الاعتماد على التشريعات السماوية (الشريعة الإسلامية، الشريعة اليهودية، الشريعة المسيحية) وتسمى أيضا قوانين مدنية، وقد تحولت أغلب القوانين الأوروبية إلى هذا النوع من القوانين بعد أن كانت تشريعاتها سماوية في الأغلب في فترة الخروج عن الكنيسة...
القانون الطبيعي: تشير نظرية القانون الطبيعي إلى ان هنالك قوانين تفرضها الطبيعة وعليه فإن القانون النافذ يجب أن يحاكي الطبيعة بأكبر قدر ممكن.

[2] https://www.un.org/ar/charter-united-nations/

- المحاكم الدولية المختصة بالنزاعات والجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان.

هناك عدد من المحاكم الدولية المتنوعة التي تهتم بقضايا محددة في إطار معاهدة أو اتفاقية دولية، بعضها تختص في النظر بالنزاعات التي تحدث بين الدول وتهتم بالسلم الدولي بالدرجة الأولى، وبعضها الآخر تهتم بالنزاعات التي تحدث بين الدول والأفراد وتهتم بحقوق الإنسان في الدرجة الأولى، وهناك محاكم تهتم بالنزاعات التي تخلف جرائم خطيرة؛ وفيما يلي سنذكر بعضاً من هذه المحاكم واختصاصاتها.

1. المحاكم والهيئات القضائية الدولية الرئيسية:

1- محكمة العدل الدولية International Court of Justice /(ICJ)	

➢ التأسيس: تأسست عام 1945م وتعتبر الهيئة القضائية الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة وأعلى وكالة قضائية فيها. يقع مقرها في مدينة لاهاي الهولندية. تجدد كل تسع سنوات، حيث يتم إعادة انتخاب قضاة المحكمة البالغ عددهم 15 قاضياً مستقلاً من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، ويمكن انتخاب ثلث الأعضاء كل ثلاث سنوات.

➢ الاختصاص: تفصل في القضايا التي تعرض عليها من النزاعات القانونية التي تنشأ بين الدول طبقاً لأحكام القانون الدولي، أي تنحصر مهامها في النزاعات التي تنشب بين الدول؛ تعتمد نظام الأغلبية في إصدار الأحكام، وفي حال تساوي الأصوات يعتبر صوت رئيس المحكمة مرجحاً بحسب المادة 55 من الميثاق الأساسي للمحكمة([3]).

2- المحكمة الجنائية الدولية([4]) International Criminal Court	

[3] الموقع الرئيسي لمحكمة العدل الدولية. الرابط: https://www.icj-cij.org/ar

[4] https://www.icc-cpi.int/

https://www.icrc.org/ar/document/international-criminal-court

https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9/la-cpi/article/cpi-adhesion-de-la-malaisie-au-statut-de-rome-04-03-19

- التأسيس: تأسست عام 1998 ودخلت حيز التنفيذ عام 2002م، حيث كان للمحكمة الخاصة بمحاكمة مجرمي الحرب في يوغسلافيا عام 1993 م، والمحكمة الخاصة بمحاكمة مجرمي الحرب في رواندا1994 م دور مهم في إنشاء هذه المحكمة. يقع مقرها في مدينة لاهاي الهولندية؛ إلا أنّه يمكنها تنفيذ إجراءاتها في أي مكان تحدده المحكمة بحسب البند 3 من المادة 3 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية([5]).

- الاختصاص: المحكمة مستقلة تنظيمياً عن الأمم المتحدة. تختص بمحاكمة الأفراد من عمر 18 سنة وما يزيد، المتهمين بالجرائم الأشد خطورة موضع الاهتمام الدولي وفق المادة 1 والمادة 5 من نظام روما الأساسي، كجريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم العدوان المرتكبة في أو بعد 1 تموز2002 م. وفق نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ وذلك استناداً على رغبة المحاكم الوطنية أو كانت تلك المحاكم غير قادرة على النظر في تلك الجرائم .

- صلاحيات المحكمة: هناك الكثير من الدول امتنعت عن التوقيع على ميثاق هذه المحكمة؛ من تلك الدول تركيا والصين والهند وأمريكا وروسيا...إلخ، وهي غير ملزمة بقرارات المحكمة، أما من الدول الرئيسية التي وقعت عليها فهي فرنسا وبريطانيا وألمانيا وكندا وأستراليا وجنوب إفريقيا واليابان ومعظم الدول الأوروبية وأمريكا اللاتينية. هذا الأمر منع المحكمة من التمتع بسلطة عالمية؛ وتشير المواد15،14،13 من نظام روما الأساسي إلى طريقة ممارسة المحكمة اختصاصها فيما يتعلق بأي جريمة تختص فيها بناء على طلب إحدى الدول الموقعة على ميثاق المحكمة، أو بناء على طلب من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أو بناء على طلب من المدعي العام الخاص بالمحكمة.

1. المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان European Court of Human Rights	

- التأسيس: تأسست عام 1959م بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان([6]). مقرها ستراسبوغ في فرنسا.

[5] نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ اعتمده في 17 تموز/ يوليو 1998 مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية. الرابط:
https://www.un.org/arabic/documents/basic/rome_statute.pdf

[6] جامعة منيسوتا؛ مكتبة حقوق الإنسان؛ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان؛ اتفاقية حماية حقوق الإنسان في نطاق مجلس أوروبا- روما في 4 نوفمبر 1950م. الرابط:
http://hrlibrary.umn.edu/arab/euhrcom.html

➢ الاختصاص: تنظر في الدعاوي والقضايا التي لها صلة بالدول الأعضاء في مجلس أوروبا([7]) فقط، فهي ليست جزءاً من الاتحاد الأوروبي، ويمكن أن يتقدم بالشكوى أفراد أو دول أعضاء.

2. محكمة العدل الأوروبية European Court of Justice	CVRIA COUR DE JUSTICE DES COMMUNAUTES EUROPEENNES

تأسست عام 1989م استناداً إلى الميثاق الأساسي للاتحاد الأوروبي. مقرها دولة لوكسمبورغ. تعتبر أعلى هيئة قضائية تتبع الاتحاد الأوروبي؛ وتختص فقط في المنازعات والخلافات بين الدول الأوروبية وتعزيز حقوق الإنسان في أوروبا.

1. اللجنة الدولية الإنسانية لتقصي الحقائق([8]CIHFF) International Humanitarian Fact-Finding Commission	IHFFC.ORG

وتعرف اختصاراً بـCIHFF وهي لجنة دائمة تدير الدولة السويسرية أمانتها([9])، وتعتبر هيئة تحقيق وليست محكمة أو هيئة قضائية([10])، تأسست في عام 1991م استناداً إلى المادة 90 من البروتوكول الأول لعام 1977م الإضافي إلى اتفاقيات جنيف لعام 1949م، تختص هذه اللجنة بالتحقيق في مزاعم ارتكاب مخالفات جسيمة أو انتهاكات خطيرة أخرى بحق أحكام القانون الدولي الإنساني، وتحديد فيما إذا كانت قد وقعت مخالفة جسيمة وانتهاك جسيم بحق تلك الاتفاقيات، وذلك بناء على طلب إحدى الدول التي تعترف باختصاص اللجنة سواء أكانت طرفاً في النزاع أم لم تكن؛ ونفقات المحكمة تقع على عاتق الطرف الذي يريد إجراء التحقيق ويمكن للمحكمة أن تلزم الطرف المدعى عليه بدفع 50% من تلك النفقات للطرف الأول، علما أن هذه اللجنة لم تمارس اختصاصها بشكل واسع ومؤثر منذ إنشائها.

---

[7] https://www.coe.int/en/web/about-us/budget
مجلس أوروبا يضم 47 دولة، فبالإضافة إلى الدول الأوروبية هناك تركيا وروسيا والدول الواقعة بين بحر قزوين والبحر الأسود وأوكرانيا؛ ومن أبرز إنجازات هذا المجلس الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان؛ وهذا المجلس منفصل عن الاتحاد الأوروبي....

[8] الموقع الرسمي لهذه اللجنة على الرابط:
https://www.ihffc.org/index.asp?Language=EN&page=home

[9] https://www.ihffc.org/Files/faltblatt-ar.pdf

[10] https://www.icrc.org/ar/document/international-humanitarian-fact-finding-commission-facsheet

2. المحاكم الدولية الخاصة:

يتم تشكيل المحاكم الدولية الخاصة استناداً إلى سلسلة من القرارات والنشاطات الدبلوماسية والقانونية على المستوى الدولي، وتحتاج إلى توافقٍ دولي على أعلى المستويات، فهي تندرج ضمن صلاحيات مجلس الأمن الدولي كونها تتطلب بشكل خاص قراراً بالموافقة من قبله، وتستند بالعادة إلى قرارات سابقة واتفاقيات ومعاهدات دولية ذات صلة. وتختلف هذه المحاكم عن المحكمة الجنائية الدولية كونها محدودة الزمان وتنتهي بانتهاء القضية. تعتمد هذه المحاكم في نظامها الأساسي إما على القانون الإنساني الدولي فقط أو على القانون الإنساني الدولي والقانون الوطني للدولة المعنية بالمحكمة المُشكلة وتسمى عادة بالمحاكم المختلطة كالمحكمة الجنائية الخاصة بكوسوفو، والبوسنة والهرسك، وتيمور الشرقية، وسيراليون، وكمبوديا، ولبنان. ويمكننا القول بأنَّ هذه المحاكم تحولت إلى عرف دولي([11]) بعد أن تشكلت أعداد من المحاكم نذكر منها:

✓ المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.	International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia Tribunal Pénal International pour l'ex-Yougoslavie

تتبع لمنظمة الأمم المتحدة. تأسست بموجب قرار صدر عن مجلس الأمن رقم 827([12]) في25 مايو/ أيار 1993م؛ للنظر في الجرائم التي ارتكبت أثناء الحرب اليوغسلافية عام 1991م في سياق اتفاقية جنيف مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية من قبل الأفراد كمتهمين رئيسيين وليس المنظمات والحكومات، مقرها مدينة لاهاي الهولندية. العقوبة القصوى السجن المؤبد.

تم إنشاء هذه المحكمة وفقاً للقرار 827 المؤرخ في 25 أيار/مايو 1993م استناداً إلى:

1. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص الجرائم التي ارتكبت؛

2. القرار الأممي رقم 713([13]) المؤرخ في 25 أيلول/سبتمبر1991 وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة، حيث أكد مجلس الأمن في هذا القرار دعم الجهود المبذولة لتحقيق السلام والحوار في يوغسلافيا، وضرورة التقيد بوقف إطلاق النار وتسوية المنازعات بشكل سلمي، وحظر أي معدات عسكرية أو أسلحة ليوغسلافيا، وذلك بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (أي أنها ملزمة لجميع الدول بدون استثناء).

---

[11] العرف الدولي يأتي في المرتبة الثانية بعد المعاهدات حسب ترتيب المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. تعريف العرف: " مجموعة من الأحكام القانونية نشأت من تكرار التزام الدول بها في تصرفاتها مع غيرها في حالات معينة بوصفها قواعد تكتسب في اعتقاد غالبية الدول وصف الالتزام القانوني.".
http://almerja.net/reading.php?idm=74731

[12] https://undocs.org/ar/S/RES/827(1993)

[13] https://undocs.org/ar/S/RES/713(1991)

3. القرار رقم 808 ([14]) المؤرخ في 22 شباط/ فبراير 1993م الذي أكد على القرار رقم 713 وإلزام جميع الأطراف المتحاربة بالقانون الدولي الإنساني وبشكلٍ خاص اتفاقية جنيف المؤرخة في 12 آب/ أغسطس 1949م واعتبار الأشخاص الذين يرتكبون الانتهاكات أو يأمرون بارتكابها مسؤولين شخصيين عنها؛ وتشكيل لجنة من الخبراء للتدقيق في المعلومات والأدلة التي تشير إلى وجود انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف، واعتبار الأعمال العسكرية التي تجري في يوغسلافيا السابقة تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين؛ والإقرار بإنشاء محكمة دولية لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في يوغسلافيا السابقة منذ عام 1991م؛ وبحسب هذا القرار على الأمين العام للأمم المتحدة تقديم تقريره بخصوص المحكمة خلال 06 يوماً من تاريخ صدور هذا القرار.

4. القرار 827 صدر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتضمن إنشاء محكمة دولية لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا السابقة منذ 1 كانون الثاني/ يناير 1991م وحتى موعد يحدده مجلس الأمن بعد استعادة السلم؛ وتم اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الدولية في محاكمة المتهمين، وإلزام جميع الدول بالتعاون مع المحكمة الدولية وتقديم الدعم المادي لها، أما بالنسبة لمقر المحكمة فستكون بحسب الترتيبات بين الأمم المتحدة وهولندا، مع جواز اجتماع المحكمة الدولية في مكان آخر عندما ترى أنّ ذلك ضروري لأداء مهامها بكفاءة؛ كما ويجوز للمجني عليهم السعي للتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم نتيجة تلك الانتهاكات عن طريق الوسائل الملائمة بحسب هذا القرار.

لقد كان للاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي (النيتو) الدور الأبرز في إنشاء هذه المحكمة من خلال نشاطات دبلوماسية وعسكرية مكثفة، نظراً لكونها تعتبر أول حالة إبادة جماعية تحدث في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، ونتيجة الاضطهاد والمعاناة الفظيعة التي عاشها المدنيون في أتون هذه الحرب.

✓ المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.([15])	

تتبع لمنظمة الأمم المتحدة. مقرها مدينة أروشا في تنزانيا. تأسست بموجب القرار رقم 955 ([16]) الذي صدر عن مجلس الأمن بتاريخ 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994م لمحاكمة الأشخاص

[14] https://undocs.org/ar/S/RES/808(1993)

[15] للتعرف على المزيد من التفاصيل انظر: القاموس العملي للقانون الإنساني- المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. الرابط:
https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/lmhkm-ljnyy-ldwly-lywgwslfy-lsbq-wlmhkm-ljnyy-ldwly-lrwnd/

المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في رواندا، ومحاكمة المواطنين الروانديين المسؤولين عن ارتكاب أعمال إبادة الأجناس وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة، في الفترة بين 1 كانون الثاني/ يناير 1994 و31 كانون الأول/ ديسمبر 1994م.

وبالتالي تم إنشاء هذه المحكمة وفقاً للقرار رقم 955 استناداً إلى عدداً من القرارات الأممية كالتالي:

1. القرار 918 ([17]) المؤرخ في 17 أيار/ مايو 1994م الصادر عن مجلس الأمن، الذي أكد على قراراته السابقة وهي:

- القرار رقم872 المؤرخ في 5 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1993م الذي أنشأ بموجبه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا.
- القرار رقم 909 المؤرخ في 5 نيسان/إبريل 1994 الذي سمح بتمديد ولاية البعثة حتى 29 تموز من عام 1994م.
- القرار رقم 912 المؤرخ في 21 نيسان/أبريل 1994 الذي عدل بموجبه ولاية البعثة.

وقد أكد القرار 918 أيضاً على إدانة أعمال العنف الجارية في رواندا وبشكل خاص عمليات قتل المدنيين، وضرورة حماية أمن عمليات الأمم المتحدة هناك، وأشار إلى أن قتل أفراد جماعة إثنية بهدف تدمير هذه الجماعة، كلياً أو جزئياً، يشكل جريمة يعاقب عليها بموجب القانون الدولي، والتأكيد على الالتزام بوحدة رواندا وسلامتها الإقليمية، ووجوب وقف إطلاق النار وإيقاف القتال فوراً، إلى جانب الموافقة على توسيع ولاية وصلاحيات البعثة الأممية في رواندا وزيادة عددها، والتأكيد على ضرورة تعاون جميع الدول والأطراف معها. وكذلك التأكيد على أن الحالة في رواندا تشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة.

2. القرار 925 ([18]) المؤرخ في 8 حزيران/ يونيو 1994م الصادر عن مجلس الأمن، الذي أكد على قراريه السابقين 912،918، تم فيه الإدانة الشديدة لأعمال العنف التي جرت في رواندا وخصوصاً عمليات القتل المنظمة لآلاف المدنيين، والإشارة إلى أن التشرد الداخلي لحوالي 1،5 مليون رواندي يواجهون المجاعة والأمراض، والنزوح الجماعي للاجئين إلى البلدان المجاورة يمثلان أزمة إنسانية ذات أبعاد واسعة؛ والإقرار بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة إلى رواندا التي يجب عليها المساهمة في توفير الأمن والدعم والحماية للمشردين واللاجئين المدنيين المعرضين للخطر في رواندا مع احتفاظ البعثة بحق الدفاع عن النفس، ومطالبة جميع الأطراف المتنازعة على إيقاف الأعمال العسكرية ووقف إطلاق النار.

---

[16] https://undocs.org/ar/S/RES/955(1994)
[17] https://undocs.org/ar/S/RES/918(1994)
[18] https://undocs.org/ar/S/RES/925(1994)

3. القرار 935 ([19]) المؤرخ في 1 تمور/ يوليو 1994 والصادر عن مجلس الأمن، الذي أكد على القرارين الأمميين السابقين 925،918، والتأكيد على إدانة مجلس الأمن لجميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي في رواندا، وتأييد الطلبات التي وجهها الأمين العام بشأن التحقيق في الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي المقترفة في رواندا أثناء فترة النزاع، وتعيين مقرر خاص لرواندا، والتأكيد على أنّ جميع الأشخاص الذين يقترفون انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي أو يأذنون أو يامرون بها أو يكونوا على علم بها يكونون مسؤولين بصورة فردية عن تلك الانتهاكات وينبغي تقديمهم للعدالة. الأمر بتشكيل لجنة خبراء محايدة لبحث وتحليل المعلومات المقدمة من أجل التحقيقات اللازمة، كما ويجب على الدول والمنظمات الإنسانية الدولية تقديم ما يلزم من المعلومات والمساعدة للجنة الخبراء، مع ضرورة التنسيق والتعاون الكامل بين لجنة الخبراء والمقرر الخاص في أداء كل منهما لمهامها.

لقد كانت للفظائع التي ارتكبت في رواندا والجهود الدبلوماسية التي بذلتها بعض الدول الإفريقية والمجتمع الدولي دور كبير في إنشاء هذه المحكمة حيث تم إيقاف القتال في رواندا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

بالنسبة للنظام الأساسي للمحكمة الدولية لرواندا ([20]) فقد اعتمدت على اتفاقيات جنيف 1949م وبروتوكولاتها وتحديد المسؤولية الجنائية الفردية عن الانتهاكات المرتكبة أو التي تم التحريض عليها أو الأمر بارتكابها أو التشجيع وتقديم المساعدة لارتكابها، ولهذه المحكمة الأفضلية على المحاكم الوطنية لجميع الدول، أي على جميع المحاكم الامتثال لهذه المحكمة.

✓ المحكمة الدولية الخاصة بسيراليون.	

تعتبر من المحاكم المختلطة، تشكلت نتيجة لتصاعد العنف المسلح في سيراليون([21]) التي كانت تشهد حرباً أهلية بين الجبهة المتحدة الثورية المعارضة المدعومة من دولة ليبيريا المجاورة والحكومة السيراليونية، وارتكاب المجموعات المعارضة انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي بحق المدنيين واستهداف موظفي الأمم المتحدة.

[19] https://undocs.org/ar/S/RES/935(1994)

[20] المرفق الخاص بالنظام الأساسي للمحكمة الدولية لرواندا، والمرفقة مع القرار رقم 955 (1994) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته /3453/ المعقودة في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994 الصادر عن مجلس الأمن، ص4. الرابط: https://undocs.org/ar/S/RES/955(1994)

[21] http://legal.un.org/avl/pdf/ha/scsl/scsl_a.pdf

مقرها مدينة فريتاون في سيراليون، تأسست بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1315 ([22]) المؤرخ في 14 آب/ أغسطس 2000م لمحاكمة لجميع الأشخاص المرتكبين جرائم جسيمة بدون استثناء داخل أراضي سيراليون وضد شعبها وموظفي الأمم المتحدة، سواء ارتكبوها بشكل مباشر أو أذنوا بارتكابها، وضرورة تقديمهم للعدالة وعدم الإفلات من العقاب، وقد أصدر مجلس الأمن قراراه هذا إثر الاتفاق الذي تمّ بين حكومة سيراليون والأمم المتحدة بناء على طلب الحكومة للمساعدة من الأمم المتحدة.

تضمن هذا القرار تفويض الأمين العام للتفاوض مع حكومة سيراليون لإنشاء محكمة خاصة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي في سيراليون، وبشكل خاص الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. لقد كان للجهود الدبلوماسية التي بذلتها حكومة سيراليون ودول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الدور الأبرز في إقرار هذه المحكمة.

وقد باشرت هذه المحكمة عملها في 12 نيسان 2002 بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وتكفل المجتمع الدولي بتغطية نفقات المحكمة لمدة ثلاثة سنوات.

- ✓ انتهاكات القانون الإنساني الدولي المرتكبة في دارفور- السودان.

بالنسبة لانتهاكات القانون الإنساني الدولي المرتكبة في دارفور- السودان فقد أحالها مجلس الأمن مباشرة إلى المحكمة الجنائية الدولية بموجب قراره رقم 1593 ([23]) المؤرخ في 31 آذار/ مارس 2005م بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (الخاص بالتهديدات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين) وبموجب المادة13 من نظام المحكمة الجنائية الدولية([24])؛ حيث أعلن إدعاء المحكمة الجنائية الدولية في 6 يونيو/حزيران 2005م عن فتح تحقيق خاص بذلك([25]). وصدرت عدة مذكرات توقيف بحق عدد من مسؤولي الحكومة السودانية بينهم الرئيس السوداني السابق عمر حسن البشير على خلفية ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، ولاتزال المحكمة مستمرة في عملها على هذه القضية.

[22] https://undocs.org/ar/S/RES/1315(2000)

[23] https://undocs.org/ar/S/RES/1593(2005)

[24] نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ اعتمده في 17 تموز/ يوليو 1998 مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية. الرابط:
https://www.un.org/arabic/documents/basic/rome_statute.pdf

[25] المحكمة الجنائية الدولية، مكتب المدعي العام، التقرير الخامس عشر للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 1593 (2005). الرابط:
https://www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres/A06E1FCF-5C5E-4684-B5EA-D3F35F41F49C/0/FifteenthReportToTheUNSConDarfurArb.pdf

✓ المحكمة الدولية الخاصة بلبنان.	المحكمة الخاصة بلبنان SPECIAL TRIBUNAL FOR LEBANON TRIBUNAL SPÉCIAL POUR LE LIBAN

تعتبر من المحاكم المختلطة، وهي محكمة جنائية ذات طابع دولي اقترحت وأقرت من قبل مجلس الأمن للنظر في نتائج التحقيق الذي قامت به لجنة التحقيق الدولية الخاصة باغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري في تاريخ 14 شباط 2005م. ومقرها مدينة لاهاي في هولندا. بدأت المحكمة أعمالها في 1 مارس/ آذار 2009م على الرغم من معارضة بعض القوى السياسية اللبنانية (قوى8 آذار)؛ وذلك بموجب اتفاقية لإنشاء المحكمة الخاصة بلبنان وقعت بين الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة في كانون الثاني من عام 2007م حيث أدخلت الأمم المتحدة أحكام ذلك الاتفاق حيز النفاذ بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1757.

اعتمدت هذه المحكمة أحكام قانون العقوبات اللبناني عدا عقوبة الإعدام، ولا تعتبر المحكمة مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة ولا تمول من الميزانية العادية للأمم المتحدة، بل تموّل ميزانية المحكمة بنسبة 51% من تبرعات الدول بينما تسدد الحكومة اللبنانية النسبة المتبقية البالغة 49%.

لقد تمَّ إنشاء المحكمة وفقا للقرار 1757 الصادر عام 2007م استناداً إلى سلسلة من القرارات الأممية السابقة[26] وهي كالتالي:

1. القرار رقم 1373([27]) المؤرخ في28 أيلول من عام 2001م بعد أحداث 11 أيلول 2001 في نيويورك وهو خاص بالإرهاب من ناحية الوصف والتنديد.

2. القرار الرقم 1595([28]) المؤرخ في 7 نيسان من عام 2005م الذي أقر تشكيل لجنة التحقيق الدولية المستقلة لمساعدة السلطات اللبنانية في تحري جميع جوانب اغتيال رئيس الوزراء الأسبق، رفيق الحريري، ومعه 22 آخرين في بيروت يوم 14 شباط/فبراير 2005م، وتقديم العون للوصول إلى المرتكبين والمسؤولين والمتواطئين.

3. القرار رقم 1636 المؤرخ في 31 تشرين الأول من عام 2005م أشار إلى احترام سيادة لبنان، وسلامة سيادته ووحدة أراضيه، والتنديد بالأعمال الإرهابية التي تهدد السلم والأمن الدوليين، والتأكيد على عمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة ودراسة نتائج التحقيق، والتأكيد على استمرار التحقيق داخل وخارج لبنان، والإصرار على تحديد هوية الجناة، واعتماد الفصل السابع

[26] https://www.stl-tsl.org/ar/documents/legal-documents/un-documents

[27] https://undocs.org/ar/S/RES/1373%20(2001)

[28] https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/repertoire/commissions-and-investigative-bodies

من ميثاق الأمم المتحدة([29]) من أجل ذلك- أي جواز استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأمن والاستقرار الدوليين- بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة خضوع من يذكر أسماءهم في تقرير لجنة التحقيق للتحقيق، وضرورة تعاون السلطات السورية وجميع الدول مع اللجنة، واعتقال المشتبهين بهم بحسب طلب اللجنة.

4. القرار رقم 1644 المؤرخ في 15 كانون الأول من عام 2005م تتضمن الإشارة الى القرارات السابقة، والتنديد بالتفجيرات التي وقعت في لبنان، والترحيب بتقرير لجنة التحقيق، والموافقة على تمديد ولاية اللجنة، والتأكيد على ضرورة تعاون السلطات السورية مع التحقيق، والموافقة على طلب الحكومة اللبنانية بتقديم كل من يثبت تورطه في الجريمة إلى محكمة ذات طابع دولي([30])

5. القرار رقم 1664 المؤرخ في 29 آذار 2006م رحب بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص لبنان، وتفويضه للحوار مع الحكومة اللبنانية لإنشاء محكمة دولية خاصة.

6. القرار رقم 1748 المؤرخ في 27 آذار عام 2007م تم فيه إدانة جميع الأعمال الإرهابية التي ضربت لبنان منذ تشرين الأول من عام 2004م والترحيب بتقرير اللجنة وتمديد ولاية اللجنة حتى 15 حزيران 2008م.

7. القرار رقم 1757 المؤرخ في 30 أيار من عام 2007م تم فيه إدانة جميع الأعمال الإرهابية التي ضربت لبنان منذ تشرين الأول من عام 2004م والإشارة إلى الرسالة التي وجهها رئيس وزراء لبنان إلى الأمين العام للأمم المتحدة التي طلب فيها إنشاء محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة جميع من تثبت مسؤوليتهم عن هذه الجريمة الإرهابية، والإشارة إلى تقرير الأمين العام المتعلق بإنشاء محكمة خاصة بلبنان بموجب النقاشات والمفاوضات التي تمت بين المستشار القانوني للأمم المتحدة وممثلين مخولين من الحكومة اللبنانية، والتأكيد على إنشاء محكمة دولية خاصة بلبنان بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد تشكلت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان نتيجة نشاط دبلوماسي قامت به الحكومة اللبنانية كممثلة لدولة عضوة في الأمم المتحدة وبمساعدة فرنسا وعدد من الدول الصديقة لها، وقد سبق الإعلان عن المحكمة سلسلة من المواقف الدولية تضمنت إدانة مجلس الأمن والأمم المتحدة للتفجيرات والاغتيالات التي ضربت لبنان ومن ثم اصدار سلسلة من القرارات الدولية، تلا ذلك طلب رسمي من الحكومة اللبنانية إلى الأمم المتحدة بإنشاء محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة المتورطين في تلك الأعمال بعد أن كلف مجلس الأمن لجنة تحقيق دولية (بعثة تقصي الحقائق) للتحقيق في الجرائم التي ارتكبت، واستناداً إلى نتائج التحقيق وطلب الحكومة اللبنانية وموافقة الأمين العام والمستشار القانوني في الأمم المتحدة ووجود مطلب شعبي، وحمل تلك الأعمال طابع الإرهاب وتشكيلها تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

[29] https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vii/index.html

[30] https://undocs.org/ar/S/RES/1644(2005)

استناداً على ما سبق نلاحظ عدة شروط لتشكيل مثل هذه المحاكم الخاصة، يمكننا أن نختصرها بالشكل التالي:

1. أن تحمل الأعمال المرتكبة صفة الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي؛ وأن تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين أي تندرج ضمن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.
2. وجود إدانة دولية لهذه الأعمال.
3. إنشائها يتطلب وجود طلب مقدم من قبل دولة عضوة في الأمم المتحدة، وتأتي الأفضلية لأعضاء مجلس الأمن، للنظر في تلك الأعمال. ويتم ذلك بالتنسيق مع الأمين العام للأمم المتحدة والمستشار القانوني للأمم المتحدة.
4. وجود لجنة تحقيق أو تقصي حقائق مكلفة من قبل مجلس الأمن أو من قبل إحدى مؤسسات الأمم المتحدة، تقوم بتحليل المعلومات والأدلة وإجراء التحقيقات اللازمة مع الأفراد والمؤسسات والكيانات بخصوص مدى تشكيل تلك الأعمال انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي.
5. صدور قرار من مجلس الأمن لتشكيل محكمة جنائية دولية خاصة ذات اختصاص مكاني وزماني محدد. ويلزم جميع الدول والأطراف بالتعاون معها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.
6. تهتم هذه المحاكم بمحاكمة الأشخاص المتهمين بدون استثناء.
7. للمدعي العام أو النائب العام في المحكمة التي ستشكل دور محوري في تسليط الضوء على تلك الأعمال وإقناع المحكمة بالنظر فيها.
8. يجب أن يكون النظام الأساسي للمحكمة مستندة إلى القانون الإنساني الدولي وخاصة اتفاقيات جنيف 1947م وبروتوكولاتها، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية 1998م. وهي لا تعترف بعقوبة الإعدام.
9. وجود طرف أو أطراف تتولى تمويل نفقات المحكمة وتساهم في ميزانيتها.
10. وجود قرارات أممية سابقة لها صلة بالقضية التي ستنشئ من أجلها المحكمة، كقرارات خاصة بأحداث ومحاكم سابقة.
11. أن تحترم المحكمة في حال تشكيلها سيادة الدولة المعنية.
12. وجود طلب شعبي لتشكيل هذه المحكمة.
13. تنتهي صلاحية المحكمة بانتهاء القضية التي من أجلها تمّ تشكيلها.

- القانون الإنساني الدولي والتحديات المستجدة، إشكالية تنظيم "داعش" كنموذج.

تشكل اعتداءات تنظيم داعش نموذجا متكاملاً وشاملاً للجرائم التي عرّفتها اتفاقيات جنيف 1949م وبروتوكولاتها الإضافية([31]) ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية([32]) واستناداً

[31] https://www.icrc.org/ar/doc/war-and-law/treaties-customary-law/geneva-conventions/overview-geneva-conventions.htm?utm_term=&utm_campaign=Monthly+search+promo+-+ICRC.ORG+-+FR+-+Global+-+AF+-+2018+-+Lac+Tchad&utm_source=adwords&utm_medium=ppc&hsa_net=adwords&hsa_tgt=dsa-

إلى قرار مجلس الأمن رقم 2368 (2017)([33]) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 8007 المعقودة في 20 تموز/يوليو 2017م، ومضمون تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بسوريا([34])؛ حتى أنَّ التنظيم بالغ في انتهاك القانون الإنساني الدولي عبر التفنن في عمليات القتل والتعذيب والترهيب وتعزيز ثقافة الكراهية، الأمر الذي دفع بالمجتمع الدولي إلى تشكيل تحالف عسكري دولي للقضاء على هذا التنظيم، وبالفعل تمت هزيمته ميدانياً في الباغوز في الريف الجنوبي لدير الزور بتاريخ 23/3/2019م كنتيجة للتنسيق المتكامل بين قوات التحالف والقوات العسكرية للإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا المتمثلة بقوات سوريا الديمقراطية.

إلى جانب المعاناة والانتهاكات والتداعيات السلبية التي خلفها التنظيم وراءه بعد هزيمته الميدانية ظهر تحد جديد تمثل بالوضع القانوني لعناصر التنظيم وكيفية محاكمتهم على أسس كل من القانون الإنساني الدولي واحترام حقوق الإنسان وتعويض المتضررين؛ إلى جانب استمرار الخلايا النائمة للتنظيم في ارتكاب المزيد من الانتهاكات في مختلف المناطق، وتشير التقديرات إلى وجود عشرات الآلاف من عناصر التنظيم في مراكز احتجاز متعددة في شمال وشرق سوريا.

في ظل غياب إرادة دولية لمحاكمة عناصر التنظيم على الجرائم التي ارتكبوها وإيجاد حلول قانونية لعائلاتهم، اضطرت الهيئة القضائية الرئيسية في شمال وشرق سوريا إلى القيام بسلسلة من المحاكمات للمئات من عناصر التنظيم الذين يحملون الجنسية السورية استناداً إلى القوانين المستوحاة من ميثاق العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطية([35](التي تحترم بشكل مسؤول القانون الإنساني الدولي بحسب الباب الثالث (الحقوق والحريات) من هذا الميثاق، والتي أفسحت المجال أيضاً لتسوية أوضاع بعض العناصر استناداً إلى المحاكمات الشعبية (العرفية) المتشكلة من

691372891347&hsa_ad=343891917753&hsa_acc=5672805410&hsa_grp=74707146932&hsa_mt=b&hsa_cam=1055939988&hsa_kw=&hsa_ver=3&hsa_src=g&gclid=EAIaIQobChMItND_novf4wIVEETTCh1O_Qy5EAAYASAAEgJxnPD_BwE

[32] https://www.un.org/arabic/documents/basic/rome_statute.pdf

[33] https://undocs.org/ar/S/RES/2368(2017)

[34] الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان (الدورة السابعة والثلاثون) 26 شباط/فبراير – 23 آذار/مارس 2018، البند 4 من جدول الأعمال- حالات حقوق الإنسان التي تطلب اهتمام المجلس بها؛ تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بالجمهورية العربية السورية؛ ص 12. الرابط:
https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A-HRC-37-72_AR.pdf
نفس المصدر السابق، 15 June 2016، تقرير بعنوان: "لقد جاءوا ليدمروا": جرائم داعش ضد اليزيديين، الرابط:
https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A_HRC_32_CRP.2_ARABIC.pdf

[35] المجلس التشريعي في مقاطعة الجزيرة، ميثاق العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطية، لمقاطعة الجزيرة – سوريا، تمت المصادقة عليه في الجلسة رقم / 1 / تاريخ 6 / 1 / 2014. الرابط:

http://www.encumenazagonsaz.com/2018/08/14/%d9%85%d9%8a%d8%ab%d8%a7%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%82%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%ac%d8%aa%d9%85%d8%a7%d8%b9%d9%8a-%d9%84%d9%84%d8%a5%d8%af%d8%a7%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b0%d8%a7%d8%aa%d9%8a-2/

العشائر؛ وعلى الرغم من ذلك تواجه الهيئة القضائية الرئيسية في شمال وشرق سوريا تحديات كثيرة تفرض عليها طلب المساندة من الهيئات القضائية الدولية- سنذكر لاحقاً بعضاً من تلك التحديات-.

المسوغات الأخلاقية والقانونية لإنشاء محكمة جنائية دولية خاصة في شمال وشرق سوريا.

لا شكَّ إنَّ سكان سوريا عامة وشمال وشرق سوريا خاصة عانوا كثيراً من الانتهاكات التي ارتكبها التنظيم بحقهم، ولا تخلو أي عائلة في شمال وشرق سوريا من قصة معاناة سببها التنظيم لهم، ولولا وقوفهم مع التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب ضمن صفوف قوات سوريا الديمقراطية لما تمّ دحر هذا التنظيم ميدانياً، ولايزال دورهم مستمراً في التضييق على عمل الخلايا النائمة التابعة للتنظيم التي تواجه عوائق كبيرة في تنفيذ عملياتها الإجرامية والتي توجهها بشكل رئيسي تجاه المدنيين، لذلك فإنَّ لهؤلاء السكان جزء من الفضل على المجتمع الدولي في هزيمة التنظيم وما من شأنه أن يدعم ولو بشكل نسبي السلم والأمن الدوليين، لذلك فأن اهتمام المجتمع الدولي بمعاناتهم والمساهمة في رد حقوقهم ومحاكمة عناصر التنظيم على ما ارتكبوه من الانتهاكات الفظيعة بحق مجتمعاتهم وثقافتهم وبيئتهم يعتبر موقفاً يعزز من العلاقات الإنسانية بين المجتمعات المتنوعة على مستوى العالم، ويعزز الديمقراطية والأمن والسلم الدوليين.

أما من الناحية القانونية والرسمية يتطلب تشكيل أي محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة عناصر التنظيم توفر مجموعة من الشروط لعل من أبرزها:

1. وجود اعتراف دولي بانتهاك التنظيم للقانون الإنساني الدولي، وهذا ما أكد عليه القرار الأممي رقم 2170 (2014) وغيرها من القرارات، والتقارير التي قدمتها لجنة التحقيق الدولية المعنية بسوريا بإشراف مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، حيث تمَّ الإشارة إلى ارتكاب انتهاكات للقانون الإنساني الدولي في سياق الأزمة التي تشهدها البلاد والتي تشكل شمال وشرق سوريا جزء مهماً منها؛ وقد طلب مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وبشكل متكرر إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، فمثلاً ورد في دورته الاستثنائية التاسعة عشرة (دإ-1/19) تدهور حالة حقوق الإنسان في الدولة السورية بعد أعمال القتل التي وقعت في الحولة([36])

2. وجود إدانة دولية لتنظيم داعش وتشكيله تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

في هذا السياق صدرت عدد من القرارات والتقارير التي تؤكد على ذلك نذكر منها قرار مجلس الأمن رقم 2368 (2017)([37]) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 8007 المعقودة في 20 تموز/يوليو 2017م، والقرار رقم 2249 (2015) ([38]) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته

[36] الأمم المتحدة، تقرير مجلس حقوق الإنسان، الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة (1 حزيران/يونيو 2012)، ص248. الرابط:
https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=50a0cc052

https://undocs.org/ar/S/RES/2368(2017)[37]

https://undocs.org/ar/S/RES/2249(2015)[38]

المعقودة في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2015م، وكذلك ما جاء في تقرير الأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) على السلام والأمن الدوليين[39].

3. وجود رغبة دولية في محاسبة عناصر تنظيم داعش على ارتكابهم انتهاكات القانون الإنساني الدولي.

هناك رغبة دولية في ذلك وتمّ اصدار عددا من القرارات الأممية بخصوصها لعل أبرزها القرار رقم 2170 (2014)[40] الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7242 المعقودة في 15 آب/ أغسطس 2014م بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويتضمن هذا القرار سلسلة من الاتهامات للتنظيم وضرورة عدم افلات عناصره من العقاب.

وتبقى المعضلة الوحيدة في كيفية إقناع المجتمع الدولي بتشكيل هذه المحكمة في شمال وشرق سوريا، خصوصاً إنَّ الإدارة الذاتية لا تتمتع باعتراف دولي رسمي بها من قبل الأمم المتحدة أو من قبل الحكومة السورية لتسري عليها ما يسري على الدولة السورية من مواثيق وقرارات، وهذه تعد نقطة الضعف الرئيسية؛ إلى جانب احتمال ممانعة بعض الدول كأن ترغب بعضها في تشكيل المحكمة داخل أراضيها كالعراق مثلاً، أو إنَّ لبعضها مواقف معادية للإدارة الذاتية نخص بالذكر هنا الدولة التركية ودولة قطر والسلطة الحاكمة في دمشق نظراً لامتلاك هذه الدول أجندات ومشاريع تنتهك القانون الإنساني الدولي وتزخر سجلاتها بعشرات الانتهاكات، إلى جانب الخشية من إدلاء بعض عناصر التنظيم بمعلومات تؤكد تلقي التنظيم لأشكال الدعم المختلفة من حكومات تلك الدول.

بالمقابل هناك عدة من نقاط القوة التي يمكن أن تستند عليها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا لتعزيز جهودها في الحصول على الموافقة من أجل تشكيل مثل هذه المحكمة؛ نذكر من أبرزها:

- وجود عشرات الآلاف من عناصر التنظيم المعتقلين داخل سجونها.
- احتضانها لعشرات الآلاف من الضحايا.
- امتلاك الإدارة الذاتية لعلاقات دبلوماسية، ولو كانت على مستوى التمثيل المنخفض، مع عدد من الدول المهمة كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية ومصر؛ ووجود العشرات من الدول الصديقة أو المحايدة التي لن تعيق الجهود الدبلوماسية للإدارة الذاتية، وقد تقدم الدعم السياسي اللازم لها كبعض الدول الاسكندنافية وأرمينيا واليونان والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وبعض دول أمريكا اللاتينية.

---

[39] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، S/2016/92، 29 January 2016، تقرير الأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) على السلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد. ص6. الرابط:
https://www.un.org/sc/ctc/wp-content/uploads/2016/02/N1602351_AR.pdf

[40] https://undocs.org/ar/S/RES/2170(2014)

- وجود تجربة سابقة تمثلت بقيام الهيئات القضائية في الإدارة الذاتية مسبقاً بإجراء محاكمات لبعض عناصر التنظيم من الذين ينتمون إلى مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، وكانت إيجابية في الكثير من النقاط.

- فقدان السلطة القضائية في الدولة السورية شرعيتها نتيجة الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان التي شهدتها سوريا قبل الأزمة، وبعدها بدرجة أكبر، وعدم قدرتها على القيام بمهامها بشكل مستقل وعلى أسس القانون الإنساني الدولي.

- حالة الأمان والاستقرار التي تشهدها المنطقة، كما إنَّ قوات سوريا الديمقراطية تعتبر من أهم شركاء المجتمع الدولي في إطار التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، كقوة رئيسية على الأرض، وقد كان لها الفضل في هزيمة التنظيم ميدانياً.

- القانون القضائي للإدارة الذاتية لا يتضمن عقوبة الإعدام وتؤكد التزامها المستمر بالقانون الإنساني الدولي، وسمحت في هذا السياق للمنظمات الدولية المتنوعة ومن أبرزها منظمة الصليب الأحمر الدولية بالاطلاع على واقع السجون في مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، ولم تصدر تلك المنظمات أية انتقادات حادة للإدارة الذاتية بخصوص ذلك.

- قدرة الإدارة الذاتية على تأمين المكان المناسب للمحكمة، ودفع جزء ولو بسيط من نفقات المحكمة ودعم ميزانيتها.

- قدرة الإدارة الذاتية على تقديم المساعدة التقنية للمحكمة وللإدعاء العام من ناحية التحقيق والاستجواب، والتدقيق في الأدلة والوثائق والبراهين والشهود، واحتجاز وسجن المتهمين بحسب القانون الإنساني الدولي.

- عدم رغبة غالبية الدول في استلام مواطنيها المنخرطين في صفوف التنظيم، وسعي بعضها لإسقاط جنسيتها عنهم.

- في حال اضطرت الإدارة الذاتية على محاكمة عناصر التنظيم الذين يحملون الجنسية السورية، وإخلاء سبيل عناصر التنظيم الأجانب الذين لم يرتكبوا جرائم بحق المواطنين السوريين، فأنَّ ذلك سيفسح المجال لعودة هؤلاء الأجانب إلى مناطقهم الأصلية واحتمال تشكيلهم لخلايا نائمة أو اعتماد أسلوب الذئاب المنفردة لتنفيذ عمليات إجرامية بحق مواطني ومصالح بعض الدول. الأمر الذي يطرح مسؤولية دولية في تبني محاكمة جميع عناصر التنظيم بدون استثناء.

هذه الأمور تقودنا إلى تفاؤل حذر في إمكانية قبول المجتمع الدولي بإنشاء محكمة خاصة بجرائم داعش في سوريا على المستوى المحلي يكون مقرها منطقة شمال وشرق سوريا تحت ظل الإدارة الذاتية، سواء بمحاكمة عناصر التنظيم المحتجزين فيها، أو بمحاكمة عناصر التنظيم الذين تسببوا بانتهاكات للمدنيين السوريين فقط، سواء أكانوا محتجزين داخل سوريا أو موجودين خارجها، وإذا كانت هناك إرادة دولية حقيقية فمن الممكن تشكيل هذه المحكمة ليشمل اختصاصها المكاني المستوى الإقليمي وحتى الدولي.

وفي سبيل ذلك يقع على عاتق الإدارة الذاتية وأصدقائها مجموعة من المهام لعل من أبرزها:

1) القيام بحملة دولية للتعريف بالجرائم التي ارتكبها التنظيم، والحاجة إلى تشكيل محكمة ذات طابع دولي في شمال وشرق سوريا لتحقيق العدالة. والتنبيه من خطر التنظيم على الأمن والسلم الدوليين.

2) القيام بحملة دبلوماسية مكثفة لحشد تأييد دولي، ومن الممكن إقناع كل من فرنسا والولايات المتحدة بذلك، وهذا ما يعد عاملاً ذو أهمية كبيرة في هذا السياق، وسيدعم تلك الحملة بشكل مؤثر ومفيد. وذلك استناداً إلى المواثيق والاتفاقيات والقرارات الدولية ذات الصلة.

3) تأمين البنية التحتية اللازمة لتشكيل محكمة ذات طابع دولي، وتقدير الإمكانات المالية التي يمكنها أن تساهم بها للمحكمة بشكل مسبق.

4) تعزيز الإجراءات التي توفر الأمن والاستقرار في المنطقة، والقيام بحشد شعبي وحملة تواقيع مليونية تطالب بمحكمة ذات طابع دولي.

5) تشكيل لجنة للتواصل المستمر والمكثف للهيئات القضائية في شمال وشرق سوريا مع الهيئات القضائية الدولية سواء التابعة للدول أو التابعة للأمم المتحدة، وبشكل خاص مع المستشار القانوني والأمين العام للأمم المتحدة والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وتقديم الدعاوي والتقارير والشكاوى بشكل مستمر إلى مكاتبهم. وعقد منتديات وورشات عمل بخصوص ذلك.

6) دراسة إمكانية تبني المحكمة الجنائية الدولية أو محكمة العدل الدولية أو المحاكم الأوروبية للمحاكمة، خصوصاً أنّ الدولتين التركية والسورية ليستا طرفا في المحكمة الجنائية الدولية لذلك فأنهما لا يملكان المبرر لممارسة أية ضغوطات عليهما، وبالمقابل يمكنهما الامتناع عن تسليم المتهمين أو تقديم ما تطلبه المحكمة إذا لم يكن هناك قرار دوليّ ملزم؛ إلى جانب الاستفادة من البند الذي يشير إلى إمكانية عقد المحكمة لجلساتها في أي مكان بحسب قرار المحكمة استناداً إلى نظامها الأساسي، فمثلاً جاء في البند3 من المادة3 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولي "3. للمحكمة أن تعقد جلساتها في مكان آخر عندما ترى ذلك مناسباً، وذلك على النحو المنصوص عليه في هذا النظام الأساسي.". خصوصاً بعدم وجود القدرة على نقل كافة المتهمين والشهود إلى المقر الرئيسي للمحكمة بسبب كثرة العدد وتكاليف النقل وصعوبة توفير ظروف آمنة وذلك استناداً على الباب السادس- المادة 63 (المحاكمة بحضور المتهم) - البند 1 "يكون المتهم حاضراً في أثناء المحاكمة.".

7) على الهيئات القضائية والحقوقية في شمال وشرق سوريا إعداد قوائم ومحاضر الاتهام التي تتضمن:

- بيانات عن الجاني وعن أعماله، وأبعاد الجناية التي ارتكبها ونوعها ومكانها، وفرز الجُناة بحسب الجرائم التي ارتكبوها.
- إعداد قوائم بأسماء الشهود، وتحضير الدلائل والبراهين والوثائق والاعترافات التي تثبت الجرائم في الزمان والمكان، مع ضرورة الابتعاد عن الوصف والقصد السياسي في لوائح الاتهام والتركيز على الموضوع الجنائي والأمور المتعلقة بحقوق الإنسان.

- إعداد لوائح تتضمن بيانات الضحايا وادعاءاتهم ومطالبهم وحجم الضرر الذي لحق بهم.

8) التنسيق بين الجهود الدبلوماسية والجهود الحقوقية والقانونية التي تقوم بها الهيئات واللجان التابعة للإدارة الذاتية بهذا الخصوص، ودراسة النظام الداخلي والاطلاع على الأسس القانونية للمحاكم الجنائية الدولية الرئيسية والخاصة. ويتطلب كل ذلك وجود لجنة مختصة ومتفرغة لهذا العمل.

- خصائص القضايا الجنائية المطروحة أمام أي محكمة ذات طابع دولي.

إنَّ ما يؤكد على الحالة القانونية الاستثنائية التي تطرحها الأبعاد القانونية والحقوقية الخاصة بالمحاكمة السليمة لعناصر التنظيم هو تعدد الجرائم المرتكبة، وخاصة بوجود نظام دولي محدد لا يجمع بين الجرائم التي عرفتها اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والأعمال الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية؛ بالإضافة إلى اختصاص المحاكم الدولية في محاكمة الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً بحسب المادة 26 "لا اختصاص للمحكمة على الأشخاص أقل من 18 عاماً..." من نظام روما الأساسي كمثال، في ظل وجود المئات ممنْ يُسمون بأشبال الخلافة.

تشمل لائحة الاتهامات بالجنايات التي ارتكبها عناصر التنظيم على انتهاك القانون الإنساني الدولي والقيام بأعمال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ذات الامتداد الإقليمي وحتى الدولي، استناداً إلى كلٍ من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة([41])، واعتداءات التنظيم التي كان يعلن عن بعضها في وسائله الإعلامية دون تحفظ، وعلى المعاناة التي خلفها التنظيم على السكان والبيئة؛ هذا الأمر يجعل من وجود محكمة خاصة ذات صلاحيات واختصاصات واسعة ضرورة لا بد منها، لمحاكمة عناصر التنظيم على أربعة أنواع رئيسية من الجنايات والتجاوزات وهي:

- محاكمة خاصة بجريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الحرب.
- محاكمة خاصة بالجرائم الاقتصادية -خاصة أعمال الجريمة المنظمة-.
- محاكمة خاصة بالأحداث من عناصر التنظيم.
- محاكمة خاصة بالقضايا المتعلقة بالقانون المدني، والنظر في الدعاوي المدنية بين المدنيين الذين خضعوا لسلطة التنظيم وقام بمحاكمتها وفقاً لأيديولوجيته المتطرفة والتي لم تكن أبداً مصدراً للإنصاف، والأهم من كل ذلك هناك حاجة ماسة إلى محكمة وطنية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى كون عناصر التنظيم الذين يحملون الجنسية السورية متهمون بجرم الخيانة والتعاون مع جهات معادية لقتل المواطنين وتدمير البلاد.

[41] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، S/2016/92، January 29 2016، تقرير الأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) على السلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد. ص6. الرابط:
https://www.un.org/sc/ctc/wp-content/uploads/2016/02/N1602351_AR.pdf

إنَّ الغاية مما سبق هو فرز الجرائم التي ارتكبها التنظيم وإيجاد السُبل القانونية اللازمة لمحاكمته، وتحديد صفته في سياق القانون الدولي.

أما بالنسبة لانتهاكات التنظيم التي من الممكن أن يحاكم عليها فيمكن أن نسردها بالشكل التالي:

إلى جانب الدعاوي المنتظرة من قبل المتضررين من تنظيم داعش، وضعت الأمم المتحدة كأعلى هيئة دولية قائمة واسعة من الاتهامات قام بها عناصر التنظيم، والتي من المتوقع أن يحاسب عليها بصفتهم إرهابيين مجرمين، بحسب ما جاء في القرار الأممي رقم 2170 (2014) وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) على السلام والأمن الدوليين[42]، واستناداً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية[43]، علماً أنَّ تنظيم داعش وجبهة النصرة مدرجتان في قائمة الجزاءات الدولية المفروضة على تنظيم القاعدة باعتبارهما فرعين له، القائمة وضعت عملاً بقراري مجلس الأمن 1267(1999) و1989 (2011). بشكل عام يمكننا أن نلخص تلك الانتهاكات والتجاوزات بالشكل التالي:

1. تهديد السلام والأمن الدوليين.

2. الخروقات الجسيمة والمنهجية والواسعة النطاق لحقوق الإنسان وانتهاك القانون الدولي الإنساني.

3. التسبب بأزمة إنسانية من خلال التسبب بنزوح ملايين الأشخاص وتهجيرهم. وزعزعة الاستقرار وتقويض دعائمه وتمويل الأعمال الإرهابية ودعمها.

4. ارتكاب أعمال إرهابية إجرامية من خلال القتل العشوائي للمدنيين، واستهدافهم عمداً، وارتكاب عمليات الإعدام الجماعي وإعدام الأشخاص خارج نطاق القضاء بمن فيهم الجنود، وقتل الأطفال.

5. تدمير ونهب الممتلكات والمواقع الدينية والثقافية والتحف الأثرية، بصورة منهجية وعلى نطاق واسع، والاتجار غير المشروع بالقطع الأثرية كمصدر للتمويل، وإلحاق الضرر بالآثار.

6. إعاقة الناس عن التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما ذلك الحق في التعليم، خاصة في مناطق الرقة ودير الزور وحلب وإدلب وفي شمال العراق.

---

[42] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، S/2016/92، 29 January 2016، تقرير الأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) على السلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد. ص6. الرابط:
https://www.un.org/sc/ctc/wp-content/uploads/2016/02/N1602351_AR.pdf

[43] http://hrlibrary.umn.edu/arab/CorgCRIME.html
https://undocs.org/pdf?symbol=ar/S/RES/2195(2014)
https://undocs.org/ar/A/69/94
https://undocs.org/pdf?symbol=ar/A/C.3/69/L.16/Rev.1

https://carjj.org/sites/default/files/ebooks/borders_book-finalforprint.pdf

7. الهجمات الواسعة النطاق أو المنهجية ضد السكان المدنيين بسبب خلفيتهم الإثنية أو السياسية أو الدينية أو العقائدية، وتنفيذ هجمات ضد أهداف مدنية خارج الأراضي الواقعة تحت سيطرته؛ كل هذا يشكل جريمة ضد الإنسانية.

8. اضطهاد الأفراد على أساس انتمائهم الديني أو العقائدي أو السياسي. والتحريض على ارتكاب أعمال الإرهاب وتمويل أنشطته وتخطيطها وتمجيدها.

9. ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد السكان الرازحين تحت سيطرته من عمليات الإعدام، والتعذيب، وبتر الرؤوس والأطراف، والضرب بالسياط، والجلد في الأماكن العامة.

10. ممارسة العنف الجنسي وخاصة تجاه النساء والأطفال؛ واستخدام العنف الجنسي لحشد الموارد وتمويل عملياته من خلال طلبات الفدية وبيع النساء والفتيات عن طريق الاتجار بالبشر وأسواق الرق (النخاسة).

11. فرض الاسترقاق الجنسي على النساء والفتيات كأداة ترويع من أجل تخويف مجتمعات برمتها وإهانتها وكسر شوكتها؛ واستخدام العنف الجنسي كوسيلة من وسائل الحرب في إطار هجوم منظم ضد السكان المدنيين.

12. انتهاك حرمة الحدود الدولية من خلال إزالة الحدود السياسية الدولية بين سوريا والعراق.

13. العمل على تطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية؛ إلى جانب الاستخدام الإجرامي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

14. غرس إيديولوجية التطرف في عقول الأطفال وتحويلهم إلى قتلة؛ وتجنيد الأطفال قسرياً، واستخدامهم في العمليات العسكرية، والاعتداء عليهم.

15. استخدام أساليب وتقنيات مماثلة لتلك التي تستخدمها الجماعات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية (أعمال الجريمة المنظمة) في الغسل والتهريب، وعلى شبكات التهريب للتحايل على الحظر الدولي. الأمر الذي يشير إلى أنَّ تنظيم داعش ضالع في الجريمة المنظمة([44]).

16. الاختطاف وأخذ الرهائن، وتجريد الضحايا من إنسانيتهم، وفرض الفدية لإطلاق سراح الرهائن.

17. السطو على المصارف، والنهب والابتزاز، ومصادرة الممتلكات.

18. الاستيلاء على الأراضي، ومصادرة السلع والممتلكات؛ العمل على ابتزاز السكان من خلال فرض ضرائب على نشاطهم الاقتصادي لمصلحته (وليس توظيفها خدمة لهم) عبر إضفاء لفظ ديني على الضريبة وهو الزكاة.

[44]الجريمة المنظمة تعني الانخراط في نشاط غير قانوني. في أغلب الاحيان تكون بهدف المال والربح، وبعض المنظمات الإجرامية مثل الجماعات الإرهابية تكون لها دوافع سياسية.

19. الإتجار الغير المشروع بالنفط وبالمنتجات النفطية والموارد الطبيعية الأخرى؛ والإتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر.

20. تهريب[45] الأشخاص والمقاتلين بهدف الاعتداء على حياة الآخرين وممتلكاتهم.

- **أخيراً.**

إنَّ كل ما تم ذكره يدفعنا إلى الاعتقاد بوجود اتفاق دولي ضمني لمحاكمة عناصر تنظيم داعش على الانتهاكات التي ارتكبوها، ولكن المعضلة الرئيسية تبقى في تحديد الزمان والمكان وكيفية المحاكمة، وهذا ما يتطلب إرادة دولية حقيقة التي تبدو أنها غير محسومة في هذا السياق.

بالتأكيد سيكون لتشكيل المحكمة في شمال وشرق سوريا أثر إيجابي على النشاطات الدبلوماسية التي تديرها هيئة الشؤون الخارجية التابعة للإدارة الذاتية في سياق حل الأزمة السورية والتحول الديمقراطي في البلاد، وهذا المسعى يتطلب نشاط دبلوماسي وحقوقي مكثف، واطلاع ومعرفة عميقة بالأسس القانونية للمحاكم الدولية؛ وتكمن حساسية هذه المسألة بالحذر في تحديد السبل اللازمة للوصول إلى قبول رسمي عبر بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية التي قد تجلب معها بعض التنازلات السياسية قد تكون كبيرة نسبياً من أجل التقليل من تأثير النشاطات الدبلوماسية المضادة الجارية من قبل الأطراف المعادية لسكان المنطقة؛ ويبدو نجاح كل ذلك سيتم عبر تعزيز القوة الناعمة للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا والقيام بحملة إعلانية لتعريف الرأي العام الدولي بحقيقة السلام والاستقرار والديمقراطية النسبية التي تشهدها هذه المنطقة، ودور سكانها في دحر الإرهاب وجماعات الجريمة المنظمة، والمساهمة في تحقيق الأمن والسلم الدوليين. إلى جانب إظهار الدور الاستراتيجي الذي لعبته هذه الإدارة في منع انهيار الهوية الوطنية السورية من خلال اتخاذ الحياد تجاه الصراع الدائر على السلطة والحفاظ على وحدة الجغرافيا السورية ومنع احتلالها من قبل دول وتنظيمات أجنبية غريبة.

بالمحصلة تبقى مسألة إنشاء محكمة دولية خاصة بمحاكمة جرائم تنظيم داعش في شمال وشرق سوريا ضرورة تقتضيها الظروف السياسية والعسكرية التي تعيشها المنطقة مهما كان شكل هذه المحكمة واختصاصاتها التي قد تكون دولية خاصة بمنطقة محددة أو محكمة دولية رئيسية ولها فروع بحسب الوضع القانوني والإنساني في كل منطقة، خصوصاً أنَّ تنظيم داعش يعتبر ظاهر استثنائية منظورة أمام العدالة الدولية والضمير الإنساني، كون انتهاكاته اكتسبت طابعاً دولياً وسببت المعاناة القاسية لمختلف الشعوب والمجتمعات حول العالم.

استناداً إلى ما تمّ ذكره يمكننا القول بأنَّ الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا تمتلك المسوّغات الأخلاقية والقانونية لاحتضان محكمة خاصة ذات طابع دولي تختص بمحاكمة عناصر تنظيم داعش على الجنايات التي ارتكبوها.

[45] التهريب يعني تأمين الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة ما مقابل الحصول على فائدة.

الإسلام السياسي في الجمهورية التركية

اعداد : مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية

المقدمة:

تشكلت في أوروبا دول وحكومات نقلت السلطة إلى الشعب وفصلت الدين عن الدولة وصاغت مجموعة من القوانين التي نظمت الحياة بكلّ جوانبها ورسخت مفهوم حرية الفكر والعقيدة للإنسان. ثم وصلت هذه الأفكار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى منطقة الشرق الأوسط وتمظهرت ببروز جمعيات سياسية وعلمية وشخصيات واتجاهات علمانية وقومية، وكثرت المدارس والمطابع والصحف. وانتشر التعليم نسبياً وتوجهت بعثات إلى أوروبا وعادت حاملة الرغبة بالعمل على الاستفادة من التجربة الأوروبية في تحديث مجتمعاتها وبلدانها. بعد فشل منظري الخلافة الإسلامية والعثمانية لاحقاً وسيطرة القوى الغربية على المنطقة ظهرت على إثرها قوى مشبعة بالفكر الإسلامي حاولت الدخول في معترك الحياة السياسية في المنطقة متمثلة بالإسلام السياسي.

مفهوم الإسلام السياسي:

يُطلق مفهوم الإسلام السّياسي عادةً على الأحزاب والجَماعات التي تدخل مُعترك السياسة، وتُشارك في الحكم وفي صنع القرار، وهي تتبنّى في أجندتها وبرامجها أحكام الإسلام وتشريعاته التي تعتبرها المرجع الأساسي وربّما الوحيد في استنباط الأحكام وتشريع القوانين، والحكم على الأشياء والمُمارسات حُكماً واضحاً وفق أسس الحلّ والتّحريم.

يقول الدكتور "إبراهيم أبو عرقوب [1] عن " الإسلام السياسي": هو الإسلام الذي يدعو إلى المزج بين الدين والسياسة في الشؤون المحلية والعالمية، وكذلك عرفت "الموسوعة الحرة " الإسلام السياسي بأنه: مصطلح سياسي وإعلامي وأكاديمي استخدم لتوصيف حركات تغيير سياسية، تؤمن بالإسلام باعتباره نظاماً سياسياً للحكم".

وكذلك يعتبر الإسلام السياسي، مصطلحاً سياسياً إعلامياً وأكاديمياً استخدم لتوصيف حركات التغير لأنظمة الحكم، ويمكن تعريفه كمجموعة من الأفكار والأهداف السياسية النابعة من الشريعة الإسلامية، حيث ترجع جذور حركة الإسلام السياسي، بمفهومه الحديث إلى انهيار الدولة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى، وبدأت الأفكار التي مفادها أن تطبيق الشريعة الإسلامية في تراجع وأن هناك نكسة في العالم الإسلامي، وخاصة بعد وقوع العديد من الدول الإسلامية تحت انتداب الدول الغربية المنتصرة في الحرب العالمية الأولى.

[1] عميد كلية الصحافة والإعلام جامعة الزرقاء الأردن

إن المشترك في التعريفات هو سعي حركات الإسلام السياسي للوصول إلى السلطة وممارسة الحكم من أجل تنفيذ أهدافها المجتمعية، وبالتالي فهي تعني في النهاية استخدام الدين لخدمة الهدف السياسي المتمثل بالوصول إلى السلطة.

واستخلاصاً مما سبق يمكن القول بأن الإسلام السياسي مصطلحٌ ومفهومٌ، يقصد به وصف للجماعات والحركات، والأحزاب، والمنظمات والكتل التي تحمل رؤى وأفكاراً مستمدة من الدين الإسلامي وتكون مطعمة ببعض البرامج الدنيوية الوضعية التي تهم حياة الناس تهدف لتطبيق الشريعة، حسب تفسيرها لها، وإحقاق نظام الحكم الإسلامي، أي دولة الخلافة في النهاية، وهذه الجماعات تملك برامج وتصوراتٍ سياسية تقوم على الاحتكام للدين الإسلامي والشريعة وتأسيس المجتمع الإسلامي القائم على الشريعة، وتطبيق كل حيثياتها وفق الاجتهاد والتفسير الذي تقدمه هذه الجماعات أو منظريها المعتمدين لديها .

ظهر مفهوم الإسلام السياسي في المنطقة بعد سقوط الخلافة العثمانية في الرّبع الأول من القرن العشرين، وذلك حينما استولى مصطفى كمال أتاتورك على دولة الخلافة العثمانيّة مُعلناً قيام الجمهورية التّركية التي تتبنى مبادئ العلمانية في الحكم، فظهرت حينها جماعاتٌ تنادي بالعودة إلى الإسلام كمنهج حكمٍ وحياة صالح للتطبيق في كل زمانٍ ومكانٍ، وتشكلت للدفاع عن هذا المفهوم أحزابٌ وجماعات رفعت شعار الإسلام السياسي للدخول إلى الحياة العامة، والمشاركة السياسية في البرلمان والدولة واعتماد البرامج السياسية التي تستند على أحكام الشريعة الإسلامية وتوجيهاتها.

أن الإسلام السياسي ظهر منذ عصور الإسلام الأولى على شكل أفكار ومبادئ وتصرفات من المؤسسة الحاكمة والاتجاهات المتصارعة على تثبيت تفسير محدد للدين الإسلامي في الحياة العامة بوصفه محركاً ومسيّراً لكل مناحي الحياة، وكان الفقهاء يساندون الحاكم عبر إصدار الفتاوى والاستناد إلى القرآن والحديث، وكل الإمبراطوريات والدول التي ظهرت بعيد انتشار الدعوة الإسلامية في بلاد العرب والمسلمين وحتى انهيار السلطنة العثمانية، اعتمدت الدين مرجعية لها، وتصدت لمنافسيها أيضا عبر استخدام الدين والتمسك بالشرعية الدينية عبر مؤسسة كبيرة من الفقهاء والمنظرين. كما وتم محاربة الأفكار التنويرية من اجتهاد وعلم كلام وفرق المعتزلة[2] والفلاسفة عبر التشدد الديني ونزعات التكفير. إن مفهوم الإسلام السياسي يختلف عن مفاهيم الدولة العلمانية أو المدنية التي تنادي بفصل الدين عن الدولة حيث يكون أسلوب الحكم مستوحى من فكر البشر وما تصنعه أيديهم.

يرى المدافعون عن مفهوم الإسلام السياسي أن النبي محمد والخلفاء الراشدين[3] من بعده قد مارسوا السياسة في حياتهم بناءً على أحكام الشريعة الإسلامية وتوجيهاتها، حيث أن أبو بكر الصديق ثاني الخلفاء الراشدين اتخذ في بداية حكمه قراراً سياسياً مصيرياً عندما قرر محاربة المرتدين الذين ارتدوا عن الإسلام بامتناعهم عن دفع زكاة أموالهم، حيث استند في ذلك إلى أحكام

[2] جماعة من المسلمين ظهروا في بداية نشوء الدولة العباسية في جنوب العراق اعتمدوا على المنطق والقياس في مناقشة القضايا الكلاميَّة. من تعاليمهم حُرّيَّة الاختيار وخَلْق القرآن.

[3] الخلفاء الراشدون استلموا ادارة شؤون الدولة الاسلامية بعد وفاة النبي محمد وهم أبو بكر الصديق ثم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب

الشرع التي توجب الزكاة على المسلمين ويعتبر إنكارها ومنعها ردة عنه توجب القتل، وكذلك فعل الخلفاء الراشدون جميعاً عندما كانت الشريعة مرجعاً لهم في قراراتهم وأحكامهم، فالسياسة وفق من يتبنى هذا المفهوم جزء من الدين، كما أن الدين هو جزء من السياسة.

فمفهوم الإسلام السياسي جاء كردّةِ فعلٍ على الفترات التي غيّب فيها الإسلام عن الحكم والدولة وأصبح مقتصراً على أماكن العبادة، ومجالس العلم. ويمكن الحديث عن ثلاثة مستويات من الإسلام عند دراسة ظاهرة الإسلام السياسي وتفريقها عن بقية أنواع الممارسات للإسلام كدين وتراث وعقيدة، وهذه الممارسات هي: الإسلام الشعبي والإسلام الرسمي والإسلام السياسي. وفي حين يرتبط الإسلام الشعبي بآليات التدين التقليدي، حيث تكتسب العبادة صفة العادة المتكيفة مع تقاليد المجتمع المحلي وخصوصياته الثقافية والحضارية والاجتماعية، أما الإسلام الرسمي يرتبط بالمؤسسة الفقهية المشيخية، التي غالباً ما تكون جهازاً إيديولوجياً من أجهزة الدولة، يمكن وصفه على نحوٍ ما بإسلام رجال الدين. بينما يرتبط الإسلام السياسي نظرياً وحركياً بشعار الدولة الإسلامية.

عوامل انتشار الإسلام السياسي:

هناك عدة عوامل ساهمت في توسع الإسلام السياسي منها عوامل اجتماعية وانسجام الخطاب السياسي مع البيئة الاجتماعية للمنطقة حيث الإسلام المنتشر تاريخياً والارتكاز في دعاياتهم على أرضية دينية دعمت بالعمل التطوعي في خدمة المجتمع الإسلامي، وكذلك العوامل الاقتصادية مثل الفقر والبطالة والعيش تحت مستوى خط الفقر في أغلب الدول الإسلامية والمتحكمة من قبل السياسيين الفاسدين (يقول شمعون شامير من جامعة تل أبيب في معهد واشنطن للدراسات عام 2014 "إن الارتباك والإذلال والإحباط هي من أهم العوامل والأسباب الدافعة لظهور وانتشار الإسلام السياسي"، أما العوامل السياسية التي ساهمت في انتشار الإسلام السياسي هي طرح ومناهضة الاستبداد الداخلي والاحتلال الخارجي من قبل الحركات والجماعات الإسلامية .

كانت إيران الشاه[4] وتركيا الأتاتوركية[5] والدول العربية المحكومة من سلطات انتداب أوروبية ، تقوم ببناء مؤسسات دولة حديثة على أسس مدنية، في تلك الفترة كان هناك شكل معتدل من التدين الشعبي في كل دول الشرق الأوسط. هناك نساء محجبات وغير محجبات بنسب متفاوتة حسب البلد والمنطقة، وحتى الحجاب كان شكلياً في الكثير من الحالات ولم تكن أغلبية دول الشرق الأوسط قد تعرفت على النقاب بعد. في أغلب المدن والبلدات كان هناك المساجد وهناك الملاهي والحانات وكانت العلاقة حسنة بين من يرتادهما فقد كان التدين سموحاً وودوداً وكانت الموعظة الحسنة هي الوسيلة الوحيدة للعائلة والمجتمع لتوجيه الشباب، وترافق ذلك مع حيوية سياسية وثقافية، لقد كان الشرق الأوسط في ذلك الوقت مشابها لبقية العالم.

في القرن العشرين ظهرت شخصيات وحركات ذات توجهات إسلامية ترفض ما تسميه موجة التغريب وتريد العودة إلى أمجاد الماضي وعصر الخلافة والفتوحات الإسلامية، وتوسعت هذه

[4] نسبة إلى الشاهنشاه محمد رضا بهلوي شاه الدولة الإيرانية قبل قيام الثورة الإسلامية بقيادة الخميني عام 1979

[5] نسبة إلى مصطفى كمال اتاتورك الذي نفى الخلافة العثمانية في تركيا عام1925

الحركات بعد استيلاء ديكتاتوريات عسكرية فاسدة على السلطة في أغلب دول الشرق الأوسط. طرحت شعارات عامة وقدمت وعوداً لجمهورها (أي تلك الديكتاتوريات الفاسدة) بحل كل المشاكل التي تعاني منها البلاد دون توضيح كيفية تحقيق ذلك.

في الربع الأخير من القرن العشرين تحولت الحركات الإسلامية إلى قوة كبيرة، فيما اصطلح على تسميتها بالصحوة الإسلامية. وكان من أوائل مظاهرها الثورة الإيرانية عام 1979. كما رافق هذه الفترة فورة في أسعار النفط وفائضاً للثروة عند الدول النفطية التي تم توظيف قسم منها في افتتاح مدارس وجمعيات دينية بأهداف دعوية عبر العالم. لم يكن لهذه المراكز برامج سياسية ظاهرة ولكنها أدت في الواقع إلى وجود مئات الآلاف من خريجي المدارس الدينية والذين تحول قسم منهم إلى النشاط السياسي بأشكاله المتدرجة من الأحزاب الإسلامية حتى التنظيمات المتطرفة. ثم أصبحت الأحزاب الإسلامية في الشرق الأوسط هي الأقوى والأكثر تنظيماً وساعدها على ذلك تمويلها الجيد ونشاطها خصوصاً في إنشاء مدارس وجمعيات خيرية في بيئات فقيرة سكانها بحاجة ماسة لأي مساعدة، وحافظت هذه التنظيمات على قوتها حتى تمكن بعضها من الوصول للسلطة في بعض المناطق.

تأثير ودور التركي في نشر الإسلام السياسي

تركيا لها تراث ديني مميز ومتنوع يتراوح بين العادات الدينية السابقة للإسلام وبين الإسلام السني إلى جانب جماعات وأقليات مسيحية وعلوية وشيعة، فتركيا توجد فيها عشرات الطرق الصوفية الإسلامية، المنتشرة على كافة الأراضي وخصوصاً في وسط الأناضول. مثل الطريقة النقشبندية[6] والقادرية والرفاعية والنورسية والبكتاشية[7] والمولوية وغيرها ويقدر أعضاء هذه الطرق ببضعة ملايين من السكان المنتمين إليها أو المتأثرين مباشرة بها. ولكل واحدة من هذه الطرق تاريخها الخاص حيث لعبت معظمها أدواراً أساسية في تاريخ الأتراك. وتعود دخول الطرق الصوفية في حياة الأتراك إلى فترة القرون الوسطى وذلك مع انتشار الإسلام فيما بينهم، إن استخدام العثمانيين الطرق الصوفية في استراتيجيتهم للحرب عبر إرسالهم إلى الأماكن النائية لإعمار التكايا والزوايا والاستيطان فيها على الحدود الفاصلة بين العثمانيين والإمارات الأخرى، وشكلوا بذلك مواقعاً متقدمة لرصد تحركات الأعداء وتجنيد البدو الرحل والعشائر لصالح العثمانيين ومن أهم أصحاب الطرق الصوفية مؤسس التصوف العثماني هو أحمد اليسوي[8] صاحب كتاب "ديوان الحكمة" . بالإضافة إلى تحول عدد من الطرق الصوفية إلى عقائد دينية خاصة للكثير من ألوية الجيش العثماني (الإنكشارية) ما أعطاها انتماءً موازياً للعقيدة الإسلامية وزاد من صلابتها وتضامن أفرادها وبأسها. فشكّل ذلك وجود الطرق الصوفية الناشطة في تاريخ الأتراك، كما أن

[6] طريقة صوفية هي الأكثر انتشاراً في العالم الإسلامي وتنسب إلى محمد بهاء الدين والتسمية لغوياً هي كردية الأصل "نقش بند" وهي امتداد وتطوير للتصوف الإسلامي الأول الذي توسع مع العرب في مناطق كردستان خاصة من قبل عالم الدين الكردي ضياء الدين خالد حسين من بلدة قره داغ منطقة السليمانية في جنوب كردستان.

[7] طريقة صوفية شيعية الحقيقة والمنشأ أسسها في الأناضول محمد بكتاشي الخراساني المولود في نيسابور سنة 1248م، بعد زيارة النجف ثم مكة استقر عند الشيخ الأدريسي في قرية صولجية توسعت كثيراً أيام العثمانيين وأصبحت لها تكايا ومراكز بعد دعم بعض السلاطين للطريقة انتقلت إلى البانيا ومصر كان لها سطوة كبيرة على الإنكشارية

[8] هو مؤسس التصوف العثماني تأثر بالهمداني وأرسلان بابا قلندري من خراسان كان يؤمن بالعشق الإلهي، أفكاره كانت دمجاً بين الإسلام والبوذية والشامانية والمانوية

استغلال السلطات لهم وللدراويش[9] كرافعة لزيادة نفوذها وانتشارها ووحدتها وبذلك أعطى الأتراك سلاحاً و أفضلية على الشعوب والممالك الأخرى للتوسع العسكري والديمغرافي.

مع تضخم حجم السلطنة العثمانية وقوتها، بات للطرق الصوفية نفوذ في الوزارات (الصدر الأعظم) خلال القرنين الأخيرين من عمر الدولة العثمانية، وباتوا يشغلون مراكزاً حساسة في الدولة وفي مؤسساتها الدينية الرسمية. كما شهدت عهود كثيرة سطوة الطرق الصوفية على السلطات السياسية وبيروقراطية الدولة، خصوصاً عندما كان يعتلي العرش العثماني سلاطين ضعفاء. إلا أن هذا الإرث الصوفي القديم لم يمنع مصطفى كمال "أتاتورك" من إظهار عدائيته للمؤسسات والروابط الإسلامية والطرق الدينية على أشكالها، فأمر بإغلاق المراكز الصوفية في بلاده ومنعها من العمل منذ العام 1925، وذلك ضمن سلسلة من القرارات المتتالية التي هدفت إلى تحجيم نفوذ وتأثير رجال الدين في المجتمع. هدفه بتر ماضي الأتراك الإسلامي عن حاضره الذي أراده علمانياً، فراح يؤلب الناس على رجال الدين ودراويش الصوفية وينتزع ممتلكاتهم لصالح الدولة. إلا أن الطرق لم تسلّم أمرها إلى حكام تركيا الجدد دون تمردات عسكرية، فقامت بتأييد ودعم ثورة في العام 1925 عُرفت بثورة "الشيخ سعيد النقشبندي". جمعت الثورة في صفوفها أبناء القومية الكردية وبعض الأقليات الساخطة على سياسات "أتاتورك" القومية، والطرق الصوفية الناقمة على سياساته العلمانية. إلا أن النجاح لم يُكتب لها، فيما انتهى الأمر "بالشيخ سعيد[10]" شهيداً مُعلقاً على حبل المشنقة مع رفاقه.

مع سيطرة "أتاتورك" على كامل مقاليد السلطة بعد العام 1925، تراجع نفوذ الطرق الصوفية التي راحت تعمل في السر بعيداً عن أعين السلطة المركزية. ومع ذلك لم تمانع الدولة ترك فسحة بسيطة من هامش الحرية والحركة للطرق في الأناضول طالما أن هذه الأخيرة لا تعارض الحكم "الأتاتوركي" علناً أو تستخدم العنف لمواجهته، في حين عمدت الطرق إلى اجتذاب الطبقة المتوسطة والمثقفة التركية الناقمة على ديكتاتورية الحكم الجديد وعنفه.

مع تنظيم الجمهورية التركية لأول انتخابات تعدّدية في تاريخها عام 1946، عمدت الطرق الصوفية الدخول إلى ميدان السياسة بشكل مباشر. فقامت بالترويج والتصويت لـ "الحزب الديمقراطي" الأقل عدائية للدين، ففاز رئيسه عدنان مندريس[11] برئاسة الحكومة عام 1950. فما كان منه إلا أن رد الجميل لمن ساهم في إيصاله إلى الحكم، فأعاد بعض رموز الدين إلى الفضاء التركي العام وشجع الطرق الدينية للعودة إلى لعب دورها الاجتماعي والدعوي.

مع نجاح تلك السياسة، بات التنظيم ضرورياً لتتحول الطرق من مجرد كتلة شعبية ناخبة خلال الانتخابات، وجماعات دينية تنظم حلقات الذِكر والرقص الفلكلوري، إلى تنظيم اجتماعي –

[9] هم جماعة دينية ظهرت في وسط الأناضول تؤمن بخلط بين الديانات القديمة والإسلام سنة وشيعه كانوا يتحركون بمجموعات يحملون الأجراس والعظام حول أعناقهم يحلقون اللحى ويرسلون الشوارب ويحملون السيوف الخشبية تصاحبهم الطبول والمزامير التي يرقصون على اصواتها ولم يكن يبالون بالصلاة والصوم.

[10] ورث الطريقة النقشبندية من والده في بالو قاد ثورة ضد الكماليين مطالباً بعودة الخلافة العثمانية ونيل الحقوق في منطقة جنوب شرق الأناضول للكرد والأقليات الأخرى استولى على المنطقة الشرقية بمساعدة الأرمن والشركس فشلت الثورة وأعدم الشيخ سعيد مع بعض مساعديه في 30أيار1925 ثم دمرت القرى الكردية وصل عدد الشهداء 15ألف وهجر مئات الألوف من مناطقهم.

[11] ولد عام1899 أسس الحزب الديمقراطي سنة1946أصبح رئيساً للوزراء عام1950ألغى بعض القوانين ضد التصوف انضمت تركيا في عهده إلى حلف الناتو انقلب عليه الجيش عام 1960 وأعدم مع وزيرين له في العام 1961.

اقتصادي ذات تأثير سياسي. لذا، شهدت ستينيات وسبعينيات القرن الماضي بروز أطر مختلفة وجديدة لعملها تمحورت حول تأسيس النوادي الثقافية. ولأن الحكم العلماني كان يمنع تأسيس الأحزاب أو الجمعيات الإسلامية، عمد الصوفيون إلى تأسيس نوادٍ أخذت من المواضيع الثقافية عناوين تمويهية لها، في حين سعت في حقيقة الأمر إلى تعزيز تنظيم الجماعات الإسلامية من ناحية، والتواصل مع أكبر عدد من المثقفين والنخب من ناحية أخرى. فكانت الحركات الصوفية، وبخاصة النقشبندية والنورسية منها، تشكل عصب هذه النوادي التي أسست في المدن الكبرى وافتتحت فروعاً لها في كل نواحي البلاد.

إن تجربة إنشاء "النوادي الثقافية" قد أثبتت جدواها، وأضحت أماكن مثالية لاجتذاب النخب الفكرية وطلاب الجامعات ومدرّسيهم. فضمت هذه النوادي الآلاف من الناشطين، وراجت أفكار الصوفية والإسلام السياسي فيما بينهم، فخلص عملها إلى تثقيف جيلٍ جديدٍ من النخب الشابة المتأثرة بالطرق الصوفية والعقائد المحافِظة والمعادية لعلمانية الدولة.

يقول انجيل راباسا في كتابه (صعود الإسلام السياسي في تركيا)"يعد النقشبنديون أساس الإسلام السياسي في تركيا، فأول حزبين من الأحزاب الإسلامية التركية، وهما حزب النظام الوطني لنجم الدين أربكان، وحزب الخلاص الوطني، قد تم تأسيسهما بتعضيد ودعم من الشيخ محمد كوتكو، شيخ الطريقة النقشبندية في اسطنبول "

من ناحية أخرى، سعت الطرق الصوفية ومن يدورون في فلكها إلى التأثير بجميع شعوب الدولة التركية وليس في النخب فقط، فكان الداعية الإسلامي "فتح الله غولن" المقرّب من الطريقة النورسية أبرز الناجحين في إحداث تأثيرات ملموسة في بنية المجتمع. منذ العام 1969، عمد غولن، إلى تأسيس دور للطلبة حول المدارس والجامعات والمهنيات، ثم راح يفتتح المدرسة تلوى الأخرى في القرى والمدن، ليعود ويوسّع نشاطاته في الحقل التربوي والإعلامي عبر تأسيسه لعشرات الجامعات ودور النشر والمحطات الإذاعية والصحف.

لم يقتصر عمل "غولن" على التربية والإعلام داخل تركيا، بل عمد، بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، إلى افتتاح عشرات المدارس والجامعات في دول آسيا الوسطى، كما في الدول الأوروبية التي يوجد بها متحدرون من أصول تركية كألمانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا وغيرها، فوصل عددها إلى حوالي الـ 2000 مدرسة. أما النتيجة الأبرز لعمل مؤسسات "غولن" فكانت تأليب الأجيال التركية الناشئة على علمانية الدولة وحكم العسكر، وخلق شبكة كبيرة من المصالح بين القطاع التربوي ورجال الأعمال والمؤسسات الإعلامية التي تعمل كل منها على بث الفكر المحافِظ بقدر ما تستطيع.

أدى عمل "غولن" والإسلام السياسي السري والعلني إلى إبعاد الناس عن العلمانية، كما سحبوا الشرعية الشعبية من تحت بساط الحكام والعسكر. فباتت الشعوب التركية مع نهاية القرن الماضي أقرب إلى الانقلاب على الأتاتوركية بعدما أشبعهم الإسلام السياسي والطرق الصوفية ومؤسساتها الاجتماعية والثقافية والتربوية بالعقائد الدينية. الأمر الذي أدى، في نهاية المطاف، إلى وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، على الرغم من أن الفترة التي امتدت من تأسيسه في العام 2001

وحتى فوزه في العام 2002 لم تتجاوز السنة، فكان الفوز من نصيبه بعدما عَبّدت القوى الإسلامية الصوفية (مثل حزب السعادة الإسلامي الذي انفصل عنه) الطريق أمامه للوصول إلى السلطة، وشكلت سلاحه السري الذي أرفدته بالأصوات والدعم الإعلامي والدعائي.

- تنافس القوى الإقليمية على النفوذ والتأثير في محيطها. عبر استخدامها لمكامن قوتها الخاصة كأدوات لزيادة النفوذ الخارجي.

أهمية الإسلام السياسي في أجندات الدولة التركية:

تتشعب القوة الخاصة لهذه الدولة (تركيا) إلى ما هو اقتصادي وتجاري، وصولاً إلى حملها راية عقائد دينية وثقافية والتبشير بها، مروراً بالقدرات العسكرية والسياسية الصرفة. غير أن لتركيا سلاحاً إضافياً نادراً ما يتم معالجته عند دراسة تأثيرها الخارجي على محيطها، وهو سلاح قديم العهد ويتم استخدامه غالباً لتعزيز التأثير الثقافي والديني على محيطها، حيث إن الطرق الصوفية ذات المنشأ التركي، أو تلك التي يسيطر على رئاستها أتراك، لها فروع في الدول المحيطة. فالطريقة النقشبندية ذات الحضور والقوة الكبيرتين في تركيا فروع كثيرة ومؤثرة في باشور كردستان وشمال العراق عامة وفي مدينة الموصل بشكل خاص، وبين المسلمين في جزيرة قبرص وآسيا الوسطى والقوقاز، كما في مدينة حلب السورية وبعض القرى في أقصى شمال لبنان.

وتشكّل فروع الطرق الصوفية في الدول المحيطة روافداً للمنبع التركي الأساسي، وإن كانت تتمتع ببعض الحرية في العمل والتنظيم. إلا أن تركيا تبقى المركز الداعم لمعظم هذه الطرق وتنظم لها المؤتمرات السنوية والنشاطات والاحتفالات الضخمة وتدعم بعضها مالياً ما يزيد من ارتباط أنصار ومريدي هذه الطرق بتركيا، ويعزز، بالتالي النفوذ التركي في الشرق سلباً أو إيجاباً.

أما في أوروبا، فللطرق الصوفية التركية تأثير على الجالية التركية المهاجرة، حيث تفتتح المدارس وتقدم المساعدات لهم وتبقي على روابط التضامن فيما بينهم وتحافظ على تعلقهم بوطنهم الأم. فتكسب الدولة التركية بذلك موطئ قدم في الدول الأوروبية عبر ربط مهاجريها بالوطن الأم وتعلمهم اللغة التركية وتحافظ على إيمانهم الديني وتضامنهم، فتتحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجالية التركية في أوروبا من ناحية، كما يعمد المتفوقون مادياً ووظيفياً منهم لإنشاء جماعات ضغط لخدمة الدولة التركية وسياساتها الخارجية من ناحية أخرى.

في الخلاصة، إن الطرق الصوفية سلاح قوي للدولة والحكم التركيين. ففي الخارج، تسمح الطرق الصوفية لتركيا في تعزيز نفوذها الإقليمي وإبقاء الروابط قوية مع المهاجرين من أبنائها. أما في الداخل فللحزب الإسلامي حليف يرفده بكافة أشكال الدعم، وساهم وإياه سابقاً في الانقضاض على العلمانيين الأتراك بكافة الوسائل. ففي الوقت الذي يمارس الحزب الحاكم العمل السياسي بشكل رسمي ويخفق حيناً ويحقق إنجازات أحياناً أخرى، تبقى الطرق الصوفية كثيرة النفوذ والقدرة في تركيا. وتعمل غالباً في الخفاء وعبر مؤسسات تابعة لها من أجل أسلمة المجتمع والحفاظ على هذه الأسلمة، وذلك بغض النظر عن سياسات الحزب الحاكم الظرفية أو إمكانية بقائه في الحكم من عدمها.

{إن تاريخ تركيا باختصار هو تاريخ لحروبها ومشاكلها مع الجيران في القارات الثلاث (آسيا، أوربا، أفريقيا) }

يحكم حزب العدالة والتنمية في تركيا، والذي سرعان ما تحول من خلال بعض الإنجازات التي حققها في السنوات الأولى من عام 2002 حتى عام 2010، إلى شكل من الحكم الفردي يدور حول شخص واحد هو أردوغان. ولم تكن السنوات الأخيرة ناجحة، وترافقت مع اعتقال لعشرات الآلاف، فقد أعلن وزير الداخلية التركي سليمان صويلو في نيسان 2017 عن توقيف 113260 شخصاً في إطار التحقيقات بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في حزيران 2016، وتم تسريح عدد أكبر من ذلك من العمل لأسباب سياسية، وفرضت قيود واسعة على الصحافة وحرية التعبير وحق التظاهر في تراجع واضح يشمل كل مؤشرات الديموقراطية. ما لبثت أن تحولت التجربة التركية، التي كانت مثالاً يتيماً يستخدمه الإسلاميون للتدليل على إمكانية نجاح حكم حزب إسلامي، إلى نظام ديكتاتوري وكثرت المشاكل حول سياسات تركيا الداخلية والإقليمية والدولية لتصبح مثالاً جديداً على فشل الإسلام السياسي.

وكلما افتقد أردوغان وحزبه لذلك البعد الجماعي مقابل هيمنة وتسيد الطابع الفردي على قيادة الحزب والدولة، يمكن القول إن مرحلة جديدة بدأت في تاريخ الإسلام السياسي في تركيا، وعنوانها الاتجاه المؤكد والحتمي نحو الانشقاق وخسارة أردوغان لحظوظه الانتخابية، لأن حزب العدالة والتنمية أصبح من الناحية العملية يروج لمشروع أردوغان، الذي يلقي بظلاله كفرد على تجربة كانت بداياتها ذات صبغة جماعية في المرحلة الأولى منذ عام 2001، وها هي تتحول إلى خطاب فردي وطموح شخصي يتجه نحو الانعزال وكسب خصوم ومنافسين من داخل تيار الإسلام السياسي نفسه، ممثلا بحزب العدالة والتنمية

أسباب فشل وتراجع الإسلام السياسي

إن فشل الإسلام السياسي أدى إلى تراجع التدين الشعبي، وانخفاض في عدد المتدينين أو حتى الكراهية للدين يتطابق مع ما حدث في العراق وسوريا لمن خضعوا لحكم داعش وأخواتها التي تدعي أنها تطبق الشريعة الإسلامية. فقد فتحت مشاهداتهم لعمليات قطع الرؤوس واليدين والممارسات الوحشية لهذه التنظيمات الباب للتساؤل حول الشريعة الإسلامية والحدود في الإسلام وكتب الحديث وزرعت عندهم شكوكاً مشروعة حول كلِ ذلك، حيث أنهم وبعد تحررهم من سلطة هذه التنظيمات سرعان ما خلعت النساء اللباس السوداء وأحياناً الحجاب تعبيراً عن رفضهن لكل ما شاهدوه تحت اسم تطبيق الشريعة (تحرير الرقة وشرق الفرات مثال على ذلك)، كما يمكن ملاحظة هذا التحول لدى موجات اللاجئين الذاهبين إلى أوروبا حيث يصبح سلوكهم وملابسهم أكثر انفتاحاً وتحرراً كلما ابتعدوا عن موطنهم.

كل ما نشاهده ونقرأه اليوم ومناخ الحيوية الثقافية والفكرية النسبي الذي يحدث في كل دول الشرق الأوسط وخاصة تلك التي تعرضت لتجربة حكم إسلامي مثل تركيا، والبرامج والندوات التي تعقد للمطالبة بتجديد الخطاب الديني لم تكن لتحدث لولا فترة الحكم الفاشلة هذه، ولولا إخفاق حركات الإسلام السياسي بشكل عام في تقديم نموذج مقبول أو واقعي أو حلول لأي مشكلة يواجهها

العالم الإسلامي. حيث برزت إلى السطح الكثير من التساؤلات حول بعض القضايا التي كانت تعتبر التطرق لها من المحرمات سابقاً، لقد اتضح بعد هذه التجارب أن الحل للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة لا يمكن أن يكون بالعودة إلى الماضي وإن الإسلام السياسي ليس هو الحل.

لقد ظل الإسلاميون يروجون للتجربة التركية، ولا يزالون يخفون حتى الآن عن جمهورهم الأخطار التي تهدد التجربة والأوهام التي يتم ترويجها عنها. ونتيجة للفشل الهائل الذي تتصف به تجربة الإسلام السياسي عموماً في المنطقة، كان أقطاب الإسلام السياسي في المشرق والمغرب وأوروبا بحاجة إلى أنموذج يستندون إليه ويتباهون به. وخاصة أن الأمر الأكثر إحراجاً لتلك الأقطاب كان يتمثل في مواجهتها بحقيقة عجزها عن صياغة برنامج اقتصادي وسياسي قابل للتنفيذ على أرض الواقع، بدلاً من الثرثرة والشعارات الجوفاء. إذ ليس لدى تيار الإسلام السياسي ما يقدمه للجمهور الواعي سوى شعار "الإسلام هو الحل"، بهذه الصيغة الفضفاضة التي تتهرب من مواجهة متطلبات الواقع وتتستر وراء الدين.

ومن جهة أُخرى إن العلمانية الكمالية، إذا ما قورنت بالعلمانية الفرنسية، لا تزال في مراحل التطور الأولى. فهي لا تزال تسعى إلى السيطرة على الإطار الديني بدلاً من فصل الدولة عن الدين، وهو أمر حققته فرنسا العام 1905 ثم أن العلمانية الكمالية تطعمت بتقليد عثماني قديم يقضي بهيمنة الدولة على الدين وتسخيره من أجل مصلحة الدولة العثمانية ولاحقاً الأتاتوركية بينما العلمانية الحقيقة هي فصل الدين عن الدولة.

بعد تطور الأوضاع والعلاقات الدولية وتبدل المعطيات على أرض الواقع في المنطقة هناك عاملان رئيسيان كانا وراء دخول تركيا في معترك قضايا المنطقة بشكل مباشر.

العثمانية الجديدة بعد استلام الإسلام السياسي السلطة في تركيا عبر حزب العدالة والتنمية ممثلاً بشخصية أردوغان وتغييره النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي للتفرد بالسلطة.

التحدي الكردي ممثلاً بحزب العمال الكردستاني وثورته التحررية منذ عام1984 ضد اضطهاد الدولة التركية للكرد، ثم إسقاط نظام صدام حسين وقيام الكيان الفيدرالي في جنوب كردستان وكذلك الأحداث الجارية في سوريا وخاصة شمال وشرق سوريا والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

موقف الإسلام السياسي التركي من التنظيمات الأصولية والرجعية في المنطقة:

كشف المسؤول العسكري السابق في حلف الناتو الجنرال بيتر بافل والذي أعلن في تصريحات صحفية أن تركيا تدعم تنظيم داعش بحجة أن أردوغان يرى في داعش خطراً أقل عليه من الكرد. وتتوافق تصريحات المسؤول العسكري مع تقارير صحفية تحدثت عن عشرات الشاحنات التركية المحملة بالأسلحة المتوجهة لتنظيم داعش عبر الحدود التركية السورية، وتم توقيفها وكشفها من خلال ضباط من الجيش التركي قبل أن يتم إحالتهم للمحاكمة بتهمة الخيانة بقرار من رئيس الوزراء آنذاك أحمد داؤود أوغلو مع إلزام وسائل الإعلام والصحف بمنع النشر في القضية.

في السابع من تموز 2014 كشفت صحيفة Aydınlık التركية عن مشاركة جنود أتراك متقاعدين في القتال إلى جانب تنظيم داعش في العراق وذكرت الصحيفة في تقرير لها أن جنوداً متقاعدين من قيادة القوات الخاصة انضموا إلى داعش مقابل الحصول على أجور عالية، وبحسب الصحيفة فقد كشفت التحقيقات أن منظمة الاستخبارات التركية أرسلت الجنود المتقاعدين إلى العراق لدعم الإرهاب في المنطقة.

وزعم التقرير أيضاً إن بعض القادة الكبار في القوات المسلحة التركية يعرفون أيضا أن حكومة حزب العدالة والتنمية تحرّض على الإرهاب في المنطقة.

وفى كانون الأول 2014 عرضت قناة سكاي نيوز مؤكدةً بأنها صورٌ حصرية تظهر مسلحين من تنظيم الدولة في حوار ودي مع جنود الجيش التركي على الحدود التركية السورية بصورة تكشف ودية العلاقة بين نظام أردوغان الإسلامي وعناصر التنظيم الإرهابي داعش.

الدكتور والباحث ديفيد فيليبس يقول "أما بكين فقد اتهمت أنقرة بأنها تقوم بتجنيد المقاتلين من منطقة الأويغور الصينية، حيثُ كشف مسؤول كبير في وزارة الأمن الصينية، عن حصول بعض أفراد أقلية الأويغور المسلمة من أهالي إقليم شينجيانغ في الصين، على وثائق هوية تركية من دبلوماسيين أتراك في جنوب شرق آسيا، والذين يتم نقلهم فيما بعد إلى تركيا حيث يتم تجنيدهم للقتال لصالح جماعات مثل تنظيم "داعش"، ولفت المسؤول إلى أن هؤلاء يتعرضون لـ"غسيل دماغ" وينقلون إلى العراق وسوريا ليستخدموا كوقود في جبهات القتال". [12]

ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية في 30 تشرين الثاني 2015 عن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قوله " إن تركيا أسقطت الطائرة الروسية لتحمي الطرق التي يستخدمها تنظيم الدولة الإسلامية لتهريب النفط بكميات كبيرة لتركيا. وكما صرح بوتين خلال مؤتمر صحفي على هامش مؤتمر الأمم المتحدة حول المناخ الذي عقد بباريس " لدينا معلومات مؤكدة أن النفط الذي يتم انتاجه بمناطق سيطرة داعش ومنظمات إرهابية أخرى ينقل بكميات كبيرة إلى تركيا."

بتاريخ 2 كانون الأول 2015 عرضت وزارة الدفاع الروسية صوراً من الأقمار الصناعية تظهر فيها شاحنات البترول تنتقل من مناطق سيطرة داعش بسوريا إلى داخل الحدود التركية وذلك في مقابل توريد الأسلحة والذخيرة. وبحسب موقع روسيا اليوم فقد أعلن نائب وزير الدفاع الروسي أناتولي أنتونوف خلال المؤتمر الصحفي أن القيادة التركية العليا والرئيس التركي رجب طيب أردوغان متورطون شخصياً في الاستخراج غير الشرعي للنفط السوري والعراقي وتهريبه إلى أراضي تركيا. واستغرب المسؤول الروسي من صمت المجتمع الدولي على دعم الرئيس التركي للتنظيمات الإرهابية بسوريا مشيراً إلى أن نجل أردوغان يترأس إحدى أكبر شركات الطاقة التركية المتعاونة مع داعش وكذلك صهره بيرات آلبيرق وزير النفط السابق، وأظهرت تسريبات ويكيليكس علاقة آلبيرق مع شركة نقل للنفط، باور ترانس، المتورطة في صفقات نقل للبترول مع داعش.

[12] مدير برنامج السلام في جامعة كولومبيا الأمريكية، وكبير المستشارين السابقين لوزارة الخارجية الأمريكية

"إن الاتهامات الغربية التي طالت عائله الرئيس التركي أردوغان (نجله بلال وابنته سميّة) بالتورط منذ اندلاع الأزمة السورية بدعم تنظيم داعش مما أجبر الحكومة التركية بإصدار بيان كي تنفي فيه هذه التهم، وتسقطه على المعارضة بوصفها مغرضة وإشاعات من جانب النظام السوري على الرغم من التقارير التي تشير إلى سماح النظام التركي بدخول ما يناهز أكثر من 20 ألف مقاتل أجنبي للانضمام إلى داعش عبر الحدود التركية حتى إن تركيا اعترفت في وقت سابق إن الفتيات البريطانيات اللائي هربن من أُسرهن و انضموا إلى داعش قد مروا من تركيا للالتحاق بتنظيم داعش، إلى جانب تصريحات وزير الداخلية التركي السابق مُعمر غولر الذي أعترف فيه بمساعده الجهاديين من خلال محافظة هاتاي التي تشكل موقعاً استراتيجياً لعبور المجاهدين إلى سوريا، بالإضافة إلى تأمين عبورهم الآمن ، إلى جانب تصريحات أحد المؤسسين لحزب العدالة والتنمية، بأن "تركيا ساعدت ولا تزال تساعد الجهاديين وتعالجهم في المستشفيات وذلك في سبيل إضعاف الكيان المتشكل في روج آفا شمال شرق سوريا" . [13]

لا تقتصر علاقات تركيا بتنظيم داعش والجماعات الإرهابية على دول جوارها سوريا والعراق فحسب، بل تمتد لدول التي ينتشر فيها التنظيم مثل ليبيا ومصر. ففي كانون الأول 2018، ضبطت سلطات خفر السواحل اليوناني سفينة شحن تركية محملة بالأسلحة كانت في طريقها إلى ميناء مصراته الليبي ونقلت وكالة الأنباء اليونانية الرسمية أن السفينة عثر فيها على 29 حاوية بها مواد تستخدم في تصنيع القنابل وأعمال الإرهاب. وذلك في خرق تركي لقرار مجلس الأمن بحظر تصدير الأسلحة إلى ليبيا.

تداعيات سياسات الإسلام السياسي التركي:

الإسلام السياسي في تركيا بقيادة رجب طيب أردوغان وحزبه "حزب العدالة والتنمية" يحملان مشروعاً إقليمياً ضخماً يقوم على دعم الإسلام السياسي وتمكينه في منطقة الشرق الأوسط، وأصبح يطلق خطاباً متطرفاً يراهن على الحرب والصراع والتغيير بالقوة. تركيا "أردوغان" لم تعد عامل استقرار في المنطقة والعالم، بل هي الآن من إحدى مسببات الحروب الدينية والأثنية في كثير من المناطق، بل ومن أهم معاقل الإسلام السياسي والجهاد العالمي. فتبني قواعد عسكرية في الصومال والسودان وقطر تارة، وتدخل تارة أخرى كلاعبٍ محوري في الأزمات القائمة، وكل هدفها دعم الحركات الاسلامية، لكي تنجح في الاستحواذ على السلطة والحكم. تركيا أردوغان دعمت وتدعم الإرهاب في سوريا. عبر أراضيها دخل عشرات الآلاف من الجهاديين من جميع أرجاء العالم إلى سوريا وانضموا إلى "داعش" و"النصرة" و"أحرر الشام" و" الجيش التركستاني". هؤلاء ارتكبوا المجازر في شنكال وكوباني، وفرضوا الرايات السوداء للإسلام السياسي على المدنيين في الرقة والموصل. تركيا كانت تغض الطرف عن تلك الجرائم، وهي كما ذكرنا سابقاً متورطة في ملفات عديدة مع هذه المجموعات بالإضافة إلى مقايضة كادرها في قنصلية الموصل، وتبادل الرهائن، وتجارة النفط والبضائع. تركيا التي تمارس القتل الجماعي والتطهير العرقي ضد الكرد في عفرين الآن تحت سمع وبصر العالم. تركيا أردوغان التي تهدد أوروبا بتحويل شوارعها

[13] المركز الديمقراطي العربي 1 آب 2016 الباحثة استيفانيا ماهر نعيم رزق (برلين) .

إلى ساحة مواجهات مفتوحة، وبإغراقها باللاجئين السوريين، الذين لاذوا بها هربا من جحيم مواجهات النظام السوري مع المجموعات الجهادية المدعومة من أنقرة، فوجدوا أنفسهم يتحولون إلى أوراق ضغط بيد أردوغان يستخدمهم في الابتزاز للحصول على الأموال والدعم السياسي والأسلحة. تركيا التي تتدخل في الشؤون الأوروبية، وتنشر ثقافة الكراهية والتطرف بين الجاليات المسلمة، وتحثها على رفض الاندماج وعدم الاعتراف بالقوانين الوضعية. وتحاول التأثير في قرار هذه الدول بتشكيل الأحزاب وقوى الضغط المتحالفة مع الجهات والشخصيات الفاشية التوجه. كل هذه المعطيات والتدخلات التركية خارج إطار القوانين الدولية يبدوا أن عملية انكفاء الدور التركي الإقليمي تتوقف على ما يلي:

ازدياد حالة الصراع بين العلمانيين والإسلاميين، إضافة إلى الانقسام العرقي بين الأتراك والكرد وتفاقم التحديات الاقتصادية بالشكل الذي يؤثر سلباً على أي دور إقليمي محتمل لتركيا والإسلام السياسي في المنطقة.

عدم قدرة حزب العدالة والتنمية الاحتفاظ بنسبة الأغلبية في البرلمان التركي في الانتخابات النيابية وهذا يعني صعوبة تشكيل الحكومة من قبل الحزب (الإسلام السياسي).

تضاؤل الأهمية الاستراتيجية لتركيا لدى الولايات المتحدة الأمريكية بعد المعطيات الحاصلة في الجوار التركي والتحالف التركي الروسي في سوريا وصفقات الأسلحة الاستراتيجية بينهما والتي تهدد استراتيجية الناتو في المنطقة.

فشل الإسلام السياسي في تركيا تقديم نفسه للقيام بمد جسر للتفاهم بين الشرق والغرب نتيجة تضارب المصالح الدولية العسكرية والاقتصادية في أهم بقعة من العالم (الشرق الأوسط).

مستقبل مشروع الإسلام السياسي التركي في المنطقة:

إن الدور التركي ومشروعه الإسلام السياسي سيكون ثانوياً أو محدوداً لعدم قدرة تركيا على القيام بدور فاعل في القضايا الكبرى في المنطقة، وان هناك لاعبين إقليميين منافسين لتركيا في منطقة الشرق الأوسط (إيران –السعودية - مصر- إسرائيل)، إضافة إلى تركيز تركيا نحو مناطق أخرى مثل البلقان وقبرص والقوقاز لها أهمية أكبر لدى أنقرة من الشرق الأوسط. وتستند محدودية الدور التركي على ما يلي:

عدم قدرة تركيا على تحقيق الموازنة في علاقاتها بين إسرائيل وتعاطفها مع الحركات الإسلامية، لاسيما حركة حماس ربما يفقدها خاصية التوازن في العلاقة بين المعتدلين والمتشددين في المنطقة، حيث إن وقوف تركيا على مسافة غير متساوية منهما يجعلها في موقع منحاز على نحو لا يدعم دورها الإقليمي.

عدم قدرة حزب العدالة والتنمية على إجراء إصلاحات مهمة في دستور البلاد لصالح الديمقراطية وحقوق الإنسان كونه يمنح الإسلام السياسي حيزاً أكبر في العمل.

ازدياد حساسيات القوى الإقليمية الأخرى مثل إيران، مصر، السعودية من السياسة التركية التوسعية (العثمانية الجديدة) سوف يحدون من فاعلية وتأثير الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط.

فشل المحاولات التركية بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سيقف عائقاً أمام ظهور وتنامي أي دور إقليمي تركي في منطقة الشرق الأوسط والعالم بعد التراجع الكبير في مستوى الحريات وحقوق الإنسان وعلاقاتها المشبوهة مع الجماعات الإرهابية ورعاية البعض منها.

الخلاصة: نستطيع القول إن موجة الإسلام السياسي الحالية بدأت في التراجع والأفول إيذاناً بزوال هذه الموجة من خلال فشله في مصر وتراجعه في أحدث سوريا عبر امتهانه وسيلة الإرهاب بالرغم من جرائم النظام وسقوط البشير في السودان وتراجع حضوره في تركيا وفق نتائج الانتخابات البلدية الأخيرة لقد اتضح بعد هذه التجارب أن الحل للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة في المنطقة لا يمكن أن يكون بالعودة إلى الماضي وأن الإسلام السياسي ليس هو الحل.

قائمة المراجع

- *صعود الإسلام السياسي في تركيا، انجل راباسا، طبعة بيروت 2015 ص 46.*
- *لمركز الكردي للدراسات طارق حمو wib.nlka.net/index . php /2016*
- *أسباب ظهور وانتشار الاسلام السياسي- غازي صوراني*
- *https://www.alhurra.com/a/political-islam/415408.html*
- *تكايا الدراويش، جون روبرت بارنز ص 72.*
- *خطاب الإسلام السياسي، صلاح نيوف، ص 32.*
- *الحبيب الأسود، صحيفة العرب، 2019/4/12.*
- *https://www.irfaasawtak.com/z/646?p=69&d=28&m=5&y=2019*
- *يثرب الجديدة، محمد جمال باروت، ص 13.*

القوة الناعمة

عامل للانفتاح والمقاومة أم وسيلة جديدة للهيمنة ؟

اعداد : مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية

مقدمة:

يعد الغزو بكافة أشكاله ظاهرة قديمة، يسعى الغازي من ورائه إلى تحقيق مصالحه وأجنداته، وفرض وصايته وثقافته على الأقوام الأخرى المهزومة من أمامه، وذلك باستناده على قوته العسكرية والاقتصادية، وهذا الأمر اتبعته معظم الممالك والحضارات القديمة كحضارات (بلاد ما بين النهرين، والفارسية، والإغريقية، والرومانية، والإسلامية، والمسيحية...إلخ) إلا أنه في النهاية كانت كثيراً ما تتعرض الدول الغازية للهزيمة والفشل في مشاريعها؛ في العصر الحديث تيقنت القوى الساعية وراء الهيمنة والاستعمار- والتي تتخذها كاستراتيجية ثابتة لها- بأن القوة العسكرية وسياسة التجويع غير كافية لإخضاع الشعوب لها وفرض ثقافتها عليها، خاصة الشعوب ذات الجذور الحضارية والتاريخية الشديدة التمسك بإرثها وثقافتها، والتي قاومت بشدة الاحتلال وسببت له الكثير من الخسائر المادية والبشرية؛ وبالتالي كان يقع على عاتق المخططين الاستراتيجيين في الدول الكبرى ضرورة البحث عن وسائل أخرى بديلة تسمح لهم باحتلال الشعوب والاستحواذ على خيراتهم ومحو ثقافتهم دون أن يكون لها تواجد عسكري على الأرض أو تتعرض لخسائر مادية أو بشرية، ويبدو أن عوامل هذه الحرب الجديدة تتلخص في ثلاثة أمور رئيسية وهي اكتساب ثقة الشعوب ومن ثم شنّ حربٍ نفسية عليها لزعزعة العلاقات بين النخب المختلفة في المجتمع، وأخيراً التدخل كقوة للفصل بين النخب المتصارعة وفرض حل يتوافق مع الأجندات؛ من أجل ذلك ظهرت مجموعة من الخيارات المهمة كالبعثات التبشيرية وفرق التنقيب عن الآثار والمستشرقين، وتصدير البضائع والسلع المختلفة من السيارات إلى إبر الحقن، إلى جانب السينما واللباس؛ والحصول على عقود طويلة الأجل لاستثمار الفحم والنفط والمعادن الثمينة كون الدول التي تملكها تفتقد إلى الإمكانيات والخبرة اللازمة لاستثمارها، دون أن يكون هناك تبادل ثقافي وعلمي، بل احتفظت الدول المصدرة باحتكارها لذلك؛ هذا الأمر حقّق نجاحاً نسبياً من خلال تبني الطبقة الأوليغارشية والأرستقراطية والبرجوازية وكبار الملاكين والتجار لنمط الحياة الغربية، فاستغنت الكثير من النخب الاجتماعية والسياسية والثقافية عن اللباس التقليدي ونمط الحياة الخاصة بها واختارت نمط الحياة الغربية، وقد يكون لذلك دور فعال في التأثير السياسي والثقافي وطريقة التفكير، ويمكن اعتبار التأثير السياسي والثقافي واللغوي الفرنسي على بلدانٍ مثل الجزائر ولبنان وغيرها نموذجاً يمكن القياس عليه، إلا أنّ الغالبية الفقيرة بقيت بعيدة عن هذه التأثيرات واتخذت موقف الرفض والمقاومة لأي انفتاح على الخارج، لذلك لم تلقَ مشاريع الهيمنة الجديدة النجاح.

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة تطور هذا النمط الجديد من الحرب؛ بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أخذت الدول الكبرى بسياسة كسب الحلفاء عن طريق الدعاية المدروسة، عبر فضح بعضها البعض

وكشف الوجه السلبي لبعضها، والترويج لنفسها كسبيل للخلاص والعيش بكرامة، فاعتمد الاتحاد السوفيتي على نشر الأيديولوجية الشيوعية وفضح النظام الرأسمالي الهادف إلى استعباد الإنسان، والمناداة بالمساواة والعدالة الاجتماعية عبر الاشتراكية، وتصدير الثقافة والمنتجات العسكرية والخدمية والغذائية والطبية والأفلام والاستشارات الفنية والهندسية ذات الطابع الروسي؛ في حين اعتمد المعسكر الغربي على الديمقراطية وحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص، وحرية الرأي والانتخاب، وتصدير الثقافة والمنتجات العسكرية والخدمية والغذائية والطبية والأفلام، وتقديم الهبات والمنح والاستشارات الفنية والهندسية ذات الطابع الغربي.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بتاريخ 26 كانون الأول 1991م، ومن خلال الدراسات التي أجريت على تلك الحقبة توصل الباحثون إلى قناعة بأنّه ليس فقط بالقوة العسكرية وحدها يتم اسقاط الدول بدليل انهيار قوة عظمى كالاتحاد السوفيتي دون اطلاق طلقة واحدة من قبل أعدائها عليها، بل نتيجة ضعف الروابط الاجتماعية والسياسية، وردة فعل الأقليات الدينية والقومية في دفاعها عن كياناتها وثقافاتها، وسيطرة الحزب الواحد على مقاليد الحكم مع غياب المساواة في تكافؤ الفرص؛ لقد كان لحملات الغرب في مكافحة الشيوعية دور كبير في ذلك خاصة في تحريض أتباع الديانات ضدها، إلى جانب الترويج لنمط الحياة الغربية التي تعرف عليها مواطني الاتحاد السوفيتي عبر الأفلام والسياحة والكتب والمجلات وغيرها، والتي تم توجيه بعضها من قبل أجهزة الاستخبارات الغربية كوكالة المخابرات المركزية الأمريكية الـ CIA التي أسست آنذاك وحدة العمليات الدعائية، وبزوغ النظريات النفسية الموجهة للسيطرة على الرأي العام من خلال تقنيات هندسة المزاج The Engineering Of Consent التي ابتكرها عالم النفس الأميركي إدوارد برنايز[1] Edward Bernays التي كانت تمهد الأرضية الإعلامية والنفسية للعمليات السرية والانقلابات، وهناك جهود مماثلة بذلتها الكثير من الدول الأخرى الساعية وراء الهيمنة خاصة الغربية منها. مع سقوط الاتحاد السوفيتي لمع نجم البروفيسور جوزيف ناي[2] Joseph Nye الذي بدء التنظير لنظرية القوة الناعمة[3] سنة 1990م التي حاولت تفسير هذا النمط الجديد من الحرب، وقدم مشروعه المعتمد على استبدال القوة العسكرية والتي صنفها كقوة صلبة بالقوة الناعمة في تعامل الولايات المتحدة مع الدول الأخرى في سياق معالجتها للقضايا الدولية، وبرّر ذلك بكون القوة الصلبة تمتاز بالتكلفة الاقتصادية والبشرية والإعلامية والأخلاقية والسياسية الباهظة من رصيد الولايات المتحدة

[1] إدوارد بيرنيز ولد سنة 1891م وتوفي سنة 1995م وهو أمريكي من أصل نمساوي، يعتبر منشئ ما يسمى العلاقات العامة والبروباغاندا، وهو ابن أخت سيغموند فرويد عالم النفس الشهير (زوج عمّته). عمل إدوارد على تطبيق الاكتشافات التي وصلت إليها علم النفس وعلم الاجتماع في ميدان الحقل العام. ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

[2] جوزيف ناي،Joseph Nye ، تولد في عام 1937م ، أستاذ مرموق بجامعة هارفارد والعميد السابق لكلية كيندي للحكومة؛ استلم عدة مناصب رسمية منها مساعد وزير الدفاع للشؤون الأمنية الدولية، ورئيس مجلس الاستخبارات الوطني NIC (مجمع يضم 17 جهازاً استخباراتياً)، وعين بمنصب نائب وزير الدفاع الأميركي للشؤون الأمنية والدولية في عهد الرئيس بيل كلينتون (1996-1998م). تفرغ بعد أحداث 11 أيلول 2001م. نشر ما يزيد عن 12 كتاباً بما في ذلك "القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة الدولية"، "فهم النزاع الدولي"، "قوة القيادة" و"وثبة نحو القيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأميركية". أسس بالاشتراك مع روبرت كوهين، مركز الدراسات الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية، ويعد صاحب المصطلحين القوة الناعمة والقوة الذكية.

[3] القوة الناعمة (بالإنجليزية: Soft power) هو مفهوم صاغه جوزيف ناي من جامعة هارفارد لوصف القدرة على الجذب والضم دون الإكراه أو استخدام القوة كوسيلة للإقناع...

الأميركية، بينما تمتاز القوة الناعمة بالأدوات التكنولوجية والاتصالية والثقافية والإعلامية والسياسية، حيث التفوق لأميركا وحلفائها. وبالفعل اكتسبت القوة الناعمة زخماً كبيراً في بداية الألفية الجديدة نتيجة التطور الهائل في وسائل التواصل الاجتماعي والإعلامي والبرمجيات، حيث تحول العالم إلى قرية صغيرة[4]، الأمر الذي طرح وسائل جديدة لإيصال القوة الناعمة إلى هدفها بسرعة أكبر، والقدرة على إعادة صياغتها وتوجيهها بحرفية عالية وعلى أكثر من جبهة، مما أكسبها اهتماماً دولياً عالي المستوى.

وفي سياق ثورات ربيع الشعوب ظهر تأثير القوة الناعمة، كون السلطات الحاكمة في مختلف الدول قاومت القوة الناعمة للكثير من الدول المتقدمة وبنفس الوقت أهملت تطوير القوة الناعمة لبلدانها، الأمر الذي جعل من تلك السلطات عاجزة عن التعامل البنّاء مع استياء الجماهير للظروف التي يعيشها وكانت نهاية الكثير من الأنظمة التي حكمت لعقود طويلة، وتكاد الأنظمة التي من المفروض أنها انبثقت من إرادة الجماهير المنتفضة عاجزة عن التعامل مع القوة الناعمة من كافة جوانبها ويبدو أنها تسير على خطى الأنظمة السابقة، فهي لا تستطيع استيعاب القوة الناعمة للقوى الدولية وبنفس الوقت عاجزة عن تطوير قوتها الناعمة والاستفادة من القوة الناعمة للدول الأخرى وفق منطق الديالكتيكية. لعل هذا ما يعتبر من الأسباب الرئيسية لفشل الكثير من ثورات ربيع الشعوب في تحقيق مطالب الجماهير وتحقيق الازدهار والسلام لها.

قد يخلط البعض بين القوة الناعمة والحرب النفسية، إلا أنّ هناك فروقات جوهرية بينهما، وقد يكون هذا الخلط نابع من الاعتقاد في الوسائل المشتركة التي يستخدمها مديري كلٍ من القوة الناعمة والحرب النفسية، كالإعلام والدعاية والترويج وغيرها؛ والقوة الناعمة بحد ذاتها قد لا تستخدم كوسيلة للتدمير بل لتحقيق السلام من خلال تجاوز ثقافة الكراهية والعزلة والتقوقع، والانفتاح على الحوار والتواصل، وبنفس الوقت يمكن استغلالها في عكس ذلك، أي يمكننا اعتبار القوة الناعمة سلاح ذو حدين في العلاقات السياسية العالمية، فيمكن أن تجلب السلام لأي كيان، وبنفس الوقت يمكن أن تجلب الهيمنة لأحد الكيانات.

وكنتيجة للاهتمام الدولي بالقوة الناعمة وتوظيفها في المشاريع الاستراتيجية في سياق الصراعات الدولية، هناك حاجة ماسة للتعرف على مفهوم القوة الناعمة وأبعادها، وتحديد استراتيجيات للتعامل معها، خاصة في ظروف الأزمات التي تمر بها المجتمعات في الشرق الأوسط وبشكل خاص في سوريا، وتبدو مناطق شمال وشرق سوريا ضمن هدف القوة الناعمة للكثير من القوى الدولية والإقليمية والمحلية، بعضها تسعى إلى الهيمنة وبعضها الآخر تحاول فتح قنوات للتواصل وكسب حلفاء، وذلك بموازاة حربٍ نفسية شرسة تشنّ على مكونات المنطقة.

---

[4] القرية العالمية" هو أحد المصطلحات التي وضعها البروفسور الكندي مارشال ماكلوهن في عام 1959م, وقد تحدث عنه في كتابه "The Gutenberg Galaxy" الصادر عام 1962م وذلك في محاولة منه للتنبؤ بتأثير وسائل الإعلام على واقعنا وعالمنا. بحسب ماكلوهن فإن وسائل الإعلام قد حولت العالم لقرية صغيرة بفضل القدرة على تلقي المعلومات من كل مكان في العالم خلال بضع أعشار الثانية. البث المباشر للأحداث من كل بقاع الأرض قد أنتج وضع فيه ملايين من الناس يشاهدون نفس الحدث في نفس الوقت تماماً كما لو كنا نعيش في قرية صغيرة موحدة ولكنها بفضل وسائل الاتصال أصبحت تضم العالم بأسره... مجلة النقطة العلمية - http://nok6a.net

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على القوة الناعمة المؤثرة في الصراعات الدولية والبحث عن القوة الناعمة الخاصة بشمال وشرق سوريا وتسليط الضوء على خصائص وأهمية ومصادر وأهداف استخدامها، وآليات توجيهها والتعامل معها.

مفهوم القوة في الإطارين السياسي والعسكري.

تختلف الدول والحكومات في آليات تحقيق مفهوم القوة في واقعها ومجتمعها، تبعاً لاختلافها في تحديد معنى ومفهوم القوة، وإدراكها لنوعية وحجم القوة التي تمتلكها. فقد اقتصر مفهوم القوة لدى البعض على القوة الصلبة فقط، والمتمثلة في امتلاك الدول لترسانة عسكرية متطورة، وجيش مدرب قادر على بث الرعب والخوف في نفوس الآخرين، سواء أكانوا جماعات أو أفراداً أو حكومات.

وبالتالي وانطلاقاً من هذه الرؤية فإنَّ الأشخاص المؤمنين بها يختزلون عناصر القوة ضمن هذا الإطار دون غيرها، حيث يرون بأنَّ الجهد الحقيقي والذي ينبغي أن تركز عليه الأمم والشعوب وتبذلها هو امتلاكها لهذه العناصر، والتحكم فيها وتدريب أبناء الشعب عليها، واستناداً إلى تلك الرؤى وعلى الرغم من أنها حققت البعض من أهدافها واستراتيجياتها، إلّا أنّها بالمقابل تسببت باستنزاف قوتها وتكبدها خسائر هائلة، ولتقليل من حجم تلك الخسائر وتحقيق المزيد من الانتصارات كان لابد من إيجاد رؤية بديلة عنها ومكملة لها بنفس الوقت بحيث تكون أكثر شمولاً وتوسعاً من الرؤية السابقة لمفهوم القوة، والتي تمثلت باستغلال جميع المقومات التي يمتلكها المجتمع من عناصر ذات مصدر مادي ومعنوي، ولتشكل هذه العناصر أساس قوتها.

وبقدر إدراك ومعرفة الحكومات لنوعية وحجم القوة التي تمتلكها والإحاطة بتلك القوة واستثمارها بالمعنى الشامل والجوهري لها، تستطيع تحقيق مكاسب أكبر وبخسائر أقل، من أجل مستقبل أفضل. كما إنَّ الحكومات التي استطاعت استخدام قوتها بشكل صحيح وتسخيرها لمواجهة مشاكلها وامتصاص أزماتها والتغلب على مختلف التحديات في سياق السلام العالمي تركت بصمة إيجابية في مسيرة البشرية، هي تلك الحكومات التي وظفت قوتها بالشكل الأمثل بوصفها من المفاهيم الحضارية، ولم تقتصر على استخدام جانب منها دون الآخر.

بشكل عام يمكننا طرح عدة مفاهيم للقوة منها؛

القوة: هي القدرة التي تمكن المرء من الحصول على النتائج التي يريدها.

القوة بحسب المعجم الفلسفي: هي القدرة، والشدة، والطاقة، وهي القهر المادي والخارجي، أو الضرورة التي لا تستطيع الإرادة مقاومتها، وهي مصدر الحركة والفعل. والقوة هي مبدأ الفعل سواء كان بشعور وإرادة أو لا، وهي إمّا مادية أو معنوية[5].

القوة هي القدرة على التأثير في سلوك الأخرين للحصول على الثقة والخضوع، من خلال معرفة الأشياء المفضلة لديهم ونقاط ضعفهم.

[5] د. جميل صليبا؛ المعجم الفلسفي، الجزء الثاني، الشركة العالمية للكتاب؛ بيروت؛ 1994م، ص201.

على الرغم من أهمية وتأثير القوة بتحقيقها للأهداف واستراتيجيات الحكومات إلا أنَّ أية إساءة في استخدامها وافتقادها إلى خطة استراتيجية مدروسة سوف تعود بنتائج وخسائر كارثية. في السابق كان يتم تحديد مثلث القوة للكيانات بالقوة العسكرية والاقتصادية والإيديولوجية (الثقافة والمعرفة)؛ إلا أنّه مع تطور الدراسات والأبحاث السياسية والعسكرية تم طرح مفاهيم جديدة للقوة وأصبح مثلث القوة للكيانات يتحدد في ثلاثة قوى رئيسية وهي القوة الصلبة والقوة الناعمة والقوة الذكية.

القوة الصلبة.

وهي القوة التي تستند إلى الجبروت العسكري والاقتصادي، ويمكن أيضاً أن تتركز على المغريات أو التهديدات؛ الترغيب والترهيب، وقد كان للقوة الصلبة دوراً كبيراً في إقامة العديد من الإمبراطوريات، إلى جانب التحكم في التوجهات السياسية لبعض الدول الأقل قوةٍ تحت مظلة التحالفات والعلاقات الاستراتيجية. استناداً إلى ذلك فإنَّ الدول التي تعاني من الضعف الاقتصادي والعسكري ستفقد موارد قوتها الصلبة تدريجياً، وبالتالي تصبح غير قادرة على مُجاراة جدول أعمال السياسة العالمية وفقدان جاذبيتها وأهميتها، كما إنَّ بعض البلدان قد تنجذب إلى بعض البلدان الأخرى لامتلاكها قوة صلبة لا تقهر وكونها حتمية، وقد حاول كل من هتلر وموسوليني تطوير أساطير من هذا النوع، فاستطاع هتلر جر الشعب الألماني إلى حروب كثيرة، وكذلك جذب إيطاليا الفاشية بزعامة موسوليني واليابان إلى حلف سُمي بدول المحور، وكذلك استطاع ستالين وخلفائه جذب العديد من القوى الشعبية والدولية إلى المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي، وحالياً تسعى كلاً من الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتركيا إلى امتلاك الأسلحة النووية وتقوية ترسانتها العسكرية، هذه الدول تقوم بالترويج لنفسها كأسطورة لتحقيق أجنداتها.

من مصادر القوة الصلبة الموقع الجغرافي، والقوة العسكرية، والقوة الاقتصادية، ووفرة الموارد الطبيعية، وقوة العامل الصناعي، والعنصر السكاني من حيث حجمه وتوزعه واحتوائه على الأقليات، ومدى تماسكه وانسجامه.

القوة الناعمة.

وتتمحور في القيم والثقافة والتجارب الناجحة؛ وهي عامل جوهري للجاذبية وكسب الثقة، ونسج علاقات استراتيجية في مختلف المستويات؛ فحتى يتمكن نظام سياسي ما من الحصول على النتائج التي يريدها في السياسة العالمية لا بد من استغلال قوته الناعمة، للتأثير على بلدانٍ أخرى معجبة بمُثُلِهِ وتريد أن تحذو حذوه وتتطلع إلى مستواه من الازدهار والانفتاح. ومصطلح القوة الناعمة مصطلح حديث نسبياً نظّر له البروفسور "جوزيف ناي" في سياق العلاقات الدولية، والذي عرّفها بأنّها "...القدرة على الجذب لا عن طريق الإرغام والقهر والتهديد العسكري والضغط الاقتصادي، ولا عن طريق دفع الرشاوى وتقديم الأموال لشراء التأييد والموالاة، كما كان يجري في الاستراتيجيات التقليدية الأميركية، بل عن طريق الجاذبية، وجعل الآخرين يريدون ما

تريد..."[6]؛ أي القدرة على الاستمالة والإقناع، والجذب التي كثيراً ما تؤدي إلى الإذعان وبالتالي تشكيل تصورات المتلقين وترجيحاتهم وخياراتهم وجداول أعمالهم، عبر الإيحاء للآخرين مثلاً أنّ جدول أعمالهم السياسي بعيد عن الواقع وفي نفس الوقت طرح قضايا وشعارات ومطالب وأفكار مقبولة. جدير بالذكر قام "جوزيف ناي" بتطوير مفهوم القوة الناعمة أول مرة في كتابه "ملزمون بالقيادة" والذي تم نشره عام 1990م، يؤكد فيه أن أمريكا أقوى أمة من حيث امتلاكها للقوة الناعمة، ومطالباً باستخدامها بصورة مناسبة في السياسة الخارجية.

صحيح أن مفهوم القوة الناعمة ظهر كمصطلح مع "جوزيف ناي" لكن هذا لا يعني بأن القوة الناعمة لم يتم استخدامها من قبل طرحه لمفهومها، فقد طرح مفهومها أيضاً الفيلسوف والمفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي - Antonio Gramsci [7] في نظريته "الهيمنة الثقافية" في مؤلفه المهم "رسائل السجن"[8]؛ لقد تمّ تعزيز مفهوم القوة الناعمة بشكل قوي خلال فترة الحرب الباردة منذ 1945م بين معسكري الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث عمل الاتحاد السوفيتي على ترويج الايديولوجية الشيوعية، وبالمقابل كانت أمريكا طوال فترة الحرب الباردة وحتى قبلها وأثناء الحرب العالمية الثانية تعمل على محاربة الشيوعية، ومن هنا ظهر الاختلاف بين القوة الصلبة المعتمدة على الهيمنة العسكرية بشكل مباشر، والقوة الناعمة المعتمدة على السيطرة والهيمنة على العقول والميول "الهيمنة الثقافية" بشكل غير مباشر؛ ويبدو أنّ "جوزيف ناي" قام بدراسة ذلك وتوصل إلى مصطلح القوة الناعمة. خاصة بعد الأخطاء التي وقع فيها الاتحاد السوفيتي وسوء استخدامه لقوته الناعمة أدت به إلى فقدانه لقوته، بشكلٍ خاص عندما قام بغزو هنغاريا عام 1956م وتشيكوسلوفاكيا عام 1968م، وبذلك بدأت قوتها الناعمة بالهبوط والانحطاط مع استمرار نمو مواردها الاقتصادية والعسكرية الصلبة؛ في الوقت الذي برزت فيه الصين كقوة صاعدة.

إنَّ ما تم ذكره لا يعني بأنَّ القوة الناعمة أداة للتدمير؛ بل يمكن استغلالها في السلام أيضاً كوسيلة لضمان المصالح، خاصة بعد الكوارث الاقتصادية والاجتماعية التي تسببت بها الحروب؛ وهناك تجارب ناجحة في هذا السياق لبعض الدول كسويسرا والنرويج؛ فمثلاً شاركت النرويج في محادثات السلام في الفلبين والبلقان وكولومبيا وغواتيمالا وسريلانكا والسودان والشرق الأوسط، ومشاركتها تلك ساهمت في رفع قيمتها مقارنة مع الدول الأكبر منها. وبالمقابل هناك دول تستثمر قوتها الناعمة للهيمنة على الشعوب الأخرى؛ نذكر كمثال الدولة التركية التي سعت إلى استخدام قوتها الناعمة عبر انتهاج استراتيجية "صفر مشاكل" مع الدول وإظهار نفسها تارة وريثة للسلطنة

---

[6] جوزيف س. ناي؛ القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية؛ نقله إلى العربية محمد توفيق البجيرمي- تقديم عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان؛ العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية؛ الطبعة الأولى 2007؛ ص24.

[7] أنطونيو غرامشي فيلسوف ومناضل ماركسي إيطالي، ولد في بلدة آليس بجزيرة ساردينيا الإيطالية عام 1891، وتوفي في عام 1937م تحت التعذيب، يعتبر من مؤسسي الحزب الشيوعي الإيطالي، وقد تعرض للاعتقال في فترة الحكم الفاشي بقيادة موسوليني؛ وأثناء فترة اعتقاله أسس ألف كتابه الشهير "دفاتر السجن"...

[8] القوة الناعمة - Soft Power؛ الموسوعة السياسية 2019م؛ الرابط:

https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%A9

العثمانية وراعية للأمة الإسلامية (السُنة) وللإسلام المعتدل، كاستضافتها مؤتمر قمة منظمة التعاون الإسلامي في مدينة اسطنبول وبمشاركة أكثر من 50 دولة تحت شعار "الوحدة والتضامن من أجل العدالة والسلام" بتاريخ 2016/4/5م، إلى جانب موقفها من الأزمة السورية باحتضانها للنازحين السوريين وفتح حدودها ودعمها لميليشيات ما يسمى بالجيش الحر التابعة لجماعة الإخوان المسلمين والميليشيات الإسلامية الأخرى، وبذلك استطاعت تشكيل شعبية واسعة في الأوساط المؤيدة لأفكار جماعة الإخوان المسلمين، الأمر الذي مكّنها من نيل التعاطف في العالم العربي والإسلامي؛ ولكن سرعان ما كشفت عن نواياها بطرح مشروع إحياء السلطنة العثمانية والمعروفة بتاريخها السيئ الصيت، واستغلال اللاجئين كورقة ضغط على الأوروبيين، وارتكاب عمليات تطهير وتغيير ديمغرافي بحق الكرد، وانفضاح علاقتها مع تنظيمي داعش وجبهة النصرة، وعقد صفقات مع روسيا على حساب المعارضة السورية، الأمر الذي تسبب بتراجع شعبيتها، وفشل كلٍ من سياسة "صفر مشاكل" والإسلام السياسي كحل لمشاكل المنطقة، الأمر الذي أضعف من قوتها الناعمة كثيراً. وتبدو القوة الناعمة للجمهورية الإسلامية الإيرانية ليست ببعيدة عن ذلك.

من مصادر القوة الناعمة الثقافة والقيم السياسية والتطور العلمي التكنولوجي والرياضة، والتجارب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي نتج عنها الازدهار والسلام والرخاء والتطور. فمثلاً قديماً قاومت الشعوب الثقافة التي حاول الاستعمار الإنكليزي فرضها عليها، والآن نجد الآلاف مقتنعين بتبني اللغة والتجارب ونمط الحياة الإنكليزية.

على الرغم من أهمية القوة الناعمة إلا أنها لا تستطيع بمفردها تحقيق الأهداف والاستراتيجيات، بل يجب أن تتفاعل مع القوة الصلبة وتنسق معها، وهذا ما يقودنا إلى النوع الثالث من القوة، وهي القوة الذكية.

القوة الذكية.

وهي مزيج من القوتين الصلبة والناعمة؛ ويكمن نجاح السياسة الخارجية لأي كيان في القدرة على استخدام كلاً من القوة الناعمة والصلبة بتناغم وتناسق في الزمان والمكان المناسبين؛ وهذا لسان الحال السياسة الخارجية الأمريكية التي نجحت حتى الآن في الحفاظ على قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على التأثير في المجريات والأحداث الدولية وضمان المصالح الاستراتيجية الأمريكية، ويمكن اعتبار الانفتاح مع كوبا وكوريا الشمالية وفيتنام وأفغانستان والعراق وغيرها نموذجاً عن ذلك.

القوة الناعمة كخيار استراتيجي.

في ظل توازن القوى على الساحة الدولية بعد تطوير الكثير من الكيانات لاستراتيجيات الدفاع والردع، تبدو القوة الناعمة خياراً استراتيجياً مطروحاً بقوة على طاولة المخططين الاستراتيجيين؛ كون القوة الصلبة يمكنها أن تحقق هيمنة سريعة ولكنها لن تستطيع الحفاظ على استمرار الهيمنة لفترة طويلة نسبياً، إلى جانب الخسائر والتكاليف الباهظة التي تؤثر سلباً على الأمن القومي للكيان المُهيمن؛ إنَّ الإدارة الحكيمة لأي سياسة سواء أكانت موجهة للداخل أو للخارج كفيلة بتعزيز القوة الناعمة والمحافظة عليها وإدارتها في الاتجاه الصحيح؛ فمثلاً عزّزت اليابان من قوتها الناعمة

بتمثيلها للانضباط والنظام، وتعزيز صفة الإنسان الياباني الذكي والعبقري، وتطوير نظامها التعليمي والتربوي. وحالياً تحولت اليابان من دولة كانت توصف بالشرّ إلى دولة محترمة من قبل المجتمع الدولي والإنساني.

وما يطرح القوة الناعمة كخيار استراتيجي هو دورها في الحفاظ على الأمن الوطني، وقدرتها على خلق توازن مع القوة الصلبة من حيث النتائج، ويمكنها خلق سلام حقيقي طويل الأمد. وهذا الأمر يتوقف على قدرة النخب السياسية والفكرية في تحديد عناصر ومصادر القوة الناعمة وتنميتها وتعزيزها وتوجيهها بشكل مناسب.

خصائص القوة الناعمة.

تتمتع القوة الناعمة بمجموعة من الخصائص التي تُميزها، وتجعل منها خياراً استراتيجياً وعاملاً مهماً في الأمن الوطني والسلم الدولي؛ نذكر منها:

للقوة الناعمة براديغما ومنهجية خاصة بها تميزها عن القوة الصلبة من ناحية طبيعة العمل والأدوات والتكاليف؛ فمثلاً:

القوة الناعمة	القوة الصلبة
تعمل على كسب الثقة والشرعية، الأمر الذي يُمكّن من تشكيل تصورات ومفاهيم الآخرين، وبالتالي توجيه سلوكياتهم، وهذا ما يضمن صداقة أو هيمنة نسبية طويلة. أي أنها تكسب الأصدقاء أو الحياد.	تعمل على فرض الأمر الواقع؛ وإجبار المنهزم أو الخصم على تصورات ومفاهيم محددة؛ وهذا يضمن هيمنة غير مضمونة، وعداوة سترتد سلباً. أي أنّها تكسب الأعداء.
تعمل على كسب وجذب النخب في مراكز القرار.	تعمل على ترهيب أو القضاء على النخب في مراكز القرار.
لا ينتج عنها خسائر بشرية سواء أكانت إصابات أو وفيات أو دمار.	تخلف مئات القتلى والجرحى والمعوقين ودمار هائل.
تحتاج إلى ميزانية أقل كونها تعتمد على الإغراء والجاذبية عبر القيم الثقافية والسياسية.	تحتاج إلى ميزانية هائلة قد تصل إلى أكثر من 85% من الميزانية العامة للدولة، كونها تعتمد على القوة والإرغام والتهديد عبر القوة العسكرية والعقوبات والحصار.
لا تحتاج إلى احتلال البر أو الجو أو البحر؛ ويصعب مقاومتها.	تحتاج إلى احتلال البر والجو والبحر؛ وهناك العشرات من الوسائل لمقاومتها.
لا تحتاج إلى موافقة شعبية أو برلمانية، وأحياناً تلقى الاهتمام التلقائي من الدول الأخرى للاستفادة من القوة الناعمة لأحد الدول في معالجة مشاكلها. وقد تندرج ضمن المبادرات السياسية في مجال المباحثات والوساطات الدولية.	تحتاج إلى موافقة شعبية أو برلمانية، ويمكن أن تكون محدودة الزمان والمكان، وتنسف الحلول السياسية المنصفة ولا تجلب السلام. بل تعزز من ثقافة الكراهية.
تعتبر عامل مساعد للقوة الصلبة في إطار القوة الذكية. ولا تتحمل مسؤولية قانونية أو حقوقية.	تعتبر عامل إضعاف للقوة الناعمة. وتتصف بالعدوانية والاستفزاز؛ وتتحمل المسؤولية القانونية والحقوقية في إطار القانون الإنساني الدولي.

1. في إطار العلاقات الدولية تختلف القوة الناعمة عن الحرب النفسية، فهناك اختلافات جوهرية بينهما؛ وقد يخلط البعض بينهما نتيجة لاستخدامهما بعض الأدوات والوسائل المشتركة كالدعاية والترويج واستطلاعات الرأي؛ والتنسيق أو التداخل بينهما يتم من خلال إدارة القوة الذكية كون الحرب النفسية جزء مهم من القوة الصلبة، حيث تعمل على التأثير في سلوك الجماهير وتحريضهم ضد السلطة التي تحكمهم، وإحداث شرخ عميق في العلاقات على المستوى الوطني، والتدخل لإرغام السلطة على الخضوع. ولا يمكن اعتبار القوة الناعمة لأي دولة جزءاً من نظرية المؤامرة بشكلٍ مطلق، بل يمكن الاستفادة من التجارب وتقريب وجهات النظر بما يخدم الأمن الوطني والسلام؛ فمثلاً تعتبر المحكمة الجنائية الدولية قوة ناعمة للدول الموقعة على ميثاقها، لذلك ليس من المفيد وضع حواجز للتواصل مع المحكمة ومع الدول المؤيدة لها والاستفادة منها في محاكمة مجرمي الحرب؛ فالهدف الإيجابي أو السلبي من القوة الناعمة يعتمد على براغماتية الجهة التي تديرها وتوجهها. كما يمكن أن تتسبب القوة الناعمة بانقسامات ضمن المجتمع الواحد، مثلاً الانقسام في كلٍ من المجتمع الإيراني والسعودي حيال موسيقى وأشرطة الفيديو الأمريكية، حيث ينفر المشايخ ورجالات الدين منها بينما تجذب الفئة الشبابية، وقد يُفسر بعضهم هذا الأمر في سياق نظرية المؤامرة. ويمكننا أن نحدد بعض الفروق بالشكل التالي:

القوة الناعمة	الحرب النفسية
القدرة على الاقناع بدون إرغام أو إكراه.	القدرة على الإرغام والإكراه بدون إقناع. دون اعتماد التدخل العسكري المباشر.
التوجه إلى سلطات الدول والنخب الحاكمة وصُناع القرار. بشكل علني. عن طريق وسائل الإعلام الدراسات والوساطات والنقاشات والمنتديات والجامعات وغيرها.	توجه إلى كلٍ من الأفراد والنخب الاجتماعية والثقافية والفكرية، في الدول والمجتمعات. بشكلٍ سرّي. عن طريق الإشاعات والإعلام الموجه والخلايا النائمة والعملاء.
تعمل على الجاذبية والإقناع من أجل تعديل السلوك وإيجاد أسلوب تعامل جديد، حليف أو محايد؛ وضبط الأمور ومنع انحراف الأمور إلى منحى يصعب معالجته سياسياً وعسكرياً. أي الفوز بأقل التكاليف.	تعمل على الفتن والمؤامرات من أجل خلق الفوضى والاضطرابات، وإيجاد نظام جديد عميل أو متواطئ. وقيادة الأمور بطريقة استخباراتية.
تعتبر وسيلة مهمة في مواجهة الحرب النفسية.	تهدف إلى تشويه صورة القوة الناعمة للطرف المستهدف. والمبالغة في الترويج للقوة الناعمة للطرف المتآمر وتضخيمها أكثر من حجمها الأمر الذي يولد ما يشبه الصدمة للطرف المستهدف بعد استقرار الوضع والشعور بالخديعة، وبالتالي النفور من القوة الناعمة للطرف المتآمر.

القوة الناعمة ليست حكراً على الدول بل يمكن أن تلجأ إليها الأحزاب والمنظمات والجماعات الدينية، والجامعات ومراكز الدراسات، والشركات والمعامل المتنافسة فيما بينها، سواء أكانت داخل البلاد أو خارجها، لكسب الأصدقاء أو الشركاء أو إضعاف الخصوم؛ فمثلاً شكلت القوة الناعمة للثورة البلشفية عامل جذب للكثير من الحركات الثورية حول العالم وتبنتها، الأمر الذي عزز من موقف الاتحاد السوفيتي على المستوى الدولي وحصل على حلفاء مخلصين؛ وكذلك تبنت الحركات الثورية اللاحقة لقيم وثقافة الحركات الثورية التي سبقتها في فيتنام وكوبا وغيرها، وتخطو الجماعات الدينية الأصولية والراديكالية نفس المنحى من خلال تبني أفكار السلفية والخمينية اللتان تشكلان القوة الناعمة للقاعدة والحرس الثوري الإيراني. وبينما تطرح المملكة العربية السعودية وباكستان كنموذج يحتذى به في تطبيق الشريعة الإسلامية وتطرح تركيا نفسها كنموذج للإسلام السياسي المعتدل؛ يطرح تنظيم داعش الإرهابي نفسه كنموذج لإقامة الخلافة الإسلامية. نفس الأمر بالنسبة للحركات القومية الشوفينية.

القوة الناعمة نسبية، فقد تكون فعّالة ومؤثرة في بعض مواقف أو يمكن أن ترتد سلباً في مواقف أخرى، ويمكن أن تكون بسيطة ولكن تحقق نتائج مذهلة أو منظمة ولكن لا تحقق الأهداف المطلوبة، وكمثال على ذلك أشرطة الفيديو الأمريكية شكلت قوة ناعمة لها في الصين على العكس من ذلك، تلك الأشرطة قللت من قوتها الناعمة في كل من السعودية وباكستان، وكذلك الموقف المحرج الذي تعرض له أوباما بعد القصف الكيماوي على المدنيين في أحدى أحياء دمشق بعد التصريح الذي أدلى به، حيث هدّد فيه بضرب النظام السوري عسكرياً في حال استخدامه للأسلحة الكيمياوية، في محاولة لإظهار الولايات المتحدة كدولة حامية للمدنيين في أوقات الحرب، ولكنه لم يتمكن من تنفيذ وعده لعدم الحصول على موافقة الكونغرس باستخدام القوة العسكرية في سوريا، إلا أنه تمّ تدارك الأمر بعد إعلان الحرب على تنظيم داعش وتقديم الدعم للإيزديين ومقاومة كوباني وكذلك الموقف الإيجابي الذي حدث بعد رفع العلم الأمريكي في مدينة تل أبيض\اكري سبي في شمال وشرق سوريا أثناء تأهب الدبابات التركية لاقتحام المدينة وقتل المدنيين فيها على غرار ما فعلته في إقليم عفرين.

والقوة الناعمة ليست محصورة في قالب جامد وضمن مفاهيم نظرية، بل تخضع للدراسة والتجربة والتطوير، ولكل جهة صبغتها الخاصة فيها، فمثلاً الديمقراطية التي تنادي بها أمريكا تختلف عن الديمقراطية التي نادت بها أثينا في العهد القديم.

القوة الناعمة تؤثر في النخب السياسية والاجتماعية والفكرية بأشكال مختلفة حتى ولو لم تكن موجهة بشكل مدروس؛ فليس بالضرورة تعجّب المرء بمنتجات بلد ما يمكن أن يشكل مصدر تأثير على قناعاته ورؤيته، مثال حب السيد "كيم يونغ أون" رئيس كوريا الشمالية البيتزا وأشرطة الفيديو الأمريكية لم تؤثر على برنامجه النووي وخصومة الولايات المتحدة؛ كذلك قد تعمد بعض النخب في مراكز القرار إلى تقليد الثقافة والقيم في حياتها الخاصة في إطار البحث عن كاريزما خاصة وحب المظاهر وهذا ما يفرغ القوة الناعمة من جوهرها؛ وتأثير القوة الناعمة يكون أكبر على الشخصيات القيادية القوية التي تبحث عن الحلول وتهتم بالمشاريع والتجارب العملية في مجتمعاتها

بغرض تحقيق الازدهار؛ وهناك شخصيات قيادية أخرى تستغل القوة الناعمة لتعزيز سلطتها واستبدادها من خلال استثمارها في الحرب النفسية.

يمكن أن تكون القوة ناعمة موجهة بشكل مدروس في مجال العلاقات الخارجية بغرض الحصول على الشركاء أو الأصدقاء أو الحلفاء أو التحييد؛ أو تكون في موضع إعجاب لكيانات وحكومات أخرى بغرض الاستفادة منها في حل المشاكل والأزمات الوطنية المختلفة في المجالات السياسية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية؛ وفي الحالتين تعود القوة الناعمة بالمنفعة النسبية على صاحبها كونها تعزز من فرص الحوار والتواصل والانفتاح بين المجتمعات المتنوعة.

أهمية القوة الناعمة.

تعتبر القوة الناعمة خياراً استراتيجياً لصانع القرار السياسي والسيادي، سواء أكانت مطروحة في السياسة الخارجية أو مصدر إعجاب لكيانات أخرى، وتعد إلى جانب القوة العسكرية والاقتصادية أحد الأركان الرئيسية للقوة الدولية، وتبرز أهميتها بقدرتها على جذب العقول والقلوب بعكس القوة الصلبة المتمثلة بالقوة العسكرية والاقتصادية التي تعتمد على إلحاق الأذى المباشر بالخصم، والتي تنعكس آثارها بشكل سلبي على الطرف المعتدي حيث تتولد الكراهية ويصعب التحكم في سير الأحداث، وتزداد المقاومة بشكل تدريجي لتتصاعد معها الخسائر البشرية والمادية كما حدث أثناء غزو العراق في 2003م، وكذلك فإنَّ القوة الناعمة قادرة على كسب وتجنيد اشخاص لصالح أجندات سياسية معينة والحصول على معلومات دون الاضطرار إلى دفع الأموال الطائلة أو التهديد والابتزاز وبدون أدراك هؤلاء الأشخاص لحقيقة لذلك، ويمكننا طرح أمثلة لتأثير القوة الناعمة في الكثير من استراتيجيات الدول فمثلاً تأثر مؤسس تركيا الحديثة "مصطفى كمال أتاتورك" بالقوة الناعمة الغربية إلى درجة إجبار المجتمع التركي على التحول الجذري إلى نمط الحياة الغربية وثقافته وعقد تحالف استراتيجي مع الغرب؛ وعلى الرغم من مرور عشرات السنوات لا تزال الدولة التركية شريكاً استراتيجياً للغرب ولا يستطيع أحدهما التخلي عن الآخر بسهولة؛ وقد اتبع شاه إيران نفس خطواته؛ ونفس الأمر حدث مع "بوريس يلتسين" ورفاقه إثر انهيار الاتحاد السوفيتي؛ وكذلك استعداد بعض دول أوروبا الشرقية للخضوع للقوة الناعمة الأوروبية من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ وكذلك تأثر النخب الحاكمة في دول الخليج العربي والأردن بنمط الحياة الغربية حيث أنّ البعض من مستشاريهم السياسيين والعسكريين والثقافيين في بداية تأسيس كياناتهم وإلى اليوم شخصيات من العالم الغربي. بالمقابل تبدو الصين واليابان محافظة على هويتها الخاصة بها، قد يكون سبب ذلك معالجتها للقوة الناعمة الغربية والقوة الناعمة الخاصة بها وفق منطق الديالكتيكية، وهذا ما يشكل جوهر القوة الناعمة الصينية واليابانية الحديثة والتي يمكن اعتبارها نموذج يمكن أن تتبعه الكيانات الأخرى المتمسكة بجذورها الثقافية؛ أي تسخير القوة الناعمة من أجل الازدهار والسلام والتقدم بدل من التخلي عن القيم الثقافية والأخلاقية التي تُميز المجتمعات الإنسانية؛ فالدولة التركية التي خضعت للقوة الناعمة الغربية لم تستطع إلى اليوم من تحقيق السلام الداخلي والاستقرار والازدهار والتقدم والديمقراطية والسلم والأمن الوطني، ونفس الأمر بالنسبة لروسيا ودول الخليج العربية؛ ويعتبر مصير الشاه وتجربة الإخوان المسلمين في مصر بعد انهيار نظام مبارك والظروف التي يمر بها العراق عن نتائج

التعامل غير السليم مع القوة الناعمة وعدم القدرة على التزاوج بين القوة الناعمة للدول الراغبة في الهيمنة والقوة الناعمة للدول الناجحة الأخرى والقوة الناعمة الوطنية بشكل يحفظ الهوية الوطنية ويحقق الازدهار والتنمية والتطور والسلام والديمقراطية ويضمن حقوق الإنسان. كما إنَّ الدوغمائية والتأثر بنظرية المؤامرة أو الترويج لها قد يكون له دور في دفع البعض إلى طرح مصطلحات جديدة كمصطلح "الحرب الناعمة" و"المقاومة الناعمة" من أجل الحفاظ على نظامها القائم؛ وتخوين كل من يرغب بتطوير الوضع القائم وحصر القوة الناعمة كأداة من أدوات الحرب النفسية. وهذا ما نجده في العلاقات السائدة حالياً بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية في استغلال كل طرف لقوته الناعمة واستثمارها في حرباً نفسية إقليمية؛ فمثلاً تعمل السلطات الإيرانية على تشهير القوة الناعمة الأمريكية وإكسابه طابعاً تآمرياً، وبنفس الوقت الترويج لقوتها الناعمة من أجل الحفاظ على التماسك الداخلي وكسب حلفاء ومتعاطفين وشركاء لها؛ وتتبع الولايات المتحدة نفس الأسلوب؛ وهذا ما يجعل الأمور أقرب ما تكون إلى الحرب النفسية؛ فالقوة الناعمة الأمريكية التي ترفض الجمهورية الإسلامية الإيرانية الخضوع لها هي الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان والحفاظ على السلم والأمن الدوليين من خلال مشاركة المجتمع الدولي في محاربة الإرهاب، وتبدو أنها تستند على قوة ناعمة خاصة بها في المواجهة وهي الرمزية الدينية لإيران بالنسبة للشيعة حول العالم، والاستثمار السياسي للقضية الفلسطينية وطرح مصطلح "محور المقاومة"، واعتبار أفكار الخميني أساس الثورة التي أطاحت بنظام الشاه عام 1979م؛ إلى جانب استغلال الإرث الثقافي والتاريخي لإيران، والنجاح النسبي في بعض الصناعات المختلفة.

إنّ خيار استخدام القوة الناعمة بشكلٍ صحيح أصبح من الأولويات في السياسة الخارجية للدول ومقاربتها للقضايا الدولية، فهي من ناحية تخدم الطرف الموجه لها دون وجوده المادي في بيئة الطرف المستهدف، وتخدم المصالح الوطنية دون التخلي عن الخصوصية الثقافية والاجتماعية الوطنية؛ وتخدم السلم والأمن الدوليين من خلال تقييد مشاريع الهيمنة للدول الكبرى وتقليص هامش الحرية في سياستها الدولية نتيجة الحد من قدرتها على استخدام قوتها الصلبة.

مقاومة القوة الناعمة.

كما تم ذكره سابقاً هناك من يربط القوة الناعمة بنظرية المؤامرة؛ خصوصاً الأطراف التي تبدو أنها عاجزة عن الحفاظ على نظامها القائم؛ والتي تتمسك بالدوغمائية في نهجها وترفض أي انفتاح، وعلى الرغم من ذلك فأنها لا تستطيع منع القوة الناعمة الخارجية من التغلغل في مفاصل المجتمعات في ظل التطور الهائل في تقنيات الاتصال والإعلام والنقل؛ وعدم القدرة على احتواء القوة الناعمة الخارجية وامتصاصها والتعامل معها بشكل مدروس قد يجلب الانهيار للنظام القائم في بلد ما؛ وقد يكون الإصرار على مقاومة القوة الناعمة من الأسباب الرئيسية وراء ظاهرة التطرف والعنف والتوحش؛ وهذا الأمر نجده بشكلٍ واضح وجلي بين الإيديولوجيات الكلاسيكية المختلفة، وبالتالي استمرار حالة عدم الاستقرار في الأمن والسلم الدوليين وتأخر الازدهار والتطور.

لقد أصبح استخدام القوة الناعمة ضرورة حتمية في مواجهة الأفكار المتطرفة والرجعية، وأغلب الأعمال الإرهابية كانت بدافع الكراهية والنظرة السلبية تجاه الطرف المعتدى عليه، والاستمرار بتشويه الجانب الإيجابي من القوة الناعمة الغربية والعالمية من قبل الأنظمة الشمولية والجماعات الأصولية التي لا تعطي أي اعتبار للمبادئ الديمقراطية، عبر تحميل الغرب مسؤولية مجمل المشاكل العالمية والمعاناة الإنسانية، والتصريح بتأجيل الإصلاحات إلى ما بعد تحرير فلسطين مثلاً، والترويج لنظرية المؤامرة عبر استحضار الماسونية في بعض المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية وهناك عشرات الكتب والمقالات المنتشرة في العالم الإسلامي والعربي الرازحة تحت حكم الأنظمة الشمولية التي تُنظّر لذلك، إلى جانب حصر المجتمعات الغربية في إطار الماضي الاستعماري والتحرر الجنسي والمافياوية؛ علماً أن الكثير من الأنظمة الشمولية التي تتبنى نهج مقاومة القوة الناعمة الخارجية بشكل دوغمائي، لها ماض استعماري وتعاني من انحلال أخلاقي في سياق الحرب النفسية التي تشنها على المجتمعات الخاضعة لها؛ إلى جانب التخلف، وانعدام الديمقراطية والتضييق على أبسط الحريات، وغياب التعليم الجيد، كل هذه الأمور تولّد الفكر السلبي والفقر والبطالة ونقص الخدمات والتي من شأنها أن تخلق التطرف واستمرار حالة التخلف الحضاري. إنَّ ما تمّ ذكره لا يعني إنَّ الدول التي تروج لقوتها الناعمة لا تملك مشاريع للهيمنة إلا أنها تستخدم من أجل ذلك الحرب النفسية وحتى القوة الصلبة، وقد تكون قوتها الناعمة مصدراً لنهضة الدولة التي تحاول السيطرة عليها واخضاعها لإرادتها الأمر الذي سيخلق لها عوائق وصعوبات كثيرة في أجنداتها، لذلك أحياناً قد تلجأ الدولة الساعية وراء الهيمنة إلى حجب قوتها الناعمة وعدم طرحها في سياستها الخارجية.

الهدف من استخدام القوة الناعمة.

قد تكون الغاية من الترويج للقوة الناعمة تغيير النظام السياسي لصالح دولة أو جهة معينة من خلال كسب الرأي العام ومن ثم التشهير أو التأثير السلبي على المفاهيم العامة المتعلقة بالحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية وإعادة النظر فيها وإبراز المفاهيم المماثلة والمقابلة الأخرى الأكثر جاذبية ورقياً ويفتقر إليها المجتمع أو الطرف المستهدف، عن طريق أدوات ووسائل متعددة يتم بها إقناع النخب الوطنية وتوجيهها بشكل يخدم سياسة واستراتيجية الطرف الموجه للقوة الناعمة، كتغيير النظام السياسي المعادي الى نظام سياسي موالي أو محايد على الأقل، يخدم مصالح دولة معينة كما حدث في أوكرانيا وتونس ومصر وغيرها بخصوص الرغبة في التحول إلى النظام الديمقراطي وفق النمط الغربي، ويمكن أن يكون الهدف من ترويج القوة الناعمة التأثير على السياسة الخارجية لدولة معينة عبر تغيير النهج السياسي الخارجي طوعاً من خلال إلزامها باتفاقيات ومعاهدات وأتباع النموذج السياسي لتكتل دولي محدد، وهذا ما نجده في الشروط التي تفرض على الدول الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي أو إلى جامعة الدول العربية أو مجلس التعاون الخليجي أو مجموعة آسيان وغيرها.

وقد تكون الغاية اجتماعية واقتصادية وتصحيح النظرة السلبية تجاه طرف معين كفكرة "الحلم الأمريكي"(9) و "الحلم الإماراتي"(10) حيث تهدف القوة الناعمة إلى جذب الآخرين ودفعهم للهجرة إلى الدولة الموجهة للقوة الناعمة مع التركيز على الشخصيات المميزة كالأكاديميين والأطباء والعلماء والباحثين ومشاهير الفن ورجال الأعمال والشركات، وحتى اليد العاملة وخصوصاً الفئة الشابة، وإنعاش قطاع السياحة من خلال استقطاب السياح، وذلك عبر مغريات وعناصر جذب تتعلق بتطور العلم والتعليم والاستثمارات بشكل آمن، والحياة الكريمة والديمقراطية والحرية والدخل العالي، وكمثال (ألمانيا وأمريكا والإمارات) وغيرها، ويمكن استغلال المفاهيم الدينية كقوة ناعمة للتشجيع على الهجرة كما تفعل تركيا وتنظيم داعش والسعودية وإيران وإسرائيل وغيرها.

بشكلٍ عام يمكننا سرد بعض الأهداف من استخدام القوة الناعمة في السياسة الخارجية على الشكل التالي:

تقليص الاعتماد على القوة العسكرية والحصار والعقوبات الاقتصادية، واستغلال القوى والأساليب الأخرى المؤثرة في الدول في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والتنموية والإعلامية والمدنية والاستخباراتية وغيرها.

تقديم المساندة للحرب النفسية عبر التأثير على مزاج الرأي العام وتوجيه سلوكه ودفعه نحو أهداف محددة، والعمل على طرح مفاهيم وقيم جديدة والترويج لها كبديل للقيم والمفاهيم التي يتبعها الطرف المستهدف؛ أي التشويه غير المباشر لصورة الطرف المستهدف واستهداف رموزه عبر التشهير الإعلامي المتواصل، ما من شأنه أن يساهم في تشتيت وتفكيك كيان المجتمع.

تمهيد الأرضية والبنية التحتية للمشاريع والمخططات الاستراتيجية المستقبلية وتعبيد الطريق أمامها، من خلال تشكيل المناخ السياسي والثقافي الملائم لها، كمثال مشروع الشرق الأوسط الكبير، والوطن العربي والوطن التركي، والاتحاد الأوراسي، والاتحاد الأوروبي وغيرها.

خدمة المصالح والأجندات والمشاريع السياسية والاقتصادية للدول، كمثال إيجاد أنظمة جديدة في الشرق الأوسط تسعى إلى علاقات طيبة مع إسرائيل أو مع الغرب، أو تحقيق مشاريع استراتيجية متعلقة بالطاقة كتمديد خط أنابيب يحمل الغاز القطري والسعودي ويمر عبر سوريا متجهاً إلى تركيا ومنها إلى أوروبا قبل الأزمة، كما أنَّ الوجود الروسي في الساحل السوري ينبع من المصالح الاستراتيجية العليا للدولة الروسية وكان للقوة الناعمة الروسية دورٍ كبير في ذلك.

مصادر وموارد القوة الناعمة.

---

9 الحلم الأميركي هو الروح الوطنية لشعب الولايات المتحدة الأمريكية، والتي يرى من خلالها أن هدف الديمقراطية هو الوعد بتحقيق الازدهار. ويشعر المواطنون من كل الطبقات الاجتماعية، في الحلم الأميركي الذي أعرب عنه جيمس تراسلو أدامز عام 1931م، بقدرتهم على تحقيق "حياة أفضل وأكثر ثراء وسعادة.". الحلم الأمريكي- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

10 الحلم الإماراتي أقوى وأكثر تأثيراً من الأميركي؛ رام بوكساني رائد الأعمال الهندي لـ "البيان الاقتصادي"؛ بقلم وائل يوسف، 2017/2/13م، الرابط:
https://www.albayan.ae/economy/local-market/2017-02-13-1.2856161

تتنوع مصادر القوة الناعمة بتنوع البيئات الحاضنة لها ويمكن أن يشتهر طرف بقوة ناعمة يفتقر إليها الآخرون، وهي ليست حكراً على طرفٍ بعينه بل هي متوفرة تبعاً للظروف، كما يمكن لأكثر من دولة امتلاك نفس القوة الناعمة إلا أنَّ المفارقة تكمن في القدرة على استغلالها بمهنية وحرفية عالية، فمثلاً في العالم الإسلامي تملك السعودية مصدراً لقوة ناعمة كبيرة ومؤثرة تتمثل بالحرمين الشريفين (الكعبة والمسجد النبوي) ومصر تشتهر بالأزهر، ونفس الأمر بالنسبة لإيران من خلال المرجعيات الدينية في "قُم"، بينما الولايات المتحدة وأوروبا يمتلكون قوة ناعمة مؤثرة تفتقرها السعودية وإيران، وهي الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة والتطور التكنولوجي وهناك العديد من الأمثلة. بشكل عام هناك ثلاثة مصادر رئيسية للقوة الناعمة أتفق أغلب الباحثين بمن فيهم "جوزيف ناي" بأنها ضرورية لاختراق القوة الناعمة مثلث القوة الذهبية لأي نظام سياسي والذي ينحصر في المبادئ والموارد والسلطة، وهي كالتالي:

الثقافة والمُثل والقيم الاجتماعية[11]:

تتمثل بالرموز الثقافية والتجارية والإعلامية والعلمية والدينية، والتي تكون جاذبة للآخرين ويفتقرون إليها، وتشمل الثقافة الراقية المتمثلة بالإرث الحضاري، واللغة والتعليم العالي، والفنون، والنتاجات الأدبية والفلسفية والاقتصادية والاجتماعية، والابتكارات العلمية، والثقافة الاجتماعية العامة المتمثلة بالعادات والتقاليد والأعمال الخيرية التي تجسد التسامح الديني وتقبل الآخر، إلى جانب المعارض والمزادات والصناعات، والبيئة، وموضة اللباس والمعالم السياحية والتاريخية، والمراكز الدينية كالفاتيكان ومكة والأزهر وغيرها، وثقافة التسلية الشعبية القائمة على امتاع الجماهير كالرياضة والأغاني والموسيقى والأفلام والأطعمة والمناسبات والأعياد كعيد الحب Valentine وعيد الميلاد (بابا نويل) وغيرها؛ وكثيراً ما كان يسبق الحملات الاستعمارية ترويج القوة الناعمة من خلال البعثات الخيرية والبحثية والاستكشافية والتبشيرية، وذلك من أجل تهيئة البيئة الفكرية والقاعدة الاجتماعية للقوة الوافدة.

المبادئ والقيم السياسية والتجارب الناجحة:

والتي يتم تطبيقها بإخلاص في الداخل والخارج ويحلم بها الآخرون؛ وتشمل الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة، والانفتاح والتسامح والاعتدال، وتوفير الفرص، وحرية المعتقد، وتطبيق القانون على الجميع، وحرية عمل مؤسسات المجتمع المدني، وضمان حقوق المرأة والانتخابات الحرة، وشفافية عمل المؤسسات وغيرها. إلى جانب التجارب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية التي جلبت الرخاء والسلام والازدهار والتطور.

المصداقية في السياسات الخارجية.

بشرط أن يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة أخلاقية ومعنوية، وتعد الدبلوماسية العامة القاعدة الأساسية لها مثل بعض جوانب استراتيجية "صفر مشاكل" في السياسة الخارجية التي

[11] القيم هي عبارة عن مجموعة من المبادئ والتعاليم والضوابط الأخلاقية التي تحدد سلوك الفرد، وترسم له الطريق السليم الذي يقوده إلى أداء واجباته الحياتية ودوره في المجتمع التي ينتمي إليها، وهي إلى جانب ذلك السياج المنيع الذي يحميه من الوقوع في الذنب، ويحول بينه وبين ارتكاب أي عمل يخالف ضميره، أو يتنافى مع مبادئه وأخلاقه...

انتهجها وزير الخارجية التركي أحمد داؤود أوغلو وبدّدها أردوغان. ويجب أن تشمل السياسة الخارجية الترويج لنشر الديمقراطية ودعم منظمات المجتمع المدني وشبكات الناشطين الشبابية، والدفاع عن الحريات، والخطاب المعادي للإرهاب والفقر والتخلف، ومبادرات السلام والإصلاح السياسي الدولي، وطروحات عالمية تعزز العلاقات الثنائية والإقليمية والدولية، كمبادرة الشرق الأوسط الكبير من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي تضمنت ثلاث أولويات هي الترويج للديمقراطية والحكم الرشيد وبناء مجتمع المعرفة وتوسيع الفرص الاقتصادية؛ وعقد المعاهدات والاتفاقيات الملزمة، والقيام بنشاطات دبلوماسية مكثفة لكسب الأصدقاء وكبح الخصوم، إلى جانب إقامة تحالفات وكتل دولية، وتستغل القوة الناعمة بشكل فعّال قضايا انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب والمخدرات وغسيل الأموال، ومشاكل التجارة العالمية وأزمة الطاقة والهجرة، وانتهاكات حقوق الانسان وانعدام الديمقراطية.

وبينما اتفق الكثير من الباحثين على هذه العناصر الثلاثة كمصادر أولية أو موارد للقوة الناعمة، حاول البعض الآخر تعديل ذلك من خلال تناول مضمون القوة الناعمة بشكل أوسع وأكثر تفصيلاً، فعلى سبيل المثال اعتبر الباحث الصيني "هونج هوا لي"([12]) أن مصادر القوة الناعمة إنما تتركز في ستة موارد هي: الجاذبية الثقافية؛ والقيم السياسية؛ والنموذج التنموي الاقتصادي؛ والمؤسسات الدولية (الاندماج الدولي) والصورة الدولية، والإغراء الاقتصادي. بينما أضاف "جوزيف ناي" فيما بعد مصدراً آخر على المصادر الثلاثة الرئيسية والمتفق عليه من قبل معظم الباحثين الا وهي المصداقية والشرعية والذي أعتبره من أهم العناصر.

وبالمحصلة فإنَّ مصادر القوة الناعمة تتلخص بالزخم الفكري والايديولوجي والعلمي والثقافي والإبداعي، وبالقوة الاقتصادية التمويلية، وبالديمقراطية وحقوق الإنسان، والخبرة السياسية، وهي ترتكز على قوة مجتمعية مدنية.

ومن أجل تعزيز الجاذبية للقوة الناعمة ليس بالضرورة نقل الواقع كما هو تماماً، بل أحياناً يتم تضخيم الأحداث وتلميع الأفكار وتلوينها بشكل تكون أقرب إلى الحقيقة والمنطق، كل هذا من أجل أن تكون جذابة وجاذبة للآخرين.

أدوات ووسائل توجيه القوة الناعمة وتعزيزها.

تعمل أغلب الأطراف على اختيار الأدوات المناسبة لتوجيه قوتها الناعمة وتفعيلها في بيئة الطرف المستهدف، حيث يتم استغلال العديد من الأدوات والوسائل نذكر منها:

وسائل الإعلام التقليدية: من وكالات الأنباء وتلفزيون وراديو وصحف ومجلات ومنشورات ولكن بأسلوب عصري، ودون التعرض لقيم الثقافات الأخرى بشكل مباشر.

[12] Xin Li, Building China’s Soft Power for a Peaceful Rise. Article (PDF Available) in Journal of Chinese Political Science, March 2011, https://www.researchgate.net/publication/226526970_Building_China's_Soft_Power_for_a_Peaceful_Rise

شبكة الإنترنت ومحركات البحث العالمية Google، وYahoo، ووسائل التواصل الاجتماعي كـ تويتر Twitter، وفيسبوك (Facebook)، والبريد الالكتروني (E-mail)، ومواقع يوتيوب (YouTube) وتطبيقات الهواتف الذكية كرسائل واتس آب whats) / SMS (App، وسناب (Snap) وغيرها، وازدادت أهمية ذلك بشكل خاص بعد بروز ما يُعرف بالدبلوماسية الرقمية[13] (Digital diplomacy)، والدبلوماسية الإلكترونية E-diplomacy).

مجموعات الطلاب والباحثين الأجانب الوافدين للدراسة في الجامعات والمؤسسات التعليمية والدينية، فهم سيشكلون جيوش يحملون معهم آلاف النوايا الطيبة والفكرة الحسنة والانطباع الجيد عند عودتهم إلى بلدانهم وأوطانهم، ويتقلدون المراكز والمواقع العليا وسيصبحون سفراء غير رسميين لخدمة الدولة التي استضافتهم، وأكثر هؤلاء بروزاً في الشرق الأوسط بات ما يطلق عليها اسم "السيدة الأولى" وزوجات المسؤولين. يقول وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول[14] "لا أستطيع أن أفكر في رصيد لبلدنا أثمن من صداقة قادة عالم المستقبل الذين تلقوا تعليمهم هنا".

برامج التبادل الثقافي والعلمي الدولي والمؤتمرات والمنتديات الدولية ومنح الجوائز الدولية كجائزة نوبل للسلام وغيرها، والمعارض كمعرض إكسبو[15] ومعارض الكتب والمنتجات (الصينية والتركية ...الخ) وغيرها. إلى جانب المعاهد ومراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية.

وسائل الترفيه المختلفة من الأغاني والحفلات الموسيقية والإنتاج السينمائي وصناعة الأفلام والرسوم المتحركة ومهرجانات الأفلام السينمائية كمهرجان "كان" ومهرجان توزيع جوائز الأوسكار وغيرها، وفِرَق العرض المسرحي والاستعراضي والسيرك، ومشاهير الفنانين والممثلين

---

[13] أصبحت وزارة الخارجية الأميركية المستخدم الرئيس في العالم لـ e-diplomacy (إدارة المعلومات والبرامج التكنولوجية الإعلامية الجدية لوزارة الخارجية)، توظف e-diplomacy الآن أكثر من 150 موظفاً يعملون بدوام كامل في نقاط الـ e-diplomacy المختلفة في المقرات الرئيسة. هناك أكثر من 900 شخص يستخدمونها في البعثات الأميركية في الخارج. ثورة في وزارة الخارجية الأميركية؛ انتشار الدبلوماسية الالكترونية – المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني - http://accronline.com.

وهي من الاستراتيجيات الجديدة للقوة الناعمة والتي نظَّرَ لها أعضاء في لجنة تخطيط السياسات في الخارجية الأميركية أمثال أليك روس مستشار الابتكار والمعلومات وجارد كوهين المدير السابق لقسم غوغل للأفكار Google idea ومدير ملف المنظمات الشبابية وإريك شميدت المدير التنفيذي لشركة Google ومستشار أوباما للشؤون التقنية، وتقوم استراتيجية الدبلوماسية الرقمية على بناء علاقات واتصالات مباشرة مع قطاع الشباب. والناشطين وكافة فئات وشعوب العالم، خاصة في الشرق الأوسط، بعيداً عن الدبلوماسية التقليدية الرسمية التي تمارسها السفارات والقنصليات التي يمكن تسميتها بالدبلوماسية الجغرافية والمكانية. الحرب الناعمة الأسس النظرية والتطبيقية؛ مركز الحرب الناعمة للدراسات http://dl.aldhiaa.com

[14] جوزيف س. ناي؛ القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية؛ نقله إلى العربية محمد توفيق البجيرمي- تقديم عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان؛ العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية؛ الطبعة الأولى 2007؛ ص77.

[15] انطلقت الدورة الأولى من معرض "إكسبو" في لندن عام 1851 م، تحت عنوان "المعرض العظيم لمنتجات الصناعة من دول العالم" كأحد الفعاليات المتميزة التي ترمي إلى تعزيز العلاقات الدولية، والاحتفاء بالتنوع الثقافي، وتقدير الإبداعات التكنولوجية، وشهد المعرض آنذاك حضور ستة ملايين شخص، واستخدمت إيراداته في تمويل بناء متحف "فيكتوريا وألبرت"، فيما أقيمت الدورة العالمية الأولى لـ"معرض إكسبو الدولي" في الولايات المتحدة الأميركية عام 1876م، وعرض من خلاله أول جهاز هاتف، وأول آلة كاتبة تجارية، وأعلن عن إطلاق طماطم "هاينز"...
ما هو معرض «إكسبو»؟؛ الحياة 2013/11/29م؛ موقع البيان؛ الرابط:
https://www.albayan.ae/supplements/expo2020/news/2013-11-29-1.2010213

والكرنفالات؛ بالإضافة إلى الفعاليات الرياضية ككرة القدم وكرة السلة والتنس والمصارعة والملاكمة... إلخ، والمهرجانات الرياضية كالأولمبياد ودوري كأس العالم وكأس القارات.... الخ.

السياح والمهاجرون ورجال الأعمال الأجانب في قطاع الأعمال المختلفة.

الرموز والعلامات التجارية والشركات الاقتصادية العابرة للحدود. مشاريع الدعم الاقتصادي والمنح والهبات المالية للحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخيرية والإغاثية والحقوقية، كمنظمة الصليب الأحمر الدولي ومنظمة أطباء بلا حدود وصحفيين بلا حدود ومؤسسة الإمام الخميني الخيرية وغيرها. وكالبنك الدولي، ومشاريع وكالة التنمية الدولية الأميركية USAID [16] وغير ذلك، والشركات الاقتصادية العابرة للقارات، وتقديم العون للمناطق المنكوبة والتي تعاني من كوارث وأوبئة، والمشاركة في عمليات إعادة الإعمار.

المنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية كمجلس الأمن والأمم المتحدة ومنظمة التجارة الدولية (الغات) والاتحاد الأوربي، والمؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة أوبك، ومجموعة بحر قزوين، ورابطة الدول الفرانكوفونية، ودول الكومنولث، ومجموعة العشرين، ومحكمة العدل الدولية، ومحكمة حقوق الإنسان الأوروبية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها، وتم تحقيق العديد من المنجزات بفضل القوة الناعمة في هذا المجال خدمةٍ للأطراف الموجهة للقوة الناعمة كمعاهدات حظر أسلحة الدمار الشامل ومعاهدة الألغام الأرضية وقانون البحار، إلى جانب ملاحقة الأنظمة الديكتاتورية وشبكات الجريمة المنظمة، والتحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان.

المشاركة الفعّالة في النشاطات الدولية من المؤتمرات والمنتديات العالمية كمنتدى دافوس[17] والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) وغيرها، وقمة آسيان، والتوسط في مباحثات السلام الدولية، وفتح قنوات الاتصال السياسي والدبلوماسي مع الدول المختلفة كالنشاط الدبلوماسي الروسي في الأزمة السورية عبر مؤتمرات الآستانة ومركز حميميم.

استحداث مناصب ووزارات ذات مسميات رنانة "كوزارة التسامح ووزارة السعادة في الإمارات"[18]، وسفراء النوايا الحسنة وغيرها. واستقطاب منظمات المجتمع المدني والحركات

---

[16] تم إنشاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عام 1961م بموجب قرار تنفيذي للرئيس الأمريكي الراحل جون كينيدي، ولقد شهدت الخمسة عشرة سنة اللاحقة التنفيذ الناجح لمشروع المارشال بلان The Marshall Plan الذي مولته الولايات المتحدة بغرض إعادة إعمار الدول الأوروبية التي تضررت من جراء الحرب العالمية الثانية... نبذة عن وكالة المعونة الأمريكية (USAID) الرابط:
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/166.htm

[17] المنتدى الاقتصادي العالمي هي منظمة دولية غير ربحية مستقلة منوطة بتطوير العالم عن طريق تشجيع الاعمال والسياسات والنواحي العلمية وكل القادة المجتمعيين من أجل تشكيل العالمية، وأيضاً الأجندات الإقليمية والصناعية مقرها جنيف بسويسرا أسسها أستاذ في علم الاقتصاد كلاوس شواب في عام 1971م يعقد المنتدى اجتماعاته السنوية في بلدة دافوس السويسرية....

[18]- الإمارات.. وزير للسعادة ووزير للتسامح؛ سكاي نيوز عربية 2016/2/9م؛ الرابط:
https://www.skynewsarabia.com/middle-east/814525-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D9%84%D9%84%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-

والمنظمات الشعبية المنادية بالديمقراطية والحرية، ودعوتها إلى مؤتمرات دولية لدعم الناشطين وتقديم الدعم والتدريب لهم وللقادة الميدانيين فيها، وصناعة نجوميتهم من خلال وسائل الإعلام للضغط على الحكومات والأنظمة المستهدفة تحت عناوين حقوق الإنسان والديموقراطية، إلى جانب استقطاب النخب الثقافية والسياسية، وللدبلوماسية الرقمية دور فعّال في ذلك.

وجود شبكة علاقات عامة ووسطاء، للقيام بوظيفة تسويق وترويج الأفكار والأخبار والتحليلات والتوجيهات السياسية والثقافية والإعلامية.

وبالإجمال ترتكز القوة الناعمة على كل المؤثرات والأدوات سواء كانت إعلامية أو سينمائية أو ثقافية أو تعليمية أكاديمية أو تجارية أو دبلوماسية وعلاقات عامة، وكل مصدر ومورد لا يدخل ضمن تصنيف القدرات العسكرية والقوة الصلبة.

حدود ومتغيرات القوة الناعمة في السياسة الدولية.

تختلف حدود القوة الناعمة تبعاً لنوعية الطرف الموجه له، وكما نعلم فإن القوة الناعمة ليست حكراً على الدول أو أنظمة معينة، بل تستخدمها الشركات والمصانع والجامعات المتنافسة والحركات الدعوية الدينية والأحزاب السياسية والجماعات المتطرفة، كما إنَّ القوة الناعمة مهما كانت فعّالة ومُركّزة فأنها كثيراً لا تحقق كامل أهدافها، وأحياناً تصل إلى حد معين لتجد الطريق مسدوداً أمامها، نتيجة لتشابك العلاقات الدولية والإقليمية وكثرة القوى الناعمة المتزاحمة فيما بينها في منطقة ما، كمثال على ذلك منطقة الشرق الأوسط فعلى الرغم من كون تركيا من أهم الحلفاء للولايات المتحدة وللغرب إلى جانب النتائج الجيدة من القوة الناعمة الغربية التي طبقت على المجتمع التركي إلا أنَّ البرلمان التركي وبضغط شعبي إسلامي رفض عبور القوات الأمريكية للأراضي التركية لغزو العراق عام 2003م، وكذلك رفض تركيا للمشاريع الأمريكية في سوريا والعراق وتصاعد التوتر معها؛ من جهة أخرى وعلى الرغم من القوة الناعمة الإسرائيلية الكبيرة إلا أنَّها لم تستطع إقناع الغرب في الاعتراف بالقدس كعاصمة شرعية لدولة إسرائيل، كما أن القوة الناعمة تفقد مع الزمن جاذبيتها ما لم يواكبها التطور والتحديث، فمثلاً كانت أجهزة نوكيا أهم مصدر للقوة الناعمة لدولة فنلندا في الشرق الأوسط ولكن ببروز الهواتف الذكية الكورية فقدت فنلندا لجاذبية قوتها الناعمة. كما أنّ التركيز المتواصل للأنظمة الشمولية العربية على الإمبريالية واستغلال القضية الفلسطينية وغيرها وعدم تطوير قوتها الناعمة أدى إلى ثورات ربيع الشعوب.

يرى جوزيف ناي[19] "...بأن استخدام القوة يتطلب تبريراً أخلاقياً مفصلاً بأحكام متقن لضمان التأييد الشعبي، إلا إذا كان البقاء الحقيقي مهدداً بالخطر. وبالنسبة للديمقراطيات المتقدمة، تبقى الحرب ممكنة، ولكنها تلقى قبولاً أقل بكثير مما كان عليه الحال قبل قرن، أو حتى نصف قرن مضى، ذلك أن أقوى الدول قد فقدت كثيراً من شهوة الغزو...".

%D9%88%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-
%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D9%85%D8%AD

[19] جوزيف س. ناي؛ القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية؛ نقله إلى العربية محمد توفيق البجيرمي- تقديم عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان؛ العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية؛ الطبعة الأولى 2007؛ ص44.

بشكلٍ عام يمكن للقوة الناعمة أن تؤثر بشكل أكبر في المجتمعات التي تحكمها أنظمة سياسية فاشلة ديمقراطياً والتي تملك قوة ناعمة ضعيفة، خصوصاً في حالات تراجع المد الفكري وانخفاض مستوى ونوعية التعليم، والبطالة، وضعف النشاط الفني والاجتماعي، والفساد بكل أشكاله، وضعف البحث العلمي والاعتماد الكامل على التكنولوجيا المستوردة، وتعثر التحول الديمقراطي، وتفكك المجتمع المدني، والهيمنة الحكومية على العمل النقابي، والتضييق على النشاطات السياسية المشروعة وتقييد حرية الرأي والتعبير، والملاحقات الأمنية غير القانونية، وتراجع المستوى المعيشي وغير ذلك يؤثر بشكل سلبي على متانة وجاذبية القوة الناعمة لأي طرف مستهدف.

قياس تأثير القوة الناعمة.

تعد المواقف الرسمية للحكومات والتيارات السياسية والمدنية، والنشرات والتحليلات الإعلامية والأفلام والفنون مؤشرات مهمة لقياس تأثير القوة الناعمة؛ بينما تعتبر حملات استطلاع الآراء والاستبيانات من أهم أدوات قياس مدى فعالية القوة الناعمة وتأثيرها، خصوصاً في المناطق التي تمتاز بالكثافة السكانية والعمق التاريخي والثقافي وغيرها، لذلك ينفق عليها الكثير لأهميتها البالغة حتى في رسم السياسات الدولية، حيث تزداد مصداقية نتائجها كلما كانت المراكز التي تقوم بعمليات الاستطلاع موثوقة ومعروفة بمصداقيتها عالمياً كمركز بيو للدراسات[20] (Pew Research Center)، وعلى الرغم من ذلك يوجد رأي آخر لدى "جوزف ناي"[21] الذي يقول "...يجب أن يحرص المرء على ألّا يقرأ في استطلاعات الرأي شيئاً أكثر من اللازم، فهي مقياس جوهري ولكنه غير كامل لموارد القوة الناعمة، لإنَّ الأجوبة تختلف بحسب طريقة صياغة الأسئلة، وما لم يتم طرح الأسئلة نفسها بشكل ثابت متجانس على مدى فترة من الزمن، فإنها تمثل لقطات خاطفة جامدة وليس صور متحركة مستمرة، وقد تتغير الآراء، ومثل هذا التقلب السريع لا يمكن رصده والتقاطه في أي استطلاع واحد...".

القوة الناعمة لشمال وشرق سوريا.

لم تلقَ القوة الناعمة في سوريا ذلك الاهتمام الكبير من قبل السلطات السورية، ولم يتم العمل على تطويرها بالاستفادة من القوة الناعمة للدول الناجحة، بسبب التمسك ببراديغما السلطة الشمولية، ومنع أي انفتاح قد يتسبب في تغيير النظام الحاكم، لذلك ظل الفقر والتخلف والظلم ينهش في مفاصل المجتمعات القاطنة في الجغرافيا السورية، وأصبحت البلاد دولة نامية على الرغم من امتلاكها موارد وثروات وإمكانيات قادرة على وضع البلاد في مصاف الدول المزدهرة والمتقدمة،

---

[20] مركز بيو للدراسات PEW RESEARCH CENTER : مركز أبحاث أمريكي غير حزبي، تأسس في عام 2004 م في العاصمة واشنطن، يُقدم معلومات عن القضايا الاجتماعية والرأي العام والعوامل الديموغرافية التي تلف الولايات المتحدة والعالم. يقوم المركز بإجراء استفتاءات للرأي العام ودراسات ديموغرافية وتحليلات إعلامية وغيرها من الأبحاث العلمية الاجتماعية التجريبية، ولضمان أن تكون المعلومات التي ينشرها المركز قيمة جداً بالنسبة للمواطنين وصناع القرار، يلتزم المركز بإجراء الأبحاث على نحو غير حزبي ومنفتح مع مراعاة المعايير الأعلى للاستقامة البحثية. يصدر المركز الأبحاث ذات الاستنتاجات الدقيقة والتفاصيل الكافية التي تسمح للمتابعين بتقييم مصداقية عمله... رابط الموقع الرسمي /https://www.pewresearch.org

[21] جوزيف س. ناي؛ القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية؛ نقله إلى العربية محمد توفيق البجيرمي- تقديم عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان؛ العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية؛ الطبعة الأولى 2007؛ ص42.

وكانت النتيجة الأزمة السورية عام 2011م والتي دفعت البلاد ثمناً باهظاً لها كان بالإمكان تجاوزها وعدم فسح المجال لنشوبها، وبنفس الوقت خلق واقعاً أفضل للبلاد.

في مناطق شمال وشرق سوريا تنامت القوة الناعمة بوتيرة دراماتيكية، وبلغت درجة جاذبيتها إلى حد نالت اهتمام المجتمع الدولي، وقدرة الإدارة الذاتية على توجيهها لإقناع الكثير من الدول بالشراكة والتواصل الدبلوماسي معها، وقد يعود الفضل في ذلك إلى البراديغما التي انتهجتها النخب السياسية والثقافية والاجتماعية والعسكرية فيها، واستطاعت القوة الناعمة من ترسيخ السلم والأمن الأهلي والحفاظ على البنية التحتية من الدمار، وأصبحت نموذجاً يستحق الدراسة على طاولة الكثير من الدول المهمة. يمكن حصر القوة الناعمة في شمال وشرق سوريا بأربعة مصادر رئيسية تشكل جوهر الجاذبية التي تتمتع بها، وهي:

براديغما الأمة الديمقراطية.

الإرث الثقافي والحضاري والسياسي للمنطقة.

المصداقية في السياسة الخارجية والعلاقات الدبلوماسية.

الإغراء الاقتصادي كمنطقة خامة جاذبة للاستثمارات وغنية بالموارد.

براديغما الأمة الديمقراطية.

على أساسها تم إعداد العقد الاجتماعي الخاص بمكونات شمال وشرق سوريا، وما زاد من جاذبيتها تأثير ثلاثة عوامل وهي القدرة على ترسيخ السلم والأمن الأهلي المحلي في جغرافيا تشهد حرباً طائفية وأهلية شرسة عبر تعزيز قيم التعايش المشترك واحترام الآخر، والعامل الثاني تحولها إلى هدف استراتيجي للتنظيمات الأصولية والميليشيات المرتزقة كتنظيم داعش وجبهة النصرة وجماعة الإخوان المسلمين والدول الاستعمارية المعاصرة كتركيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية الأمر الذي جذب اهتمام عدد من الدول بها، أما العامل الثالث فهو منح المرأة كامل حقوقها في إطار أخلاقي اجتماعي وسياسي على درجة وصف البعض الثورة في شمال وشرق سوريا بثورة للمرأة، فقد تمّ تأسيس وحدات حماية المرأة YPJ وقوات حفظ الأمن التابعة للمرأة (آسايش المرأة Asayîşa Jinê) ومؤتمر ستار وإحداث منصب الرئاسة والإدارة المشتركة الأمر الذي ضمن مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات؛ لعل هذا الأمر يشكل الجوهر السامي للقيم الثقافية والاجتماعية والسياسية لمكونات المنطقة.

بشكل عام تدعو الأمة الديمقراطية إلى نظام ديمقراطي تعددي يفسح المجال لجميع المكونات بالتعبير عن خصوصيتها واستمرارها في الحياة وتأمين الحماية لها في إطار القانون الأخلاقي والإنساني الدولي، وتطرح فكرة الإدارة الذاتية والفدرالية في المستويات المتقدمة على الصعيد المحلي والكونفدرالية على الصعيد الإقليمي، فهي تدعو إلى إزالة الحواجز بين المجتمعات القاطنة في الشرق الأوسط وتحقيق السلام بينها على أسس ومبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وإيجاد حلول عادلة وجذرية للمشاكل الداخلية والخارجية، وعقد علاقات ودّية مع مختلف المجتمعات حول العالم ونبذ ثقافة الكراهية التي يشكل التعصب والدوغمائية والتطرف وقوداً لها. وعلى هذا الأساس

انضم الكثير من المتطوعين حول العالم للدفاع عن مؤيدي براديغما الأمة الديمقراطية في شمال وشرق سوريا، ولم تجد الكثير من الدول حرجاً في عقد علاقات مع الإدارة الذاتية على المستوى السياسي والعسكري والثقافي؛ وعلى الرغم من العمر القصير للإدارة الذاتية وعدم وجود تمثيل رسمي لها في الأمم المتحدة إلا أنها تملك عدة ممثليات لها في عدد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ومصر وغيرها، وهناك زيارات دبلوماسية مستمرة إلى مناطقها؛ كما إنَّ القوة العسكرية الرئيسية فيها "قوات سوريا الديمقراطية" منخرطة في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب؛ هذه القوات تتبنى براديغما الأمة الديمقراطية ولا تملك أجندات شوفينية أو أصولية الأمر الذي زاد من ثقة المجتمع الدولي بها، وكذلك تمكن النشاط الدبلوماسي المدروس للإدارة الذاتية في المستويات السياسية والعسكرية من منع أي هجوم للنظام التركي أو للنظام السوري وحلفائه على المناطق الاستراتيجية والحيوية فيها (المناطق الواقعة شرقي نهر الفرات)، يمكن تفسير هذا الأمر باهتمام المجتمع الدولي بهذه المنطقة، ولولا براديغما الأمة الديمقراطية لكانت هذه المنطقة مدمرة أو تعيث فيها التنظيمات الأصولية والميليشيات المرتزقة فساداً وتتخذها كقاعدة استراتيجية لها؛ ذلك إذا ما تم القياس بالظروف التي تمر بها باقي المناطق في الجغرافيا السورية والدول التي تعاني من أزمة مشابهة.

الإرث الثقافي والحضاري والسياسي للمنطقة.

تمتلك مناطق شمال وشرق سوريا إرثاً حضارياً وثقافياً متنوعاً وعريقاً، وتشير المواقع الأثرية في عامودا وسري كانييه وتل براك وكري سبي/تل أبيض ومنبج والرقة وعفرين وغيرها إلى الأهمية الحضارية والثقافية لهذه المنطقة؛ إلى جانب ديمغرافيتها التي تمتاز بالتنوع الاثني؛ وهي منفتحة على التطور والتواصل مع المجتمعات الأخرى، ولا يملك التطرف والأفكار الرجعية أي جاذبية لدى غالبية السكان؛ وتشير العلاقات السياسية الخارجية للإدارة الذاتية مع مختلف القوى وتعاملها مع أسرى التنظيمات الأصولية والميليشيات المرتزقة إلى حقيقة ذلك؛ وقد يكون هذا الأمر التفسير الرئيسي لتقبل غالبية سكان شمال وشرق سوريا لبراديغما الأمة الديمقراطية، بعد رفضه لنظام الحكم الشمولي الشوفيني، ولبراديغما الإسلام السياسي (الإخوان المسلمين؛ تنظيم داعش؛ القاعدة؛ التشيُع)، والخضوع للاحتلال التركي. وهذا ما يولّد قناعة لدى الكثير من القوى الدولية بأنَّ هذه المنطقة لا تشكل أي تهديد لمجتمعاتها ويمكن التواصل والتوافق معها؛ أي أنها تشكل عامل جذب وليس عامل نفور.

المصداقية في السياسة الخارجية والعلاقات الدبلوماسية.

إنَّ المصداقية في السياسة الخارجية والعلاقات الدبلوماسية التي انتهجتها الإرادة السياسية والعسكرية في شمال وشرق سوريا، خصوصاً في مجال محاربة التنظيمات الأصولية والميليشيات المرتزقة التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، والتجاوب مع مطلب الأمم المتحدة لتوقيع اتفاقية لمنع تجنيد الأطفال والالتزام بالقانون الدولي الإنساني في مجال التعامل مع الأسرى، وعدم اتخاذ مواقف عدائية أو الانخراط في محاور الصراعات الدولية تجاه أي دولة، حتى أنها أبدت استعدادها للحوار مع الدولة التركية التي تعتبر الإدارة الذاتية الديمقراطية تهديداً لأجنداتها في المنطقة، وقد أبدت

مرونة كبيرة في اتفاق منبج والمنطقة الآمنة في شمال سوريا، وكذلك أبقت على قنوات التواصل الدبلوماسي مع النظام السوري وحلفائه مفتوحاً على الرغم من المؤامرات الخبيثة التي تحيكها تلك القوى ضد سكان شمال وشرق سوريا، بل تعتبر مناطق شمال وشرق سوريا جزءاً من سوريا؛ إلى جانب إيواء مئات الآلاف من النازحين والمهجرين واللاجئين وتوفير ظروف مناسبة لهم، وكذلك جهودها لضمان حقوق الإنسان في الظروف الأمنية الحرجة التي تمر بها المنطقة والانتصار الكبير على تنظيم داعش وتحول عملية إنقاذ الإيزديين ومقاومة كوباني إلى رموزٍ دولية في مجال محاربة الإرهاب؛ والسماح لمختلف المكونات بممارسة حقوقها والمشاركة في الإدارة الذاتية وغير ذلك؛ كل هذه الأمور أكسبت الإدارة الذاتية الكثير من التعاطف والاحترام؛ وتولدت قناعة لدى المجتمع الدولي بأنه لا يمكن حل الأزمة السورية بمعزل عن الإرادة السياسية والعسكرية في شمال وشرق سوريا خصوصاً بعد فشل المعارضة السورية والنظام السوري في طرح مشاريع تخدم السلام والاستقرار في البلاد.

الإغراء الاقتصادي كمنطقة خامة جاذبة للاستثمارات وغنية بالموارد.

عادة تشكل التجربة الاقتصادية الناجحة لدولة ما أحد مصادر قوتها الناعمة كعامل جذب وإقناع؛ وبالمقابل فإنّ توفر فرص اقتصادية مغرية لمنطقة عانت من الإهمال الاقتصادي في مجال التنمية والاستثمارات وتمتلك موارد ثمينة كالطاقة والمياه والتربة الخصبة واليد العاملة المتمرسة ومفكرين؛ تعتبر عامل جذب وإقناع لكسب ثقة واهتمام القوى الدولية وهذا ما يشكل جوهر القوة الناعمة التي تبدو مناطق شمال وشرق سوريا تمتلكها؛ فالموقع الاستراتيجي للمنطقة وغناها بالموارد وافتقارها إلى مشاريع واستثمارات تنموية يضعها في موضع الاهتمام الدولي، خاصة إنَّ عقود إعادة إعمار البلاد لا يمكن أن تتم دون دعم وتعاون من الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا؛ هذا الأمر يوفر للإدارة الذاتية قدرة أكبر في مجال النشاطات الدبلوماسية.

آليات التعامل مع القوة الناعمة في شمال وشرق سوريا.

تمتلك الإدارة الذاتية كغيرها من الكيانات القوة الصلبة والقوة الناعمة والقوة الذكية المُقاسة بحسب الظروف والإمكانيات المتوفرة لها؛ وقد استطاعت إدارة الأزمة التي شهدتها هذه المناطق بطريقة سليمة من خلال التنسيق السليم بين القوى الثلاثة؛ خاصة في معارك التحرير ضد التنظيمات الأصولية والميليشيات المرتزقة والنظام البعثي؛ وحالة السلم والاستقرار التي تعيشها مناطق الإدارة الذاتية تشير إلى ذلك، فقد تمكنت القوة الناعمة لمناطق شمال وشرق سوريا من مقاومة الحرب النفسية والمعارك الشرسة التي شنتها مجموعة من القوى التي تملك أجندات ومشاريع شوفينية ورجعية واستعمارية نذكر منها نظام أردوغان والنظام البعثي وتنظيم داعش والقاعدة وجماعة الإخوان المسلمين التي فضلت التعامل مع هذه المناطق بالقوة الصلبة، حيث شنّت ضربات عسكرية ونفّذت أعمالاً تخريبية من اغتيالات وتفجيرات وتطهير عرقي وتغيير ديمغرافي في مناطق غربي نهر الفرات وبلغت ذروتها في إقليم عفرين بعد احتلاله من قبل نظام أردوغان ومرتزقته، وكذلك التخريب المتعمد للبنية الخدمية وفرض حصار اقتصادي، إلى جانب العمل على زعزعة السّلم الأهلي من خلال بث الشائعات والفتن وتأليب المكونات ضد بعضها، وتشويه صورة

الإدارة الذاتية والتي كان من نتائجها هجرة عشرات الآلاف من الأفراد المتأثرين بالحرب النفسية على الرغم من حالة الأمان والاستقرار التي كانت تشهدها المنطقة بالنسبة لباقي المناطق السورية، وكأن تلك القوى استطاعت إصابة أولئك الأفراد بمتلازمة ستوكهولم(22) التي تعبر عن عشق الضحية لجلادها والثقة به؛ بعكس الدول الغربية التي فضلت التعامل مع مناطق شمال وشرق سوريا باستخدام قوتها الناعمة وحققت نجاح نسبي في ذلك، حيث يعتبر معظم سكان شمال وشرق سوريا وجود قوات التحالف الدولي في مناطق شمال وشرق سوريا عامل استقرار تجاه مختلف الأخطار استناداً إلى استبيان أجراه مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية NRLS عن التهديدات التركية لشمال وشرق سوريا، وقد يكون لهذا دور رئيسي في عدم تعرض قوات التحالف لأي عمليات عسكرية واسعة ودقيقة على غرار ما حدث للقوات الأمريكية والبريطانية في العراق بعد سقوط النظام العراقي عام 2003م وكذلك عدم قدرة التنظيمات الأصولية والميليشيات المرتزقة من تأمين حاضنة شعبية واسعة وعميقة لها؛ إنَّ النجاح النسبي للقوة الناعمة الغربية والفشل المطلق للقوة الصلبة التركية والبعثية وشركاؤهم من الدول والتنظيمات الأصولية والميليشيات المرتزقة ما كان ليتم لولا الإدارة الجيدة للقوة الذكية من قبل الإدارة الذاتية التي يبدو أنها استندت إلى المنطق الديالكتيكي في التعامل مع التحديات المختلفة في إطار براديغما الأمة الديمقراطية وتمكنت من فتح مجموعة من القنوات الدبلوماسية، وذلك من خلال التنسيق بين قوتها الصلبة والناعمة واستثمارهما في المكان والزمان المناسبين؛ إلا أنَّ هذا الأمر لا يعتبر كافياً والأخطار مازالت موجودة وبالتالي يقع على عاتق الإدارة الذاتية بذل المزيد لتعزيز قوتها الناعمة على الصعيدين الداخلي والخارجي، لذلك من المتوقع أن تعتمد الإدارة على قوتها الناعمة والنشاط الدبلوماسي المكثف على مختلف الأصعدة لتحقيق التوازن السياسي والعسكري مع الأطراف الأخرى؛ وهذا الأمر يتطلب إعادة النظر في الكثير من السياسات القائمة وخاصة تلك المتعلقة بآليات توجيه القوة الناعمة؛ نذكر منها:

تنتشر في شمال وشرق سوريا مجموعة من الوكالات ووسائل الإعلام المختلفة، وهناك حاجة لرفع مستواها المهني والتقني، فأغلب العالم تعرّف على القوة الناعمة للإدارة الذاتية من خلال وسائل الاعلام والوكالات الأجنبية التي اهتمت بالأزمة السورية ولفت انتباهها حالة السلم والأمان لمناطق شمال وشرق سوريا مقارنة بباقي المناطق السورية، ونجاح قوات سوريا الديمقراطية وقوى الأمن الداخلي في هزيمة التنظيمات الأصولية ميدانياً وبدعم من التحالف الدولي في الكثير من الأحيان. ويمكن اعتبار ذلك من الأولويات بسبب الحرب النفسية التي تستهدف تشويه صورة الإدارة الذاتية وزعزعة الأمن والسلم الأهلي.

---

[22] هي ظاهرة نفسية تصيب الفرد عندما يتعاطف أو يتعاون مع عدوه أو Stockholm syndrome متلازمة ستوكهولم من أساء إليه بشكل من الأشكال، أو يظهر بعض علامات الولاء له تصل لدرجة الدفاع عنه والتضامن معه. تم استخدام م حيث تم فيها السطو على بنك في مدينة ستوكهولم السويدية 1973هذا المصطلح لأول مره بعد حادثة حصلت عام وأخذ أربع أشخاص كرهائن. وخلال فترة أسر هؤلاء الأشخاص الأربعة، بدا كل شخص منهم وكأنهم يدافعون عن أفعال الأشخاص الذين سطو على البنك، حتى أنهم بدأوا بالاستهزاء من جهود الحكومة لإنقاذهم. وبعد مرور أشهر من انتهاء محنتهم، استمر الرهائن في إظهار ولائهم لآسريهم إلى درجة رفضهم القيام بالشهادة ضدهم، فضلاً عن مساعدة المجرمين على جمع الأموال للتمثيل القانوني....

تعريف الرأي العام على المستوى العالمي بثورة المرأة في شمال وشرق سوريا بأي وسيلة ممكنة، حيث تمتاز المرأة في شمال وشرق سوريا بوضع نادر قلما يتكرر في العالم، فالمرأة تمتلك إرادة خاصة بها من الناحية العسكرية والسياسية والاجتماعية، فهناك قوات عسكرية وأمنية خاصة بها وكان لها دور في هزيمة تنظيم داعش والميليشيات المرتزقة الأخرى، ولها مقعد في أي منصب رفيع استناداً إلى مبدأ الرئاسة أو الإدارة المشتركة، وتم تأمين الكثير من حقوقها الاجتماعية، وافتتاح أكاديمية خاصة بعلوم المرأة وغير ذلك.

التأكيد على التزام الإدارة الذاتية في محاربة الفكر المتطرف والرجعي في ظل استمرار نشاط الخلايا النائمة وتشكيلها تهديداً للأمن والسلم الدوليين، والاستفادة من الرمزية العالمية لكوباني في محاربة الإرهاب؛ والاستمرار بتعريف الرأي العام الدولي بالتضحيات التي قدمتها القوات المسلحة في شمال وشرق سوريا لهزيمة تنظيم داعش ميدانياً، وما تعرض له المدنيون من أعمال إجرامية من قبل الخلايا النائمة التي لا تزال تتمسك بثقافة الكراهية.

تعزيز مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، والاستمرار بطلب التعاون والدعم والتنسيق من المجتمع الدولي لإيجاد حل يعالج وضع عناصر تنظيم داعش وعائلاتهم المستسلمين للإدارة الذاتية لما لذلك من تأثير على السلم والأمن الدوليين، والاستمرار في عقد منتديات دولية وورشات عمل في المنطقة والمشاركة في تلك التي تُقام في الخارج، ومتابعة التقارير الحقوقية والتحقيق فيها ومشاركة نتائجها مع المؤسسات الحقوقية ووسائل الإعلام المختلفة.

تطوير قوانين اقتصادية لجذب الاستثمارات بالاستفادة من التجارب الاقتصادية الناجحة للدول الأخرى. والانفتاح على أية خطط سياسية واقتصادية لإعادة إعمار المناطق المدمرة من البلاد، وإعداد مقترحات سياسية ودراسات ومشاريع قانونية وهندسية واقتصادية من أجل ذلك.

الاستمرار بعقد علاقات وصداقات مع مختلف التيارات السياسية والنخب الفكرية والاجتماعية، ودعوتها لزيارة مناطق شمال وشرق سوريا، والتواصل معها بوتيرة أعلى من السابق، وتأمين مختلف الوسائل اللازمة لذلك، وكذلك التواصل مع العائلات الأجنبية التي شارك أبناؤها وبناتها في القتال إلى جانب سكان شمال وشرق سوريا ضمن صفوف وحدات حماية الشعب والمرأة، وقوات سوريا الديمقراطية، والقوى اليسارية الثورية؛ لما لذلك من دور في التأثير على حكوماتهم ومجتمعاتهم خصوصاً أنّ بعضهم ضحى بحياته أو أصيب.

تعريف الرأي العام العالمي بالنتاجات الفكرية والفنية والثقافية لأبناء المنطقة وبطولاتهم، حيث هناك العشرات من الشخصيات الثقافية المعروفة على مستوى العالم نذكر منهم الكاتب الكبير "سليم بركات" والفنان والرسام العالمي "عمر حمدي" الذي يتخذ لقب "مالفا" والشاعر الكبير "جكر خوين" والبطلة الوطنية "آرين ميرخان" التي أصبحت رمزاً لمقاومة كوباني، والشيخ "محمد معشوق الخزنوي" وعائلتي "أصفر ونجار" وهناك العشرات من الأسماء الأخرى؛ إلى جانب التعريف بالأعياد الدينية والوطنية الخاصة بسكان شمال وشرق سوريا والتي تمتد جذورها إلى آلاف السنين كعيد النَوروز وعيد أكيتو والأربعاء الأحمر إلى جانب الأعياد التي تحتفل بها أتباع الديانات الإسلامية والمسيحية والإيزدية؛ وتشجيع الطابع الاحتفالي لها إلى مستوى المهرجانات

على غرار الأعياد الصينية والهندية والأمريكية وغيرها. وكذلك التعريف بالمواقع الأثرية التي تمتلك أهمية عالمية كالمواقع الأثرية في عامودا وسري كانييه وتل براك ومنبج وغيرها. كل هذه الأمور من شأنها أن تشجع السياحة وتجذب اهتمام النخب الفكرية حول العالم.

التعريف بالقيم العلمانية والتسامح الديني وحرية الإعلام الديمقراطي التي توفرها الإدارة الذاتية، ونبذ الأفكار المتطرفة استناداً إلى براديغما الأمة الديمقراطية؛ وتذكير الرأي العام بأنه بغياب الإدارة الذاتية سيتعرض أتباع المعتقدات الأخرى غير السُنية للاضطهاد والتهميش على غرار المناطق الأخرى المجاورة، وبنفس الوقت تعرض السُنة للاستغلال من قبل تيارات الإسلام السياسي والقوى الشوفينية.

أخيراً.

لا يمكن أن نحصر القوة الناعمة فقط في مشاريع الهيمنة؛ بل تعد وسيلة فعّالة في مقاومة الأخطار الخارجية والتعامل مع التحديات المختلفة وطرح حلول للمشاكل الداخلية، وهذا ما تشير إليه تأثير القوة الناعمة لمناطق شمال وشرق سوريا في سياق الظروف الحرجة التي تمر بها المنطقة؛ ويتطلب الأمر اكتشاف باقي مكامن هذه القوة وتطويرها في ظل عدم وجود اهتمام بالشكل المطلوب للقوة الناعمة كمصطلح في الوقت الذي تطور فيه القوى المعادية لإرادة سكان شمال وشرق سوريا لتكتيكاتهم ومخططاتهم التخريبية، فالنظام البعثي لايزال يحتفظ بعشرات الميليشيات والخلايا النائمة ونفس الأمر بالنسبة للدولة التركية والحرس الثوري والقاعدة، هذه القوى لا تفوت أي فرصة لتنفيذ أجنداتها. وتبدو القوة الناعمة عاملاً رئيسياً لدعم عمليات مقاومة هذه القوى وإفشال مخططاتها، ولا يمكن إنكار دور هذه القوة في بقاء قوات التحالف الدولي في المنطقة ومنع أي هجوم من قبل نظام أدوغان أو النظام البعثي وحلفائه على المنطقة بالرغم من صدور قرار في أواخر عام 2018م من إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" يتضمن سحب القوات الأمريكية من سوريا. فالقوة الناعمة تملك القدرة على التأثير غير المباشر وعن بعد بدون طرح مغريات كالمكافئة والعقاب، فهي إذا كانت مؤثرة بدرجة مناسبة تجذب العقول والعواطف والفضول؛ وقد يكون ذلك سبباً في الاهتمام المبالغ به من قبل بعض الدول إلى درجة قيام دولة مثل الإمارات العربية المتحدة بتأسيس "مجلس القوة الناعمة لدولة الإمارات العربية المتحدة."[23]

[23] محمد بن راشد يعلن تشكيل "مجلس القوة الناعمة لدولة الإمارات" لتعزيز مكانتها إقليميا وعالميا؛ وكالة أنباء الإمارات 2017/4/29م؛ الرابط:

http://wam.ae/ar/details/1395302611057

الجمهورية الإسلامية الإيرانية

إيران وحقوق الإنسان

اعداد : مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية

وضع حقوق الإنسان في الجمهورية الإسلامية الإيرانية:

تحدثنا في القسمين الأول والثاني عن إيران من النواحي التاريخية والجغرافية والسياسية والعسكرية والأمنية، وأثر ذلك على تطور الحياة السياسية والاجتماعية في الجغرافيا الإيرانية وتفاعلها مع الأحداث الجارية على الصعيدين الإقليمي والدولي، ويبدو أنَّ هذا الأمر ينعكس على مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بشكل سلبي، لذلك من المفيد تسليط الضوء على ملف حقوق الإنسان في هذه الدولة استناداً إلى تقارير المنظمات الدولية المعنية بهذا المجال واعتماداً على نهج السياسة الداخلية والخارجية لها.

إنَّ ديمقراطية الطائفة، واحتكار القرار السيادي، وقمع المعارضة السياسية، وتقييد حرية الإعلام والرأي والنشر، وتوجيه ميزانية الدولة والثروات الوطنية نحو خدمة المشاريع العسكرية ومخططات التمدد والتوسع، والتآمر على الدول والمجتمعات الأخرى، كل ذلك انعكس سلباً على الوضع المعيشي الداخلي والحريات العامة وحقوق الإنسان في إيران، حيث يتم قمع أية حركة مطالبة بالإصلاح والتغيير لنظام ولاية الفقيه، إلى جانب حالات كثيرة تم فيها تطبيق القانون الجزائي وفق الشريعة الإسلامية بقالبٍ دوغمائي، حيث تعرض الكثيرون للرجم والجلد وبتر الأطراف، وإعدام القاصرين[1]، على الرغم من إلغاء هذه العقوبات رسمياً إلا أن الممارسة لا زالت مستمرة[2]، بالإضافة إلى عدم الاعتراف بحقوق القوميات غير الفارسية كـ "العرب والكُرد والبلوش والتركمان والأذريين"، ومواجهة المطالب بالحقوق والديمقراطية تتم من خلال الاعتقال التعسفي والتعذيب وحتى التصفية، وبالتالي تحدث باستمرار انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية، الأمر الذي أثر بشكلٍ كبير على القوة الناعمة الإيرانية، وقد صدرت عدة تقارير عن منظمات حقوقية دولية، تتهم النظام الإيراني بانتهاك الأعراف والمواثيق والقرارات الدولية التي تم صياغتها لحماية حقوق الإنسان، عدا عن تداعيات تدخلها في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وما تسببت به من تأجيج صراعات المنطقة، والتسبب بالمعاناة لمئات الألوف من الأشخاص.

[1] إيران طرف في المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية ومعاهدة حقوق الطفل واللتين تمنعان تطبيق عقوبة الإعدام على من هم أقل من 18 عاما.

[2] بان كي مون يعرب عن قلقه إزاء التمييز ضد النساء والأحداث في إيران، موقع أخبار الأمم المتحدة، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2008
https://news.un.org/ar/story/2008/10/94282

ففي عام 2008 أشار الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون"[3] إلى تقارير متواصلة بشأن الاعتقال التعسفي ومصادرة الممتلكات وحجب الوظائف والامتيازات الحكومية والحصول على التعليم العالي في إيران، وتزايد الإعدامات، حيث أعرب عن قلقه إزاء حقوق النساء والشعوب في إيران، بالإضافة إلى عقوبة الإعدام بما في ذلك إعدام القصر والرجم.

بتاريخ 2014/3/14م قدم "أحمد شهيد"[4] تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان عن الوضع في إيران، حيث صرّح بأن الحكومة الإيرانية لم تلتزم بتعهداتها تجاه تعزيز احترام الحقوق الأساسية للإنسان، حيث تم إرتكاب انتهاكات واسعة منها التمييز والتضييق على حريات التعبير والتجمع وتشكيل الأحزاب والجمعيات، حيث قال "أحمد شهيد" أمام مجلس حقوق الإنسان[5] **"على الرغم من المحاولات المتواضعة لإتخاذ خطوات نحو الإصلاح إلا أن وضع حقوق الإنسان في إيران مازال يثير القلق البالغ. ومازال مئات المعتقلين السياسيين يعانون في السجن، غالباً لا لسبب سوى الادعاء بارتكاب جريمة التعبير عن رأي أو معتقد. ويتعرض أفراد الأقليات العرقية والدينية والجنسية للمضايقات والاضطهاد للدفاع عن حقوق المجموعة أو تراثها المجتمعي أو الحق في العبادة."**، وقد أشار "أحمد شهيد" في تقريره عام 2012[6] إلى قيام السلطات الإيرانية بإعدام أكثر من 600 شخص خلال عام 2011 دون إجراء محاكمة عادلة لهم، إلى جانب تقييد حرية الصحافة واحتجاز أكثر من 42 صحفياً، إلى جانب تعرض المعتقلين للتعذيب، واستمرار اعتقال ومعاقبة المدافعين عن حقوق الإنسان في إيران.

وأشارت منظمة "هيومن رايتس ووتش" في تقرير بعنوان "إيران أحداث عام 2016"[7] إلى عدم إلتزام الرئيس الإيراني "حسن روحاني" بوعوده باحترام أكبر للحقوق المدنية والسياسية، واستمرار الجهات المتشددة التي تسيطر على الجهازين الأمني والقضائي في اضطهاد المواطنين،

---

[3] نفس المرجع السابق.

[4] أحمد شهيد، هو المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إيران المكلف من قبل الأمم المتحدة.

[5] خبير دولي يعرب عن القلق بشأن وضع حقوق الإنسان في إيران- موقع الأمم المتحدة.
https://news.un.org/ar/story/2014/03/199532

[6] خبير دولي يتحدث عن انتشار انتهاكات حقوق الإنسان في إيران- موقع الأمم المتحدة.
https://news.un.org/ar/story/2012/03/155862

[7] إيران أحداث عام 2016 -https://www.hrw.org/ar/world-report/2017/country-chapters/298368

والاستمرار بتنفيذ الإعدامات وأعمال التعذيب والمعاملة اللاإنسانية، حيث ركّز التقرير على اعدام أشخاص (203 شخص) خلال الأشهر الأولى من عام 2016م بتهم مختلفة، وبحسب التقرير فإن الكثير من التهم تعتبر جرائم غير عنيفة بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان مثل تهمة "إهانة الرسول" والردة والجنس المثلي والزنا وجرائم المخدرات، إلى جانب تهم أخرى تندرج في سياق الإرهاب السياسي للمواطنين كتهمة الانتماء إلى جماعات تعتبرها منظمات إرهابية وتعادي "الله"، ويشير التقرير إلى أنَّ الكثيرون منهم ينتمون إلى الشعب الكردي وخضعوا لمحاكمات غير عادلة بعد تعرضهم لمختلف صنوف التعذيب الجسدي والنفسي، ولم يسلم الأطفال أيضاً من عقوبة الإعدام، إلى جانب الاستمرار في استخدام عقوبة الجلد بحق القاصرين (فتيان وفتيات).

هناك استمرار في غياب المحاكمات العادلة والمعاملة السيئة للسجناء وغياب الرعاية الصحية الكافية، وتقييد حرية التعبير واستمرار الضغط على الحقوقيين والسجناء السياسيين، أما بالنسبة لحقوق النساء، فأشار التقرير إلى تمييز ممنهج ضدهم، حيث تم ذكر مايلي **"تواجه النساء الإيرانيات التمييز في مسائل الأحوال الشخصية المتعلقة بالزواج والطلاق والإرث وحضانة الأطفال. تحتاج المرأة الإيرانية لموافقة ولي أمرها للزواج بغض النظر عن عمرها، ولا يمكنها تمرير جنسيتها لزوجها المولود في الخارج أو أبنائهما. لا يمكن للنساء المتزوجات الحصول على جواز سفر أو السفر خارج البلاد دون موافقة مكتوبة من أزواجهن."**، وبالنسبة للأقليات **"تحرم الحكومة البهائيين من حرية التدين وتميز ضدهم... كما استمرت قوات الأمن في استهداف المسلمين المتحولين إلى المسيحية، وأيضا أعضاء حركة "كنيسة البيت" الذين يجتمعون للصلاة في منازلهم. في أغسطس/آب، تم استدعاء عدد من الوجوه السُّنية البارزة في المناطق الكردية واستجوابهم بعدما انتقدوا إعدام 20 شخصا على الأقل في 2 أغسطس/آب. قيدت الحكومة الأنشطة الثقافية وأيضا السياسية لدى الأقليات الأذرية والكردية والعربية والبلوشية. لكن في أغسطس/آب، سُمح للمشاركين في اختبار دخول الجامعات في إيران باختيار اللغتين الكردية والتركية كتخصصات للبكالوريوس"**.

كما وأشارت "منظمة العفو الدولية" في تقريرها "إيران 2016\2017"[8] إلى قمع السلطات الإيرانية للحق في حرية التعبير وتكوين مؤسسات المجتمع المدني والانضمام إليها وحرية التجمع السلمي والمعتقد، حيث تم اعتقال الكثيرين وكان التعذيب والمعاملة السيئة لغة الحوار الوحيدة مع المعتقلين، مع استمرار عقوبة الجلد وبتر الأطراف وفقئ العينين وغيرهما من العقوبات القاسية، بالإضافة إلى استمرار ممارسة التمييز والاضطهاد بحق الأقليات العرقية والدينية وبشكل خاص الفتيات والأطفال، وتزداد القيود المفروضة على فرص هذه الأقليات في العمل وفي السكن المناسب واحتلال المناصب وممارسة حقوقهم الثقافية والمدنية والسياسية، والتعامل السلبي والسيء مع الأطفال المدانين من قبل السلطات، وممارسة الإرهاب النفسي من خلال عقوبات الإعدام والتعذيب العلنية، إلى جانب منع الحفلات والنشاطات الموسيقية بتهمة مخالفتها للدين وكان الجلد عقوبة للمخالفين، كما وتم تشديد الخناق على وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، فمثلاً أغلقت

[8] - منظمة العفو الدولية2016\2017 إيران
https://www.amnesty.org/ar/countries/middle-east-and-north-africa/iran/report-iran/

صحفاً، بينها بهار وقانون، أو أوقفتها عن الصدور، كما اضطرت مجلة حقوق المرأة "زنان إمروز" إلى التوقف عن الصدور، كما ويستمر قمع الاحتجاجات السلمية وتعريض المحتجين للضرب والاعتقال التعسفي. وظل أفراد عديدون مدانين بتهم "التجمع والتواطؤ ضد الأمن القومي" لحضورهم احتجاجات سلمية. إنّ ما يؤكد على هذه الممارسات هو تبعية السلطة القضائية للمحكمة الخاصة المُدارة من قبل رجال الدين والمحاكم الثورية، وبالتالي فهي تفتقر إلى الاستقلالية، وهي معرضة باستمرار للضغوط من قبل قوات الأمن والاستخبارات لفرض احكاماً قاسية على المُدانين.

وفي ندوة نظمها "مركز جنيف الدولي للعدالة" قدم المشاركون وثائق وأبحاث تؤكد حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان تجاه الشعوب غير الفارسية[9]، وهناك المئات من الحالات الأخرى، هذه التجاوزات تبين الوجه الحقيقي للديمقراطية الإيرانية ونظام ولاية الفقيه ومشروعه الذي يرتكز على إلغاء الآخر وإعدامه، وهذا يناقض تماماً لما تروج له إيران من حماية المستضعفين حول العالم، كما جاء في المادة 38 من الدستور الإيراني **"يمنع أي نوع من التعذيب لأخذ الاعتراف، أو الحصول على المعلومات، ولا يجوز إجبار الشخص على أداء الشهادة، أو الإقرار، أو اليمين، ومثل هذه الشهادة ، أو الإقرار، أو اليمين لا يعتد به. المخالف لهذه المادة يعاقب وفق القانون."**، وفي المادة 39 **"يمنع بتاتاً انتهاك كرامة، أو شرف من أوقف، أو سجن، أو أبعد بحكم القانون. والمخالف يستحق العقاب."**. وتحفل السجلات المتعلقة بحقوق الإنسان في إيران بالكثير من المشاهد والوثائق المتعلقة بانتهاكات السلطات في الجمهورية الإسلامية الإيرانية لحقوق الإنسان والحريات.

نستنتج من ذلك بأنَّ المجتمع الإيراني يعاني من غياب الهوية الوطنية تحت ظل نظام استبدادي طائفي، مع تناقض نظام ولاية الفقيه بين القول والفعل، ففي المادة 154 **"تعتبر جمهورية إيران الإسلامية سعادة الإنسان في المجتمع البشري هدفاً رئيسياً لها، وتعتبر الاستقلال، والحرية، وإقامة حكومة الحق والعدل حقاً لجميع الناس في كافة أرجاء العالم، وعليه فإن جمهورية إيران الإسلامية تقوم بحماية النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى."**، كما إنها تعتبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية جزء من المجتمع الدولي فهي منضمة إلى هيئة الأمم المتحدة ووقعت الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بعضها ذات صلة بقضايا حقوق الإنسان، إلا أن الواقع بعيد تماماً عن هذا الطرح، فالنظام الإيراني يدعم أنظمة وكيانات استبدادية، وتسببت تدخلاته في شؤون الشعوب الأخرى بويلات ومصائب لا تحصى، تضاف إلى ممارسات الأنظمة القمعية لشعوبها. بلا شك الشعب الإيراني بكل مكوناته شعب عظيم وذو ماضٍ عريق ويستحق حياة أفضل، وتعتبر هذه الممارسات والانتهاكات بعيدة تماماً عن ثقافته المجتمعية، لذلك من المتوقع أن تكون ردة فعله كبيرة؛ قد تكون أكبر من ردة الفعل التي تمثلت بالثورة الشعبية الإيرانية الكبرى ضد نظام الشاه وأجهزته القمعية عام 1979م.

[9] http://www.gicj.org: قضايا حقوق الإنسان العاجلة انتهاكات إيران لحقوق الشعوب غير الفارسيّة- 36 الدورة

القسم الرابع

القضية الكردية في إيران

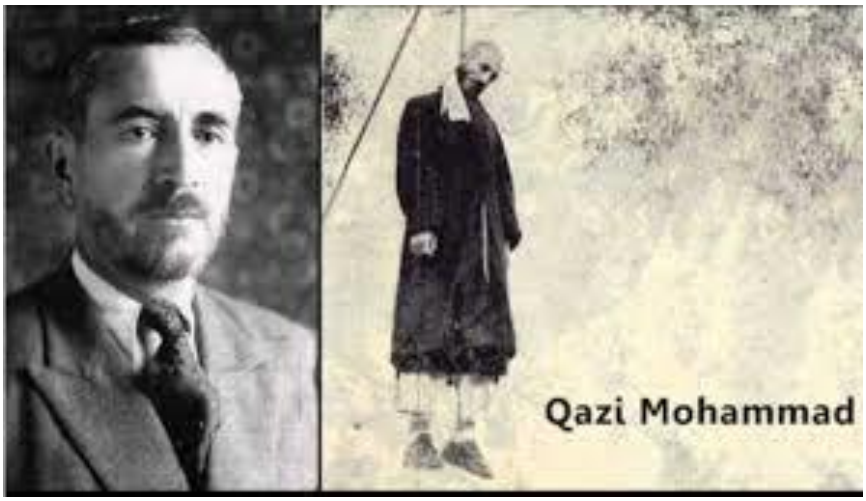

يعتبر الشعب الكردي من الشعوب الأصيلة في الشرق الأوسط، ومن خلال تتبع مراحله التاريخية في النواحي السياسية تعرضه إلى مجازر وحملات تغيير ديمغرافي وتطهير عرقي من قبل الكثير من القوى بعضها أنقرض سياسياً وعسكرياً وبعضها الآخر لا تزال موجودة ولا تزال تمارس مخططاتها التصفوية بحق الشعب الكردي وتعتبر الطبقات السلطوية التي حكمت الجغرافيا الإيرانية على مدار مئات السنين من أبرز تلك القوى، ولمعرفة القضية الكردية في إيران بشكل عام من المفيد تسليط الضوء على الواقع الكردي من الناحية الديمغرافية والسياسية والتكهن بمستقبل

القضية الكردية استناداً إلى تطور الحالة السياسية الكردية بعد سلسلة الثورات والانتفاضات التي قام بها، والقمع الذي تعرض له.

الكرد في شرقي كردستان[10] وإيران:

تتوزع جغرافية كردستان بصورة رئيسية بين أربع دول، هي العراق وإيران وتركيا وسوريا، فيما يوجد عدد من الكرد في بعض الدول التي نشأت على أنقاض الاتحاد السوفيتي السابق . كأرمينيا وأذربيجان، وتختلف التقديرات بشأن العدد الكلي للكرد بين 35 إلى 40 مليوناً، موزعين بالنسبة للمجموع الكلي إلى 46% في تركيا، و 31 % في إيران، و 18 % في العراق، و 5 % في سوريا وذلك كما هو موضح، هذه النسب لا تشير إلى نسبة الكرد بالنسبة للمكونات داخل الدول الأخرى ضمن حدود كل دولة .

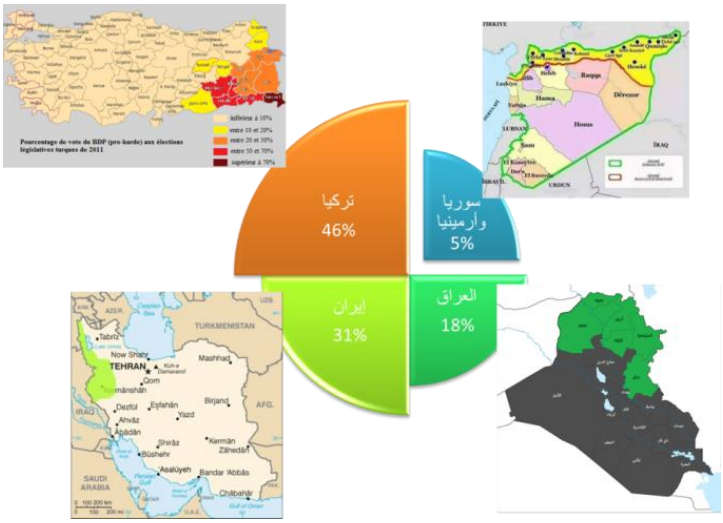

أما في إيران موضوع بحثنا، فبالرغم من عدم وجود إحصاءات رسمية، لكن الحقيقة هي أن الكرد هم المكون الثالث بعد الفرس والأذريين من حيث التعداد السكاني، ولا توجد إحصائيات دقيقة لعدد الكرد في إيران إلا أن الكثير من المصادر تشير إلى أنه يبلغ نسبة الكرد القاطنين في شرقي كردستان- غربي إيران في محافظات "أذربيجان الغربية وكردستان ولورستان وكرمنشاه وعيلام

[10] APEC .1998م. انظر: اسماعيل بشيكجي، كردستان مستعمرة دولية، ترجمة زهير عبد الملك. دار
م.2000محمد احسان، كردستان ودوامة الحرب، دار الحكمة، لندن ,
م.2006الكرد ودروب التاريخ الوعرة، تحرير لقاء مكي، شبكة الجزيرة ,
م.2004ديفيد مكدويل، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة راج آل محمد. دار الفارابي، بيروت,
م.2000زيار كراتشكي، إيران ثورة في انتعاش، باكستان,
ويكيبيديا، الموسوعة العالمية الحرة (لإنكليزية والكردية).
http://almezmaah.com/
www.moqatel.com
http://www.aljazeera.net

وهمدان" حوالي 16% بالنسبة لمجموع السكان العام[11]، أي حوالي 000 800 12 نسمة، ويصل العدد الكلي للكرد في إيران إلى حوالي 14 مليون نسمة في حال إحصاء الكرد المقيمين في المدن البعيدة عن شرقي كردستان كما في طهران وفي محافظتي "خراسان الشمالية و بختياري" اللتان تعتبران كردية أيضاً، رغم البعد الجغرافي عن شرقي كردستان, وبشكلٍ عام يتركز وجودهم في المنطقة الواقعة شرقي سلسلة جبال زاغروس على امتداد الحدود مع تركيا والعراق، ومتجاورين مع نظرائهم الكرد في الدولتين.

مواقع تمركز الكرد في الجغرافية الإيرانية

إنَّ معظم الكرد في إيران يعتنقون المذهب السّني والمذهب العلوي "أهل الحق\قزلباش\علي إلهي" كالكرد "الأردلانيين" و"اللور" و"البختيار" وغيرهم، بالإضافة إلى وجود فرق دينية كـ "البكداشية والقادرية والنقشبندية". تشيّع نسبة كبيرة من الكرد، كون المذهب الشيعي هو المذهب الرسمي للسلطة الحاكمة، فغالبية الكرد في كرمنشاه اعتنقوا المذهب الشيعي الإثني عشري وانضم إليهم الكرد من طائفة "أهل الحق" وهم علويون، ويشاركون في مواسم الحج الشيعية في كلٍ من النجف الأشرف وكربلاء المقدسة، قادمين من شرقي كردستان عن طريق خانقين وقصر شيرين،

[11] IRAN: HUMAN RIGHTS ABUSES AGAINST THE KURDISH MINORITY https://www.crin.org/en/docs/mde130882008eng.pdf
The CIA World Factbook 2016
Iranian People: Iranian Ethnic GroupsVahid Rashidvash Department of Iranian Studies. Yerevan State University
Yerevan, Armenia
Largest Ethnic Groups In Iran-https://www.worldatlas.com/articles/largest-ethnic-groups-in-iran.html
The Kurdish population- http://www.institutkurde.org

حيث يحج الألوف من الكرد – البعض منهم يحملون توابيت موتاهم معهم- إلى المدن الشيعية المقدسة في كربلاء والنجف، وهذا يدل على مدى التعصب الديني لنسبة من الكرد، هذا الأمر يوفر للمخابرات الإيرانية وسيلة جيدة للتسلل داخل المجتمعات الكردية في الدول الأخرى، تحت أي ستار سياسي أو ديني أو تجاري، الأمر الذي يُلقي على كاهل النخب الوطنية جهوداً أكبر لتعزيز الهوية الوطنية والتعريف بها، وتعد ايديولوجية "فلسفة الأمة الديمقراطية" نموذجاً جيداً لمخاطبة الذهنية الخاضعة للدوغمائية الدينية والشوفينية. وقد أبدى هؤلاء مقاومة عنيفة للدفاع عن إيران ضد هجمات الجيش العراقي في حرب الخليج الأولى.

بعد معركة "جالديران" في 23 آب عام 1514م والتي انتصر فيها العثمانيون على الصفويين بسبب وقوف أغلب الكرد السّنة مع الدولة العثمانية ضد الجيش الصفوي، كما يؤكد المفكر الأممي "عبدالله أوج آلان"[12] **"... وفي معركة جالديران الدائرة عام 1514 ضد توسع امبراطورية السلالة الصفوية الإيرانية، كانت قوات الإمارات والقبائل الكردية تزيد عدداً عن الانكشاريين الموجودين في جيش السلطان ياووز سليم. وقد توجت المعركة بالنصر بناء على التحالف العثماني- الكردي..."**. لذلك بقي "شاه إسماعيل" يعادي الكرد حتى توقيع معاهدة "قصر شيرين" عام 1639م والتي تعرف بالفارسية بـ "عهدنامه زهاب"، حيث عينت هذه المعاهدة الحدود بين الجانبين، ونتيجة ذلك فصلت شرق كردستان جغرافياً عن أجزاء كردستان الأخرى، ومع ذلك كان الأمراء الكرد لا يبالون بهذه المعاهدة ويبنون إمارات تجتاز الحدود على الرغم من محاولات الطرفين ضبط الحدود.

عند قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، شارك فيها الكرد، وكانوا يتوقعون أن يحصلوا على بعض الامتيازات في ظلها، أقله الحكم الذاتي، وهو ما رفضته السلطات الدينية الإيرانية بالمطلق، ومنعتهم من المشاركة في كتابة دستور الجمهورية الناشئة، واعتبرت أن الطابع الديني للجمهورية الإسلامية الإيرانية كفيل بتحقيق ما تصبو إليه القوميات الأخرى.

يتعرض الكرد في إيران لاضطهاد منظم من قبل السلطات الإيرانية، فيحظر عليهم تعلم اللغة الكردية في المدارس، ويواجهون تقييدات في نشر الأدب الكردي، وكل ما يصدر من منشورات كردية يصدر بإشراف المخابرات، وذلك بالرغم من أن المادة 15 من الفصل الثاني من الدستور تنص على حق الشعوب في استعمال لغاتها في المجالات التعليمية والثقافية، كما أن المادة 19 من الفصل الثالث من الدستور تنص على عدم التمييز بين الإيرانيين على أساس عرقي، ولكن الكرد يتعرضون للتمييز في فرص العمل والقبول في الجامعات، وأن من يشغل المناصب العليا في المناطق الكردية أغلبهم من غير الكرد، وهي الأقل من حيث التنمية والتأهيل والأعلى من حيث البطالة. كما يقوم النظام الإيراني بإعاقة تشكيل الأحزاب الكردية، بالإضافة إلى ذلك اتبع نظام "التفريس" في الولايات الكردية، ورغم ذلك لم تحقق هذه السياسة نجاحاً كبيراً في أوساط الكرد لأن الفرس يجدون أنفسهم أقلية عرقية إذا ما أخذنا في الاعتبار تشكيلة المجتمع الإيراني المتعدد

[12] عبدالله أوجالان، مانيفستو الحضارة الديمقراطية، المجلد الخامس (القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية- دفاعاً عن الكرد المحصورين بين فكّي الإبادة الثقافية)، ترجمة زاخو شيار، الطبعة الثانية، ص115.
(البروتوكول الموقع بين السلطان ياووز سليم وثمانية وعشرين بيكاً كردياً في أماسيا)، نفس المرجع السابق.

القوميات، كما أن الدولة المركزية لم تكن قوية جداً لترسيخ هذه السياسة، لذلك كان الكرد يلجؤون إلى السلاح في كل مناسبة للحصول على حقوقهم القومية والديمقراطية، ويمكننا اعتبار إنكار حقوق الكرد أمراً مستحيلاً.

تشير المصادر التاريخية إلى مشاركة الكرد الكبيرة في التاريخ السياسي الإيراني القريب والبعيد، فمن المعروف أن الأمة الكردية تنحدر من اتحاد القبائل الآرية والقبائل القاطنة في السلاسل الجبلية غربي الهضبة الإيرانية. في القرن السابع قبل الميلاد كان "الميديون" حكاماً على بلاد فارس، فمثلاً يقول الدكتور "حسن كريم الجاف"[13] بخصوص ذلك **" يعد الميديون Medes من الأقوام الهندو أوروبية (الآرية)... على مر الأيام اندمجت فيهم أقوام أخرى من كوتي ولولوبي وكاسي وماني وكيمري ونيري والكاردوخي، ويؤكد بعض الباحثين أنَّ الأقوام والشعوب التي توطنت زاكروس هم أجداد الكرد وهؤلاء الأقوام اندمجوا في الشعب الميدي وأنَّ كردستان اندمدجت بدورها بأراضي الميديين وممالك كوتي والكاشيين...".**

على الرغم من الروابط العرقية بين "الفُرس والكُرد" - الانتماء إلى العرق الآري- إلا أن العلاقة بينهما شهدت الكثير من التفاعلات والإشكاليات، فقد لعب الكرد دوراً كبيراً في نشوء أنظمة الحكم التي تعاقبت على الجغرافية الإيرانية، فمثلاً في سنة 1750م كان "كريم خان" وهو كردي من قبيلة "زند" على رأس السلطة في إيران. لقد نجح "كريم خان" في تثبيت الاستقرار والرخاء في البلاد، حيث ازدهرت خلال حكمه الزراعة والتجارة الداخلية والصناعة وتم خفض الضرائب عن كاهل السكان، كما أن العلاقات التجارية كانت مزدهرة بين الدولة الزندية والهند وعمل "كريم خان" على التحكم في واردات الضرائب وقام بتطوير نظام الري .أهتم كريم خان بعاصمته "شيراز"، حيث قام بتحصينها وتزيينها، بإقامة وتشييد القلاع حولها وبناء القصور والدور العامة إنشاء الحدائق حولها .كما جعل من عاصمته مركزاً ثقافياً مهماً أثناء حكمه، وقام بتجديد ضريحي الشاعرين الشهيرين" سعدي "و" حافظ " المدفونين في ضواحي مدينة شيراز، دام حكم كريم خان ثمانية وعشرين عاماً حيث توفي في عام1779 م ودفن في مدينة شيراز .بعد وفاة كريم خان، تنازع العرش أطراف كثيرة ودخلت البلاد في حالة فوضى، واندلعت المعارك بين" صادق خان"، أخ كريم خان و" زكي خان"، الذي استولى على السلطة مما سمح للقاجاريين بقيادة زعيمهم" آغا محمد خان"، من إنهاء "الدولة الزندية" في الحرب التي اندلعت بين الجانبين في سنة 1794 الميلادية. لتظهر "الدولة القاجارية" التي استمرت حكمها حتى العقد الثاني من القرن العشرين لتخلفها في الحكم الدولة البهلوية. لقد كان لأنظمة الحكم في هاتين الدولتين موقفاً سلبياً من "الكُرد" إلى درجة قمعهم بدون رحمة في حال ظهور أية بوادر تمرد منهم، إلى جانب إتباع سياسة "التفريس" وتغييب ثقافتهم وحضارتهم ودورهم التاريخي في المنطقة، وتنسيب إنجازاتهم الحضارية والعسكرية إلى "الفُرس"، بشكل يترجم على أنها سرقة لتاريخ شعب عريق، وبشكل خاص في القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين اللذان شهدا تطوراً كبيراً في الأبحاث

[13] د. حسن كريم الجاف، موسوعة تاريخ إيران السياسي (من التاريخ الأسطوري حتى نهاية الدولة الطاهرية)، المجلد الأول، الطبعة الأولى 2008م، الدار العربية للموسوعات (بيروت)، ص21.

والدراسات المختلفة، حيث رجّح المستشرقون حضارات إيران لصالح الفرس بحكم العلاقات الجيدة والقوية بين بريطانيا والولايات المتحدة وروسيا وفرنسا مع نظام الشاه وتمسك الكرد بالإسلام.

هناك نظرة سلبية ودوغمائية للتيار السياسي الشيعي تجاه الكرد وبشكلٍ خاص السُنة منهم، وتركّز رواياتهم الخرافية على ربط الكرد بإسرائيل وبالمؤامرة على إيران، وهناك عدة روايات- لا تستند إلى أية أدلة ذات مصداقية- من رجال الدين الشيعة على لسان "الإمام علي بن أبي طالب والإمام السادس جعفر الصادق والإمام الثاني عشر (المهدي المنتظر)" التي تحض على مقاطعة الكرد وعدم إقامة علاقات مصاهرة معهم أو التجارة معهم، وهناك العديد من الأحاديث التي تؤكد ذلك[14]، على الرغم من عدم تأييد كبار رجال الدين الشيعة لهذه الأحاديث وإعتبارها ضعيفة، إلا إنها متداولة لدى غالبية الشيعة الذين يعتبرون الكُرد من أحفاد الجنّ التابعين للنبي "سليمان" الإسرائيلي، كما إن الشيعة يعتبرون القائد الكردي "صلاح الدين الأيوبي" شخصاً شريراً قام بتدمير الدولة "الفاطمية" الشيعية/ الإسماعيلة، وضيّق الخناق على الشيعة، إلى جانب الدور الحاسم للقبائل الكردية في هزيمة الدولة الصفوية في معركة "جالديران" عام 1514م بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، ويجب ألّا ننسى سياسة ملوك الفُرس الأوائل تجاه الميديين أجداد الكرد و"وصية قمبيز الثاني"، حيث يعاني النظام السلطوي الإيراني من حالة "الكرد فوبيا" على غرار النظام التركي، لذلك تم التعامل مع الكرد بعنفٍ وبقبضة أمنية لا تُقيّم أي احترام لحقوق الإنسان. لقد ولَّد هذا العنف عنفاً مضاداً من الكرد، وظهرت سلسلة من الحركات الكردية المسلحة والسياسية، أرقت نظام ولاية الفقيه كثيراً، ولا تزال تشكل مصدر قلقٍ كبير لهذا النظام، وبشكلٍ خاص بعد المحاولات الرامية إلى نشر "فلسفة الأمة الديمقراطية" في الشرق الأوسط والتي بدأت من روج آفا- شمال سوريا، ويتم العمل على تطبيقها في شمال كردستان- شرق الأناضول.

إنَّ الخلافات السياسية الكردية الفارسية قديمة كما ذكرنا سابقاً، بسبب سعي الكرد إلى إقامة كيانٍ قومي لهم، وأبرز محاولة لهم كانت من قبل الزعيم الكردي "إسماعيل آغا الشكاكي" الملقب بـ "سمكو الشكاكي" الذي لم تدم ثورته طويلاً 1920 -1930م، حيث تمكنت القوات الإيرانية بالمكر والخديعة من قتله غدراً، بعد استدراجه بدعوى التفاوض معه في مدينة "آشنو" عام 1930م، أما المحاولة الثانية فكانت بإعلان "جمهورية مهاباد" بقيادة "القاضي محمد" عام 1946م شمال غرب

---

[14] روى الكليني في الكافي عن أبي الربيع الشامي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام فقلت: إن عندنا قوما من الأكراد، وأنهم لا يزالون يجيئون بالبيع، فنخالطهم نبايعهم؟ قال: يا أبا الربيع لا تخالطوهم، فإن الأكراد حي من أحياء الجن، كشف الله تعالى عنهم الغطاء فلا تخالطوهم» (الكافي5/158 رياض المسائل للسيد علي الطباطبائي ج1 ص520 جواهر الكلام – الشيخ الجواهري ج 3ص 116 من لا يحضره الفقيه – الشيخ الصدوق ج 3 ص 164 (تهذيب الأحكام – الشيخ الطوسي 405/7 - بحار الأنوار – العلامة المجلسي ج 1 ص 83 - تفسير نور الثقلين - الشيخ الحويزي ج 1 ص 601).

قال الطوسي « وينبغي أن يتجنب مخالطة السفلة من الناس والأدنين منهم، ولا يعامل إلا من نشأ في خير، ويجتنب معاملة ذوي العاهات والمحارفين. ولا ينبغي أن يخالط أحدا من الأكراد، ويتجنب مبايعتهم ومشاراتهم ومناكحتهم» (النهاية- الشيخ الطوسي ص 373).

وعن الصادق (ع) لا تنكحوا من الاكراد احدا فإنهم حبس من الجن كشف عنهم العظاء» (تذكرة الفقهاء العلامة الحلي ج 2 ص 569).

أئمة الشيعة .. الأكراد من الجن !!-

/http://www.nationalkuwait.com/forum/index.php?threads/257145

إيران- شرقي كردستان، حيث كان "القاضي محمد" قد أسس الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني عام 1945م، وهذه الجمهورية لم تدم عاماً واحداً بسبب وقوعها ضحية لتفاهمات القوى العالمية، وتمكنت قوات الشاه من السيطرة عليها في كانون الأول عام 1946م واعدام القاضي محمد وعدداً كبيراً من مساعديه، وقد حدثت عدة انتفاضات شعبية بعد ذلك لم تنجح في تحقيق مطالبها، وقد استغل الشاه المدعوم من قبل الغرب السياسة القمعية تجاه الكرد في العراق وقدم لهم الدعم العسكري والمادي من أجل زيادة الضغط على الجيش العراقي، وقد حققوا انتصارات هامة كادت أن تؤدي إلى مكاسب نوعية للكرد، إلا أن عدم الخبرة السياسية للكرد بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي واتكالهم على القوى العظمى أنهت ثورتهم، وذلك بعد توقيع اتفاقية الجزائر عام 1975م بين الدولة العراقية والشاهنشاهية الإيرانية بوساطة الرئيس الجزائري السابق "هواري بومدين"، والتي تمخض عنها مناصفة السيادة على شط العرب وتخلي الشاه عن دعم الكرد في العراق، لتنتهي الثورة الكردية.

بعد الانتفاضة الشعبية الشاملة في إيران ضد نظام "الخُميني"، شارك الكرد بفاعلية فيها بسبب سياسات الشاه المعادية للكرد، وبعد اسقاط نظام الشاه عام 1979م، تنكر "الخُميني" لمطالب الكرد الثمانية التي قدمها سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني "عبدالرحمن قاسملو"، وهي[15]:

1. يجب الاعتراف رسمياً بالحكم الذاتي الكردي وأن يُذكر في الدستور.
2. تمتد المنطقة الكردية من عيلام إلى غربي أذربيجان.
3. يجب انتخاب المجلس القومي الكردي بشكل حر وعبر الاقتراع السري.
4. يجب أن تكون اللغة الكردية هي اللغة الرئيسية في المدارس والمراسلات الرسمية.
5. تخصيص قسم من الميزانية القومية (الإيرانية) لكردستان، لمعالجة تخلفها.
6. يجب أن يتم تعيين الممثلين الكرد في الحكومة المركزية.
7. تتولى الحكومة المركزية مسؤولية السياسة الخارجية والدفاع والتخطيط الاقتصادي.
8. يجب أن تتمتع كل إيران بالحريات الديمقراطية الأساسية من حق الاجتماع والكلام وحق ممارسة الطقوس الدينية.

وكان رد "الخُميني" على هذا المطالب هو الرفض المطلق لتلك المطالب، بسبب تعارضها مع مشروعه المذهبي، الأمر الذي أدى إلى مواجهات دموية بين الطرفين، استخدم فيها "الخُميني" قوات الحرس الثوري التي أنشأها بفاعلية شديدة في قمع الكرد بوحشية، وتم ارتكاب عشرات المجازر واعتقال الآلاف من الكرد وزجّهم في السجون، حيث قدر عدد ضحايا الكرد بحوالي 100000 ضحية[16] خلال السنتين الأوليتين من الانتفاضة بعضهم في المعارك وبعضهم الآخر في الإعدامات الجماعية باشراف قاضي الشنق "آية الله صادق خلخالي". لقد اتبع "الخُميني" نفس نهج الشاه تجاه الكرد، متناقضاً مع شعاراته الثورية، وكشفت حقيقة نواياه، بل زاد على عنجهية الشاه بإعلان الجهاد المقدس ضد الكرد ولعن كل من "عبدالرحمن قاسملو" والزعيم الديني الكردي

[15] ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة راج آل محمد، الطبعة الأولى 2004، دار الفارابي (بيروت)، ص404.
[16] نفس المرجع السابق. ص402.

"الشيخ عزالدين الحسيني"، وبعد قمع الانتفاضة الكردية تمكن الحرس الثوري من اغتيال "عبدالرحمن قاسملو" وعدد من مرافقيه بشكل غادر عام 1989م في "فيينا" عاصمة النمسا، بنفس الأسلوب الذي اتبعه الشاه لتصفية "سمكو الشكاكي" ثم اغتيال "د.صادق شرف كيندي" في برلين.

يقول المفكر الأممي "عبد الله أوج آلان"[17] **".. وقد دأبت الكردايتية الإيرانية المعاصرة على تكوين ذاتها في وجه السلطات الشيعية منذ مستهل القرن التاسع عشر. وعصيان سمكو في 1920، وتجربة جمهورية مهاباد في 1946، إنما يعبران عن هذه الحقيقة. وقد أثبتت تقاليد وحقيقة المقاومة تلك جدارتها مرة أخرى، بتصديها مؤخراً للجمهورية الإسلامية الإيرانية (للسلطة الإيرانية الاستبدادية) بزعامة الخميني. أي أن الثقافات الإسلامية السلطوية، سنية كانت أم شيعية، كانت بالنسبة للكرد أقرب إلى اللباس المتسخ غير اللائق بهم، والذي ارتدوه بالإكراه. لذا، فإن الكرد يرمون بتلك الألبسة الوسخة، ويتحصنون بالألبسة الثقافية الحقيقية الخاصة بهم كلما لاحت لهم فرصة الحرية..."**.

فالشعب الكردي- كسائر الشعوب الأخرى- له هوية رئيسية وهي القومية (الكردية)، وهوية فرعية وهي الهوية الدينية وضمنها المذهبية، والهوية السياسية وضمنها القبلية والحزبية، إن هذا التنوع يشكل أحد العوامل الرئيسية التي تجعله أقل انخراطاً وتفاعلاً مع الدولة القومية الإيرانية، إلى جانب مكان إقامته ومستواه التعليمي ومهنته ومشاعره نحو الشعب الكردي في الأجزاء الأخرى، فإذا كان سنّياً قد يشعر بالغربة في جمهورية إيران الإسلامية، وإن كان شيعياً فالتوجه الصوفي في طائفته قد يثير عداء الحكومة ومضايقته من قبل عملاء المخابرات الإيرانية هو أو أفراد عائلته ما لم يخضعوا لمشروعهم الإيديولوجي، وبازدياد معاناة الكرد في منطقة الشرق الأوسط وفقدان الكثيرين لحياتهم سواء أكانوا مدنيين أو مقاتلين تكثّف مشاعره السلبية تجاه الدول القومية، خصوصاً بعد تطور وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وهذا لا يمنع انجذابه إلى بعض الحركات القومية والأصولية[18].

القوى السياسية والثورات الكردية:

هناك جذور قديمة للصراع بين الأنظمة الحاكمة المتعاقبة في إيران وبين الكرد، وقد نشبت العديد من الثورات في كردستان الشرقية، ونسرد فيما يلي لمحات عن أشهرها وأقواها تأثيراً بهدف فهم القضية الكردية بشكل أوضح، ودور القوى الدولية في قمع الثورات الكردية ويبدو أنَّ هذا سبب رئيسي لعدم قدرة الكرد على إنشاء كيان سياسي وإداري خاص بهم أسوة بالشعوب الأخرى خاصة الأقل منهم عدداً وتنظيماً:

[17] عبدالله أوجالان، مانيفستو الحضارة الديمقراطية، المجلد الخامس، (القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية- دفاعاً عن الكرد المحصورين بين فكّي الإبادة الثقافية)، ترجمة زاخو شيار، الطبعة الثانية، ص206.

[18] الأقليات العرقية والدينية والقبلية في إيران- لويس بيك- السياسة الطائفية في منطقة الخليج | تقرير موجز - مركز الدراسات الدولية والإقليمية كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر.

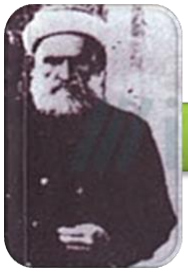

ثور ة الشيخ عبيد الله النهري (أسياد نهري) 1880م

بحسب الكثير من المؤرخين فإن تاريخ الكرد الحديث في إيران يبدأ من هذه الثورة، وأول تعبير صريح عن القومية الكردية الحديثة, بدأ "النهري" عام 1877م الإعداد العلني لثورته ضد السلطات العثمانية والإيرانية, وعقد في "شمزينان" في شمال كردستان- شرقي الأناضول مؤتمراً حضره 220 زعيماً كردياً, وطلب في المؤتمر عقد اتحاد بين العشائر الكردية والإعداد للثورة, وكان "النهري" قد صرح للقنصل الإنكليزي في تبريز "وليام أبوت", بأن الأمة الكردية أمة مستقلة ومختلفة بقوانينها وعاداتها, والزعماء الكرد متفقون بأن الأمور لا يمكن أن تسير على ما هو عليه مع الحكومتين العثمانية والقاجارية. انتشرت الثورة بسرعة، واستطاعت قوات الشيخ النهري السيطرة على كردستان وأنشأ فيها دوائر كرديّة رسميّة للإدارة المحليّة, فأرسلت تركيا جيشاً لمساعدة الجيش الإيراني في إخماد ثورة الكرد وذلك بناءً على اتفاق مسبق بين الطرفين, لكن قوات النهري استمرت في تقدمها. وعندما اقتربت من تبريز, طلبت إيران مساعدة الحكومتين الروسيّة والإنكليزية, فأرسلت روسيا جيشاً لمساعدة القوات الإيرانية من أجل إخماد الثورة الكرديّة, حاصرت الجيوش الإيرانية والتركية والروسية القوات الكردية من جميع الجهات واستطاعوا اعتقال الشيخ "عبيد الله النهري"، وإرساله إلى اسطنبول "كأسير فخري" ومن هناك تم نفيه إلى الحجاز عام 1883م حيث توفي في الطائف عام 1888م، ويؤكد المفكر الأممي "عبدالله أوج آلان" - الذي تجمعت أكثر من 15 دولة لأسره بينها تلك الدول المذكورة على غرار الشيخ عبيد الله النهري- على الدور الإنكليزي في قمع هذه الثورة حيث يقول[19] **"... أما مؤسسة المشيخة المقامة مكان الإمارات، فظهرت إلى الوسط كقوة قيادية اجتماعية جديدة. فالتمرد الذي أعلنه الشيخ عبيد الله في 1878 على الامبراطوريتين العثمانية والإيرانية في آن معاً، لم يقمع إلا بعد دعم انكلترا لكلتا الامبراطوريتين...."**.

[19] عبدالله أوجالان، مانيفستو الحضارة الديمقراطية، المجلد الخامس، (القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية- دفاعاً عن الكرد المحصورين بين فكّي الإبادة الثقافية)، ترجمة زاخو شيار، الطبعة الثانية، ص124.

ثور ة "سمكو آغاي شكاكي" 1920/1919م

هو إسماعيل آغا بن محمد بن علي خان بن إسماعيل خان، زعيم قبيلة الشكاك الكردية في إيران، بدأت الثورة عام 1920م من أورمية بهدف إقامة دولة كردية تحت اسم "جمهورية آزادستان"[20] (بمعنى جمهورية الحرية) لم تدم عدة أشهر, حتى استطاع أن يحرر أجزاء كبيرة من شرقي كردستان, ولكن هذه الثورة انتهت عام 1930م, عندما دعاه شاه إيران "رضا بهلوي" للتفاوض مع قائد الجيش الإيراني في مدينة "آشنو", لكن دعوة الشاه كانت فخاً لاستدراج "سمكو" وقتله غدراً، وذلك بعد وصوله إلى موقع المفاوضات, وكان هذا نفس الأسلوب الذي قتل به جده "إسماعيل خان", وشقيقه الأكبر "جوهر آغا"، ولم يستطع القادة الآخرون الاستمرار بالثورة.

جمهورية "مهاباد" عام 1946م بزعامة القاضي محمد رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني

كانت ثورة على كافة الأصعدة، على الرغم من قصر عمر الجمهورية إلا أنها حققت انجازات كبيرة، حيث أصبحت اللغة الكردية اللغة الرسمية وتم اتخاذ علم قومي، وازدادت الجرائد والكتب الصادرة باللغة الكردية، وتأسس أول مسرح كردي، وتولى الكرد الوظائف التي كان يشغلها الفرس من قبل، وتشكلت قوات عسكرية كردية نظامية لتحل محل شرطة الحكومة الإيرانية وجيشها. كما حققت حكومة كردستان إصلاحات كثيرة خاصة من النواحي الزراعية والثقافية والإدارية. وكان "القاضي محمد" شخصاً معتدلاً في آرائه ومطالبه وذات معتقدات راسخة مع شجاعة نادرة وتضحية عظيمة، وفوق ذلك صاحب ثقافة واسعة. ولكن بعد أحد عشر شهراً ونتيجة تحولات وتفاهمات سياسية بين الدول العظمى، اقتحمت القوات الإيرانية أراضي جمهورية مهاباد لتقضي على أول دولة كردية وتعدم القاضي "محمد" وأخيه "صدري" النائب في برلمان كردستان وابن عمه "سيفي قاضي" وزير الدفاع وغيرهم.

[20] إسماعيل آغا الشكاكي – سمكو. عوني الداوودي.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9867

ومنذ ذلك الوقت تموج كردستان الشرقية بالعديد من التشكيلات والأحزاب السياسية المختلفة منها العلمانية القومية واليسارية والإسلامية، ومن أبرز تلك التشكيلات:

- **الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني:**

من الأحزاب الكبيرة والعريقة في كردستان الشرقية، والممثل لعموم الكرد في تلك الفترة، ينشد الحزب حق تقرير المصير للشعب الكردي في شرقي كردستان، والنضال ضد التأثيرات الثقافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والإمبريالية، وإقامة مجتمع اشتراكي، ويهدف إلى الحكم الذاتي للكرد ضمن إطار جمهورية إيران الديمقراطية. تأسس في 16 آب عام 1945م في مدينة "مهاباد" وانعقد المؤتمر الأول بحضور 61 عضواً كانوا من التجار والموظفين ورجال دين. الرئيس الأول للحزب كان "القاضي محمد". والحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في الواقع قد قام على أنقاض جمعية الإحياء الكردية "كومله", والتي تأسست قبل ذلك بثلاث سنوات، حيث دمج عضوية عناصر "كومله" في الحزب الجديد، كون حزب "كومله" كان مدعوماً من الإنكليز فتم استبدال حزب بحزب آخر.

بعد 159 يوماً فقط من تأسيس الحزب تم الإعلان عن جمهورية كردستان من طرف واحد، واتخذ الحزب من مدينة "مهاباد" عاصمة للجمهورية, استمرت جمهورية مهاباد مدة 11 شهراً فقط، بعد انسحاب الاتحاد السوفياتي من المنطقة، استعاد جيش الشاه أولاً أذربيجان الإيرانية، تلاها السيطرة على "مهاباد" في 15 كانون الثاني 1946م. بعد سقوط الجمهورية، تم القبض على العديد من قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وإعدامهم، وإنهاء الحزب فعلياً, على إثرها تم القبض على عدد كبير من قادة وزعماء الجمهورية، وتم إعدام 20 منهم في مدن "مهاباد وبوكان وسقيز" وسُجِن الباقي.

بعد سنتين أعاد الحزب تنظيم نفسه وتعاون مع حزب "توده" اليساري ضد الشاه "محمد رضا"، كما تعرض الحزب بين أعوام 1959 و1964م لحملات شرسة من الأمن الإيراني، اعتقل على إثرها أكثر من 300 من أعضاء الحزب، فظل أغلب القيادات في جنوب كردستان\شمال العراق. مع ذلك استطاع الحزب الاستمرار وحمل السلاح وإنشاء قواعد له في العديد من المدن والأرياف، وبعد إعلان الحزب الديمقراطي الكردستاني العراق الحرب على القوات العراقية، ساند الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني الكرد في جنوب كردستان في مواجهة النظام العراقي. واستمر

دعم الحزب الديمقراطي العراقي لهم عندما كانوا يحاربون النظام الإيراني من قواعدهم في جنوب كردستان/شمال العراق، لكن ذلك توقف عندما دعم الشاه "البارزاني" في حربه ضد النظام العراقي وقد تضرر الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني من ذلك بشكل كبير، لكنه استطاع إعادة تنظيم صفوفه بإضافة أعضاء شيوعيين وقوميين، وكان من بينهم "عبد الرحمن قاسملو" الذين كانوا أعضاء سابقين في حزب "توده" (الحزب الشيوعي الإيراني)، وتم تشكيل اللجنة الثورية لمواصلة الكفاح ضد الشاه لمدة 18 شهراً. وفي عام 1971م عقد المؤتمر الثالث وانتخب الدكتور "قاسملو" سكرتيراً عاماً، وقاتل جنباً إلى جنب مع الحركات الإسلامية والشيوعية ضد الشاه. وبلغ ذروته في الثورة الإيرانية عام 1979م. واستطاع السيطرة على مساحات واسعة من كردستان الشرقية، إلا أن النظام الإسلامي الجديد رفض المطالب الكردية كما ذكرنا سابقاً، وقام بقمع الحزب الديمقراطي الكردستاني والأحزاب الكردية الأخرى، فكانت تجابه دائماً بمقاومة شرسة من الحزب. واستمر الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في أنشطته خلال فترة الثمانينيات. وفي عام 1989م، جدد الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني أنشطته العسكرية والتي كان من بين أبرزها حادثة عام 1990م التي قتل فيها نحو 300 جندي إيراني.

المفاوضات التي قامت بها حكومة إيران للتسوية حول الحكم الذاتي الكردي في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات، لم تكن صادقة ففي 13 تموز 1989م انتهت إحداها باغتيال الزعيم "عبد الرحمن قاسملو" في فيينا. وتلا ذلك في 18 أيلول 1992م اغتيال الأمين العام الجديد للحزب الديمقراطي الكردستاني "د. صادق شرفكندي" وثلاثة آخرون من رفاقه في مطعم في برلين، بينما كان يحضر مؤتمراً للاشتراكية الدولية، فخلفه "مصطفى هجري" في قيادة الحزب, بعد ذلك استمر الصراع المسلح بين الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني والنظام الإيراني, وبسبب مشاكل الحزب الداخلية ضعفت قوته السياسية، والتي توجت بانشقاق جناح "الملا عبد الله حسن زاده", وفي 28 تموز 1996م أطلقت القوات الإيرانية قذائف على مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني وعلى مخيم للاجئين الكرد الإيرانيين وفقد على أثرها العديد من كوادر الحزب لحياتهم. وأعدمت حكومة طهران 13 كردياً في عام 1997م، معظمهم أعضاء في الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، كما اصطدمت الحكومة عسكرياً في مراتٍ كثيرة مع كيريلا (PJAK) منها الاشتباكات التي حدثت في سنة 2015م بالقرب من "خنيرة"، ووقع على أثرها خسائر من الطرفين، وكان الجيش الإيراني قد استغل هذه الواقعة وقام بقصف المنطقة.

أعلن "مصطفى هجري"، أمين عام الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني مؤخراً استئناف العمل المسلح ضد الحكومة الإيرانية، بعد أن قد توقف لفترة طويلة، وأضاف "هجري" أن حزبه أبرم تفاهماً مع حزب(PJAK) الذي يقاتل بقوة في المناطق الكردية. على الرغم من ذلك فإن الحزب الديمقراطي الكردستاني-إيران لم يعد يملك القوة للسيطرة على الأرض ومواجهة الجنود الإيرانيين بقوة كما في السابق، ومن خلال رصد نشاطاته نجد أنَّ مستوى التدريب العسكري لديه أصبح بسيطاً جداً.

- **"كومله" جمعية كادحي كردستان الثورية في إيران:**

حزب سياسي يساري تأسس عام 1967م، وهي مجموعة ماركسية ناضلت ضد الحكومة وسياسات الشاه لمدة 12عاماً، ومن عام 1979م إلى عام 1983م ضد نظام الخميني. وهي حركة عمالية وسكرتيرها العام حالياً هو "عبد الله مهتدي" وتملك قوات عسكرية "البيشمركه"، نشطت خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، يُذكر بأنه في عام 2007م بعض أعضاء هذا التنظيم انشقوا عنه، وشكلوا حزب جديد باسم "جمعية كادحي كردستان إيران".

تأسس الحزب في طهران، من قبل مجموعة من الجامعيين الكرد متأثرين بالأفكار الماركسية والإشتراكية، والتي أدت إلى تشكيل منظمة كردية سرية تدعى "كومله". بقيادة "فؤاد مصطفى سلطاني" الملقب بـ "كاك فواد"، الذي استطاع إعادة تنظيم الحزب بعد قيام الثورة الإيرانية, فأصبح واحداً من الأحزاب الأكثر شعبية في شرقي كردستان، فأصبحت قيادته في "كومله" لا جدال فيه، وفي المناخ السياسي ما بعد الثورة, حاول الحزب حل المسألة الكردية بالطرق السلمية قدر الإمكان من خلال "المفاوضات"، ولكن الحكومة الإيرانية لم "تتفاوض" وتجاهلته، وحاولت اغتيال "كاك فؤاد" لما رأت فيه وحزبه تهديداً لإيران ما بعد الثورة, وبعد إعلان "الخُميني" عن فتواه بخصوص الجهاد ضد المجموعات الكردية المقاومة، أدت إلى حمل "كومله" بقيادة "كاك فؤاد" السلاح في وجه "الخُميني". وكان الحزب قبل ذلك قد شكل لنفسه قوات "البيشمركة" من الرجال والنساء، وأقام قواعد لتدريب عناصره داخل أراضي جنوب كردستان\شمال العراق، وكان هذه أول مشاركة نسائية في الحرب في إيران.

وبعد مقاومة عنيفة من قبل بيشمركة "كومله"، استطاع الجيش الإيراني محاصرتهم في مدينة "مريوان" في محافظة كردستان، وكانت نتيجة ذلك كارثية حيث تم إعدام كوادر من الحزب، من ضمنهم شقيقا "كاك فؤاد"، "حسين وأمين". وكان "كاك فواد"، عند دخول القوات الإيرانية "مريوان"، في منطقة "بانه"، حيث كان يحضر اجتماع مع زعماء كُرد آخرين مثل "الشيخ عز الدين الحسيني" و"عبد الرحمن قاسملو" زعيم "الحزب الديمقراطي الكردستاني"، و"جلال الطالباني" زعيم "الاتحاد الوطني الكردستاني"، وعندما سمع نبأ اغتيال إخوانه، عاد إلى "مريوان" لإعادة تنظيم "كومله". عاد "كاك فؤاد" إلى "بانه" مع العديد من أعضاء "كومله" الآخرين. لكنهم حُصِروا بقافلة كبيرة من جنود الحرس الثوري على الطريق بين "مريوان- سقز" من "مريوان"، وبعد معركة ضارية فقد "كاك فؤاد" وآخرون لحياتهم، وجاء خبر اغتيال "كاك فؤاد" كصدمة على الحزب والحركة الكردية، حيث كان الخبر الرئيسي على وسائل الإعلام الإيرانية. مع ذلك لم يتوقف الحزب عن التقدم، فتمكنوا من شل الحكومة الإيرانية في شرقي كردستان\غرب إيران لمدة ثلاثة أشهر، لذلك قرر "الخُميني" أخيراً التفاوض مع "كومله", لكن فترة التفاوض كانت بمثابة

هدنة استغلها الجيش الإيراني لإعادة تنظيم نفسه والتزود بالوقود والسلاح وجمع المعلومات الاستخباراتية، وبعد إدعاء النظام الإيراني فشل المفاوضات، شنت هجوماً واسع النطاق على كردستان أدى إلى القضاء على المقاومة الكردية والاستيلاء على المنطقة الكردية. واصل الحزب الكفاح المسلح، ولكن مع ذلك فقد الكثير من قوته وحماسه، بسبب ضعف التزويد بالسلاح والاقتتال مع الأحزاب الكردية الأخرى في جنوب كردستان.

أوقف الحزب نشاطه العسكري منذ عام 1990م، وكان أنصاراً له قد شاركوا في الحرب على داعش عام 2015م في جنوب كردستان لعدة أشهر، إلا أن حكومة الإقليم وبضغطٍ من إيران أعادتهم إلى مواقعهم في شرق كردستان، ولكن الحزب أعلن الكفاح المسلح مرة أخرى في 21 حزيران 2016م واستطاع تنظيم عددٍ كبيرٍ من المقاتلين.

- **منظمة خبات الثورية لكرد إيران:**

كان الكرد بعد الثورة الإيرانية التي أطاحَتْ بالشّاه "محمد رضا بهلوي"، يأملون في التعايش السلمي مع الأغلبية الشيعية في إيران، ووجدوا إن دعوتهم قد دنت وحان قطاف ثمارها, في ذلك الوقت بدأت المنظمات الكردية المفاوضات مع آية الله "الخُميني" الذي أطلق وعوداً من أجل نظام جديد, للتوصل إلى حل سلمي في المناطق الكردية، لكن "الخُميني" اعتبر أن المشكلة الكردية وغيرها من مشاكل الشعوب القاطنة في الجغرافيا الإيرانية, ليست مشاكل لشعوب تريد أن تحقق استقلالاً ذاتياً داخل الدولة الإيرانية بحثاً عن هويتها الثقافية واللغوية المميزة, بقدر ما هي تحريض من الجماعات اليسارية لهذه الشعوب ضد أفكاره الإسلامية.

ظل التصعيد على الجبهة الداخلية، وبقيت المواجهة المسلحة بين أنصار "الخُميني" وبين المعارضة بمختلف فصائلها، التي لجأت إلى مختلف الوسائل بما في ذلك حرب الشوارع، وازداد الضغط على مجلس الخبراء للخروج بدستور صلب للجمهورية الإسلامية لا يعطي للشعوب غير الفارسية من كرد وعرب وغيرهم أية حريات معقولة، كما أن الأقلية الليبرالية المعارضة داخل المجلس لم تستطع الفوز بأية تنازلات لهذه القوميات أو الخروج بدستور ذي طابع ديمقراطي كما طمح إليه في البدء كل المؤيدين للثورة.

وفي ظل هذه الظروف، ظهرت العديد من المنظمات السياسية في شرقي كردستان، منها قيام مجموعة من رجال الدين الكرد بتشكيل منظمة سياسية على أساس الأفكار الإسلامية والمعتقدات

القومية الكردية. فمن مدينة "مهاباد" بدأ الكرد يتصرفون بمعزل عن طهران حيث قال الشيخ "عز الدين الحسيني" في ذلك **"لقد حاربنا مع "الخُميني" ليس انطلاقاً من إيماننا الديني بل طموحاً لتحقيق أهدافنا السياسية في الحكم الذاتي، وفي إقامة برلمان، وتعليم لغتنا ونشر ثقافتنا، لقد قضت الثورة على الطغيان ولكنها لم تقضِ على التمييز ضد الأقليات, إن إيران بلد كبير يمكن أن يتسع لكل الأقليات... لماذا لا تكون إيران دولة فيدرالية مؤلفة من شعوب تتمتع بالحكم الذاتي..."**[21].

ونتيجة لذلك تم إنشاء "منظمة خبات القومية الإسلامية لكردستان الإيرانية" 27 آب 1980م، وكان من بين المؤسسين "جلال الدين الحسيني" شقيق "عز الدين الحسيني" و"خالي شريفان" و"عبد الله آرام" و"عبد الكريم الحسيني". كانت المنظمة في البداية واجهة للإسلاميين الكرد للحفاظ على العقيدة السّنية، ثم وضعت الحركة لنفسها أهدافاً قومية صريحة، هي إقامة نظام ديمقراطي علماني في إيران يؤدي إلى حصول الكرد على حق تقرير المصير، وتعّرف المنظمة نفسها حسب برنامجها الداخلي بأنها حركة قومية ووطنية تناضل في سبيل الحرية للوصول إلى حق مواطني كردستان في إيران.

من بعض بنود نظامها الداخلي الاعتراف بحق الشعب الكردي في الحصول على الحكم الذاتي والسماح باستخدام اللغة الكردية في المدارس والجامعات وبين العامة وممارستها بوصفها اللغة الأم وإحداث دمج لكافة الأراضي الكردية في شرقي كردستان وضرورة أن يقوم الشعب الكردي بانتخاب نواب ليمثلوا مصلحة الأمة الكردية، وضمان الحرية لكافة الأديان والأيديولوجيات، وعدم وجوب تطبيق الدين بالأسلوب الذي يجعل منه وسيلة لإحداث تمييز بين الشعب الواحد....

- **حزب الحياة الحرة الكردستاني PJAK:**

تأسس الحزب عام 2004م، وهو عضو في منظومة المجتمع الكردستاني (KCK) المظلة السياسية والثورية للحركات والأحزاب الكردستانية في تركيا وإيران وسوريا والعراق والعالم، يؤمن الحزب بالفيدرالية الديمقراطية كحل للقضية الكردية والتي اعتمدها القائد والمفكر الأممي

[21] رياض نجيب الريّس، مصاحف وسيوف إيران من الشاهنشاهية إلى الخاتمية، الطبعة الأولى حزيران/ يونيو 2000، رياض الريس للكتب (بيروت)، ص260.

"عبد الله أوج آلان". وتعلن قيادة (PJAK)أنَّ أهدافها ترتكز أساساً على أن تستبدل إيران حكمها الديني بـ "إيران ديمقراطية ذات حكومة فيدرالية"، وبحكم ذاتي للعرب والأذريين والكرد وجميع الأقليات العرقية الأخرى. وينحصر نضاله في شرقي كردستان- غرب إيران، وفي عام 2009م صنفتها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن قائمتها للإرهاب، وقد ساهم في هذا التصنيف العلاقات الأمريكية - التركية. وتعتبر النسبة النسائية عالية في الحزب وهن من أشد المقاتلين في الحزب، وينقسم الحزب إلى:

1. الجناح المسلح: وحدات كردستان الشرقية: Yekîneyên Rojhilatê Kurdistan, (YRK).
2. فرع المرأة: قوات حماية المرأة: (Hêzên Parastina Jinê, HPJ) .
3. فرع الشبيبة والطلبة.

خاض الحزب نضالاً مستمراً ضد النظام الإيراني منذ تأسيسه, وكبَّد القوات الإيرانية والحرس الثوري الكثير من الخسائر، ونفذت عمليات نوعية ضد المراكز الأمنية الإيرانية، وأسقطت مروحية عسكرية عام 2007م، وكان الرد الإيراني قصف القرى الكردية الحدودية داخل جنوب كردستان، عابراً للحدود السياسية بينها وبين العراق، الأمر الذي أدى إلى إجبار المئات من الكرد على ترك منازلهم، وقد صمدت قوات الحزب في وجه الهجمات الإيرانية المنسقة مع حركة "أنصار الإسلام" الجهادية المتطرفة، وفقدت إيران عدداً من جنرالاتها، كالجنرال "عباس عاصمي" أحد كبار قادة الحرس الثوري والعميد "عباس علي جانساري" من الحرس الثوري الإيراني، وعلى الرغم من ذلك يبدي الحزب استعداده للتفاوض مع الحكومة الإيرانية؛ حيث يرى أن المسألة الكردية تحتاج إلى حل من خلال "الوسائل السلمية"، إلا أن الرد الإيراني دائماً كان عنيفاً ويرفض أي نوعٍ من الحوار.

من جانب آخر ينسق النظام الإيراني مع الجيش التركي في قتاله لقوات (PJAK)، على الرغم من أن تعاون الجيشين عسكرياً يشكل خرقاً لاتفاقية حلف الشمال الأطلسي NATO بالنسبة للجيش التركي، حيث تشير مصادر الحزب إلى أن الجيش التركي والحرس الثوري الإيراني يديران مقرات مشتركة في مدينة "أورميا"، ويقدم العسكريون الأتراك المشورة وتدريب قوات الحرس الثوري الإيراني في الأنشطة العسكرية ضد الكرد.

كثيراً ما اتهمت وسائل الإعلام والشخصيات الحكومية الإيرانية، أن الولايات المتحدة وحلفاءها يمولون (PJAK) سراً من أجل تقويض "الدولة الإيرانية "، إلا أن هذا مخالف للحقيقة فالحركة على قائمة الإرهاب الأمريكية، وهي ذات توجه أممي، وإيران تطلق هذه اتهامات على كل من يعارض ايديولوجيتها الدوغمائية ويسعى لنيل حقوقه، وبالفعل نفت كل من الولايات المتحدة و(PJAK) دائماً أي شكل من أشكال التعاون فيما بينهما. فمنذ شباط 2009م، أدرجتها حكومة الولايات المتحدة على القائمة السوداء "كمنظمة إرهابية", وجمدت الأصول المالية التابعة لـ (PJAK) في البنوك الأمريكية، وحظرت على المواطنين الأمريكيين القيام بأعمال تجارية مع المنظمة. وقد أشار المسؤولون الأمريكيون إلى ارتباطات (PJAK) بحزب العمال الكردستاني

PKK، والتي وضعتها الولايات المتحدة سابقاً على قائمتها كـ "منظمة إرهابية أجنبية" منذ عام 1997م وكان ذلك واضحاً لدعم تركيا، حليفها الإقليمي وشريكها في حلف الناتو.

- **الجبهة الكردية المتحدة:**

الجبهة الكردية المتحدة

"الجبهة الكردية الموحدة" حزب سياسي ذو طابع برجوازي ليبرالي يهدف إلى تعزيز برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إيران، وخاصة المناطق الكردية، من أجل توفير الرعاية للأشخاص ومنع التمييز على أساس قومي وطائفي. وقد أنشئ "بهاء الدين أدب" هذه الجبهة في أوائل عام 2005م بالتعاون مع عدد من الناشطين السياسيين والمثقفين الكرد، و"بهاء الدين أدب" هو سياسي كردي من مدينة "سنه" توفي عام 2007م وكان نائباً في البرلمان الإيراني لدورتين متتالين، تم منعه للترشح للدورة التالية نتيجة دعمه للإصلاحيين وتصريحاته في انتخابات 2004م.

والجبهة الكردية المتحدة تأسست نتيجة التأثيرات السياسية للوضع العراقي بعد سقوط نظام "صدام حسين" هناك سنة 2003م، ومشاركة الكرد في صنع القرار، والجبهة تعمل ضمن الأطر القانونية الإيرانية، وتهدف لتحصيل حقوق الكرد والدفاع عن قضاياهم بالوسائل السياسية والسلمية وهذا واضح جداً كما يبدو من خلال النظام الداخلي للجبهة.

وتتألف هذه الجبهة من مجلس القيادة من 25 شخصاً من 5 محافظات "طهران، كردستان، كرمنشاه، إيلام، أذربيجان الغربية"، والمقر الرئيسي للجبهة يقع في العاصمة طهران.

"الجبهة الكردية الموحدة" تعرف نفسها حسب نظامها الداخلي، بأنها ليست معارضة وإنما قوة اجتماعية, لا تعمل ضد أمة أو شعب أو ثقافة أو معتقد, وإنما للدفاع عن المثل العليا للثورة الإسلامية, ومطالب وأهداف كل الشعوب الإيرانية بشكل سلمي وقانوني, وهي ممثلة لكل الإيرانيين الذين يكافحون من أجل تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة, وترى من واجبها أن تتخذ خطوات لتعزيز الوحدة الوطنية والتعايش السلمي ودون توتر مع الدول والأمم الأخرى فإيران حسب الجبهة هي حديقة زاهية الألوان وذلك بوجود ثقافات مختلفة وجميلة.

ويرى مؤسسو الجبهة أن حل المشاكل القائمة يكمن في تعزيز مستوى الوعي الاجتماعي والسياسي للشعب، وتوجيهه نحو وحدة العمل والجهود الرامية إلى المشاركة الفعالة في عملية إدارة الشؤون البلاد ومحاولة تطبيق بنود من الدستور لم تنفذ، كوسيلة للحد من التوترات والمشاكل وفتح الباب أمام الإصلاحات الديمقراطية الأخرى وخاصة المناطق الكردية، والتواصل الفعال والمستمر

مع سلطات الدولة، من أجل التفاهم والتشاور والتفاعل. وتعتقد الجبهة أنَّ أعضاء البرلمان هم خُدام الشعب ووكلاء الثورة ولتنفيذ احتياجات البلاد، وعلى المسؤولين في الدولة واجب الاستجابة للشعب.

ومن أبرز الحركات الإسلامية العاملة في الساحة الكردية[22] في إيران التي تتهمها بالوهابية والعمالة للملكة العربية السعودية:

منظمة خبات الثورية الإسلامية في كردستان- إيران (خه بات)[23]: وهو تنظيم إسلامي سلفي متشدد، تأسس عام 1980م على يد الشيخ "خضر عباسي" ومجموعة من رجال الدين السُنَّة، وتسعى إلى إقامة كيان كردي على منهج أهل السُنَّة والجماعة، لحل قضية الشعب الكردي المسلم في شرقي كردستان، بالإضافة إلى تأمين حقوق أهل السُنَّة ورفع الظلم عنهم، وللمنظمة مكاتب سرية في إقليم جنوب كردستان وبعض الدول الأوربية، وتصنفها إيران كمنظمة إرهابية، تنشط في كردستان وبلوشستان.	
جماعة الدعوة والاصلاح (إخوان مسلمون)، بالفارسية "جماعت دعوت وإصلاح" تأسست عام 1979م على يد رجلي الدين السُنّيين الكرديين "أحمد مفتي زادة" الذي مات سنة 1993م نتيجة التعذيب الذي تعرض له أثناء فترة حبسه من قبل السلطات الأمنية الإيرانية، حيث أصيب بالعمى، و"ناصر سبحاني" المرشد الروحي لإخوان إيران حيث أعدم عام 1990م بعد مشاركته في المؤتمر التأسيسي لمنظمة "الرابطة الإسلامية الكردية" في اسطنبول ، وفي عام 1991م أصبح "عبدالرحمن بيراني" أميناً عاماً لها.	
جماعة الموحدون الأحرار تأسست عام 1992م بزعامة "موسى عمران" وهي حركة جهادية تدعو إلى اسقاط نظام ولاية الفقيه.	

[22] الحركات السنية في إيران. https://www.assakina.com/center/parties/7581.html
[23] الجماعات والحركات الدينية في إيران. https://www.assakina.com/center/parties/7530.html

مستقبل القضية الكردية في إيران:

إنَّ الحالة السياسية الكردية متطابقة في أجزاء كردستان الأربعة، حيث الخلافات السياسية المستمرة والتي كانت تؤدي في بعض الحالات إلى الاقتتال الأخوي، وهذه الخاصية ملازمة للكرد منذ نشأتهم الأولى، على الرغم من الهوية التي تجمعهم، لقد تحول التخاصم الكردي القبلي قبل الميلاد إلى التخاصم الإقطاعي في ظل الإسلام إلى التخاصم الحزبي بعد القرن العشرين الميلادي، ومن المحتمل أن يتحول إلى التخاصم الإقليمي المحلي مستقبلاً وهذا ما نجده في مخاصمة حكومة إقليم جنوب كردستان لأقاليم روج آفا- شمال سوريا. إنَّ الشيء الوحيد الذي يجمع الكرد ويمكن أن يوجد لهم كيان سياسي وإداري مستقل هي الأيديولوجيا، وليس الطبقة المالكة أو الزعامات العائلية، وهذا ما نجده لدى توحد القبائل الميدية والآرية في شخص الحكيم "دياكو"، وتوحد نسبة من الكرد بمختلف مذاهبهم (سّنة، علويين، إيزيديين، مسيحيين، يساريين، يمينيين) في أفكار القائد الأممي "عبدالله أوج آلان"، ومن خلال متابعة الحالة السياسية الكردية الحالية في الأجزاء الأربعة، نجد دائماً تياراً قومياً وتياراً يسارياً وتياراً دينياً وتيار ليبرالياً، لكل طرف مشروع مناقض للطرف الآخر، ويرغب كل طرف تولي قيادة الكرد لوحده وإلغاء الآخر، ولتجاوز هذه المشكلة طرح القائد الأممي "عبدالله أوج آلان" مشروع المؤتمر الوطني الكردستاني KNK لتنسيق وتوحيد جهود الكرد وإيجاد حالة من التوافق بينهم، إلا أن تبعية بعض القوى الكردية لقوى إقليمية واعتماد بعضهم على قوى دولية حال دون تحقيق هذا المشروع، وأدى ذلك إلى خسارة الكرد للعديد من المكتسبات الوطنية، كما حدث بعد إجراء استفتاء انفصال إقليم جنوب كردستان عن العراق، وفي إيران تعمل التيارات الكردية الدينية والليبرالية واليسارية واليمينية بمعزل عن بعضها، الأمر الذي سهل على نظام "ولاية الفقيه" حبك مؤامرات ناجحة تجاه الكرد وتكبيدهم خسائر كبيرة وسلب حقوقهم، لذلك من المفيد الاستفادة من تجارب الكرد في الأجزاء الأخرى.

منذ بداية القرن الحادي والعشرين توسعت جغرافية المواجهة، ولم تعد الحركات الكردية التقليدية قادرة على استلام زمام المبادرة والحفاظ على الروح الحماسية للكرد، بسبب عدم قدرتها على تجديد نفسها، وتقوقعها في قالب أقرب ما يكون إلى الدوغمائية، مقابل ازدياد قوة أعدائهم وتطور قدراتهم العسكرية والأمنية، بشكلٍ يجعل تحقيق انتصار ملموس على الأرض مستبعداً كلياً، ولعل أفضل من أدرك هذه الحقيقة هي منظومة المجتمعات الكردستانية KCK التي تستند في أيديولوجيتها على أفكار القائد والمفكر الأممي "عبدالله أوج آلان"، والتي تشير إلى انتهاء عصر الدولة القومية والدينية المتهمة بالتسبب في أغلب مشاكل المنطقة، ومن أجل ذلك تم طرح أيديولوجية "الأمة الديمقراطية" كنظام جديد يؤمن لجميع شعوب الشرق الأوسط بشكلٍ عام ولشعوب كردستان بشكلٍ خاص سُبُل العيش المشترك والعدالة الاجتماعية، وإلغاء دور الدين والقومية في الحياة السياسية، وقد لاقى هذا المشروع تأييداً من نسبة جيدة من شعوب المنطقة، وبشكلٍ خاص في روج آفا- شمال سوريا وشمال كردستان وتركيا.

يعد "حزب الحياة الحرة" الذي يتبنى هذه الفلسفة من أكثر الحركات قوة من ناحية التنظيم والعقيدة العسكرية، حيث يمتلك أسباب التمدد والتأثير كونه يمتلك معاقل محصّنة يصعب تدميرها، إلى جانب الايديولوجيا التي تلقى الترحيب من جميع المعارضين للدوغمائية الدينية والشوفينية

القومية والمجتمعية المتطرفة والإمبريالية، التي تعد السبب الرئيسي لمعظم مشاكل الشرق الأوسط، بالإضافة إلى نقد هذه الإيديولوجية للإشتراكية المشيَّدة.

بدلت إيران من استراتيجيتها في مواجهة الكرد بعد أن كانت تتبع الطريقة الكلاسيكية في قمع المعارضة الكردية المسلحة، المتمثلة بتصفية القادة والتنكيل بالمعارضين وقصف المدن، حيث قامت بتوسيع ساحة المواجهة لتعبر الحدود خارج إيران وتوظيف وكلاء يقومون بالعمل (القذر)- بحسب التعبير المجازي- نيابة عنها، فمثلاً بعد عدة هجمات شنتها عدد من الحركات الكردية التي تتلقى الدعم من الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي المنخرط في تحالف مع تركيا وإسرائيل، اتبعت إيران استراتيجية جديدة عبر استهداف منبع القوة لهذه الجماعات فقامت بتنفيذ عملية استخباراتية عسكرية ضد مكتب الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في "هولير\أربيل" عاصمة إقليم جنوب كردستان\شمال العراق، بعد ذلك بفترة زمنية قامت بتحييد قوات "الاتحاد الوطني الكردستاني\ YNK"، ومن ثم قادت الحشد الشعبي العراقي لضرب قوات "الحزب الديمقراطي الكردستاني\PDK" تحت حجة رفض الاستفتاء على انفصال إقليم جنوب كردستان\شمال العراق عن العراق، وبالفعل تمكنت من إنهاء سيطرة PDK وحكومة الإقليم على مدينة كركوك الكردية الاستراتيجية، وأجبرتها على الانسحاب من المناطق الكردية التي احتلتها حكومة بغداد، الأمر الذي دفع برئيس الإقليم المنتهية ولايته إلى الاستقالة. وقد امتدت تداعيات ذلك إلى حدوث انقسامات سياسية داخل "الاتحاد الوطني الكردستاني" وظهور بوادر أزمة حقيقية داخل الإقليم الكردي، وبالنتيجة فإن المجموعات الكردية في شرقي كردستان والمتحالفة مع القوى الكردية في جنوب كردستان فقدت زمام المبادرة والكثير من قوتها، علماً أنها تحرشت أكثر من مرة مع حزب الحياة الحرة PJAK بتحريض من PDK المتحالف مع النظام التركي، وبالتالي لم يبقَ أمام الحرس الثوري الإيراني سوى PJAK، ومن المتوقع أن يتبع نظام ولاية الفقيه نفس استراتيجيته السابقة مع بعض التعديل، عبر الضغط على شعوب روج آفا- شمال سوريا المتعاطفة مع PJAK، حيث بدأت تظهر في الآونة الأخيرة بوادر تحضير فتنة في روج آفا- شمال سوريا، عبر تحريض المجموعات الراديكالية والقوى الشوفينية المختلفة وبالتنسيق مع مخابرات النظام السوري والمجموعات الشيعية المرتزقة، من أجل ضرب التجربة الديمقراطية هناك، إلى جانب السعي إلى خلق حالة تنافر أيديولوجي بين القوى الكردية اليسارية واليمينية والدينية مع فلسفة الأمة الديمقراطية، وقد جنحت بعض القوى الكردية بالفعل على هذا المنحى، فإيران تظن أنه من الممكن أن تشكل روج آفا- شمال سوريا عمقاً استراتيجياً للمعارضة الديمقراطية لنظامها المذهبي، لذلك تنسق مع تركيا في أعلى المستويات، وتجلى ذلك في محاولة الاغتيال الفاشلة للقيادي في منظومة المجتمع الكردستاني "جميل بايك"، حيث قبل بدء العملية كان رئيس أركان الجيش الإيراني متواجداً في أنقرة، إلى جانب المساومة على القضية الكردية لتحقيق بعض الانفراج في الأزمة السورية لصالح النظام السوري التابع لإيران، والتنسيق بينهما في قصف القرى الكردية على الحدود السياسية بين إيران وتركيا، وتبحث عن أرضية مشابهة في إقليم جنوب كردستان، عبر الضغط بواسطة الحشد الشعبي العراقي وبعض القوى السياسية الكردية على الحاضنة الشعبية لفلسفة الأمة الديمقراطية في عددٍ من المناطق كـ "مخمور وشنكال وكركوك والسليمانية" وغيرها.

على الرغم من قدرات إيران إلا أن مهمتها تعترضها الكثير من المصاعب، فـ PJAK مستقل عسكرياً وإدارياً ومالياً ولوجستياً عن روج آفا- شمال سوريا وعن إقليم جنوب كردستان، إلى جانب عقيدته الثورية الفدائية التي يصعب ابتزازها، بالإضافة إلى استفادتها من التجارب الماضية التي أدت إلى فشل الثورات الكردية، كما أن هناك قوى دولية تعتبر معادية لإيران تنتظر هذه الفرصة لدعم أي هجوم عسكري شامل يشنه PJAK ضد الحرس الثوري الإيراني بالتزامن مع انتفاضة شعبية عارمة في شرقي كردستان، حيث يبدو أنَّ هذا الأمر نجح في روج آفا- شمال سوريا، وكاد ينجح في شمال كردستان- جنوب شرق تركيا عام 2015-2016م لو قدم لها الدعم الدولي المماثل، ومن جانب آخر فقدت القوى الراديكالية والشوفينية وغيرها التي تعول عليها إيران الكثير من قوتها، بسبب التناحر بينها وابتعاد القاعدة الجماهيرية عنها لما سببته من ويلات ومصائب لهم وبسبب فسادها، وأكثر ما يمكن فعله التسبب بخسائر مادية ومعنوية محدودة، بالإضافة إلى رفض القوى الدولية التعاطف معها، وكما لإيران حاضنة شعبية على شكل خلايا نائمة منتشرة حول العالم وتهدد بها خصومها، لـ PJAK أيضاً حاضنة شعبية منتشرة حول العالم عبر التعاطف الإيديولوجي معها على أساس فلسفة الأمة الديمقراطية والتي يمكن أن تهدد المصالح الإيرانية حول العالم، رغم ذلك فأنه ليس من المستعبد أن تقدم إيران على أي عمل محتمل سواء أكان عسكرياً عبر ضرب المدنيين ونقاط تمركز قوات PJAK والقوات المتعاطفة معها، أو استخباراتياً عبر تحريض القوى الشوفينية والراديكالية العربية والكردية والتركية والفارسية ضد أنصار فلسفة الأمة الديمقراطية والقيام باغتيالات وتفجيرات وتحريض إعلامي على شكل أسلوب الحرب النفسية، حيث لا يوجد رادع أخلاقي يمنع إيران من تنفيذ ذلك، هذا الأمر سيدفع حركة PJAK إلى زيادة نشاطها الإيديولوجي بين شعوب إيران، إلا أن التركيز سيكون على النشاط الاستخباراتي من خلال رصد الخلايا النائمة الإيرانية ونشاطات الحرس الثوري الإيراني والاستخبارات الإيرانية وإنشاء قاعدة بيانات عن العملاء والمرتزقة، التي تنشط داخل إيران وخارجها، التي تتستر خلف واجهات تجارية أو دعوية (التشيُّع) وحتى القيام بنشاطات استثمارية كما تفعل في جنوب كردستان، إلى جانب نشاطات إيران في التجسس الإلكتروني على هواتف الشخصيات المهمة وصفحاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي، لذلك من المتوقع أن تجهز PJAK بنك من الأهداف التابعة للحرس الثوري الإيراني في إيران والخليج والعراق وسوريا ولبنان وأوروبا، والسعي إلى الحصول على أسلحة نوعية كالصواريخ الخفيفة المضادة للدروع والمضادة للطائرات وبنادق القنص والطائرات المُسَّيرة وتطوير تكتيكات حرب المدن، إلى جانب زيادة قوته على الساحة الكردية من خلال دعم جهود عقد المؤتمر الوطني الكردستاني ودعم القوى المُنادية بالديمقراطية.

إنَّ الإيديولوجيا التي يدعو إليها حركة PJAK، ليست ذات طابع قومي أو يساري أو ديني أو ليبرالي متطرف أو متشدد، وتسعى إلى خلق مصالحة بينها وانهاء هيمنتها على ذهنية الشعوب، وكذلك فأنها لا تشكل أي خطراً على إيران وشعوبها بل تعزز الوحدة الوطنية بشكلٍ كبير بين مختلف الأثنيات القاطنة في جغرافية إيران، واحترام الشعوب المجاورة، إلا أنها تتعارض مع الدوغمائية الدينية لنظام ولاية الفقيه وبشكلٍ خاص التيار المحافظ المتشدد، لذلك هناك فرصة للتقارب مع التيار الإصلاحي والمعارضة الوطنية الإيرانية على أساس ادعاءاتهم المطالبة بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وبالتالي هناك فرصة

لفتح باب الحوار بينهم بشكلٍ يضمن مصلحة إيران ككيانٍ يؤثر بإيجابية على الساحة المحلية والإقليمية والدولية، ويؤكد على ذلك المفكر الأممي "عبدالله أوج آلان" بقوله[24] **"... إنَّ لدولتية القومية بالنسبة إلى بلدٍ قابل للانقسام والتجزؤ في كل لحظة مثل إيران، أقرب ما تكون إلى قنبلة ذرية مزروعة في قاعه. ومثلما أن القوموية الشيعية، التي تزيد من تأجيج النزعات الدولتية القومية دون انقطاع، غير قادرة على الحد من انقسام إيران وتشتتها، فإنها بالمقابل تسرع من وتيرة ذلك. بالتالي، فنظرية الأمة الديمقراطية بالنسبة إلى إيران على وجه التخصيص، هي بمثابة الدواء الذي ينبغي تناوله يومياً. والشعب الإيراني الذي لطالما تصدى بثقافته العريقة للحداثة الرأسمالية، لا يمكن الارتقاء به إلى العالم العامر بالمساواة والحرية والديمقراطية، والذي اندفع وراءه وتعطش له على مر التاريخ، إلا بواسطة ذهنية الأمة الديمقراطية القادرة على تطهير دربه من المؤامرات والاغتيالات الدولتية القومية المشحونة بالنزعة الاقتتالية والحربية، وإيصاله بالتالي إلى سلام مشرف راسخ...".**

وما سيزيد ثقة الشعب الإيراني بـ PJAK هو أن PJAK بخلاف القوى الكردية الأخرى غير خاضع لهيمنة القوى الدولية وبشكلٍ خاص بريطانيا وتركيا والدول السّنية، التي اتخذت موقفاً سلبياً مسبقاً من منظومة المجتمع الكردستاني KCK، حيث راهنت على القوى الكردية الأخرى واستخدمتهم كأوراق لتمرير أجنداتها، وتركيز إيران لقوتها ضد PJAK سيدفع الأخيرة إلى البحث عن حليف قوي لتأمين الدعم اللازم من أجل زيادة فعالية المواجهة، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية مرشح محتمل أكثر من إسرائيل وألمانيا وبريطانيا وفرنسا والسعودية وتركيا، فإسرائيل والسعودية وتركيا متناقضة إيديولوجياً مع فلسفة الأمة الديمقراطية، وألمانيا لا تستطيع التخلي عن تركيا، وبريطانيا تدعم قوى كردية أخرى، وفرنسا لها علاقات غير مباشرة مع إيران، وإذا كانت هناك تقارب فسيكون تكتيكياً أكثر من كونه استراتيجياً، وكلما قلَّصت إيران المسافة بينها وبين PJAK كلما ازدادت المسافة بين PJAK والولايات المتحدة الأمريكية.

[24] عبدالله أوجالان، مانيفستو الحضارة الديمقراطية، المجلد الخامس، (القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية- دفاعاً عن الكرد المحصورين بين فكّي الإبادة الثقافية)، ترجمة زاخو شيار، الطبعة الثانية، ص 604.

القسم الخامس

مستقبل إيران

لكي تتوضح لدينا الرؤية بشكل جليّ عن مستقبل إيران من المفيد أن نسلط الضوء على نقاط القوة والضعف في مفاصل الكيان الحاكم في إيران، حيث أنَّ المستقبل السياسي لأي دولة يتوقف على نتائج التفاعل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية من جهة والموقف الشعبي والدولي منها، وكذلك تعتبر المشاريع السياسية ذات الطابع المذهبي التي تشكل جوهر استراتيجية النظام الحاكم في إيران ذات أثر كبير على مستقبله.

حقيقة قوة أيران:

تعتبر إيران دولة طائفية براغماتية أكثر من كونها دولة قائمة على أساس المواطنة والديمقراطية والعلمانية، حيث يمثل الحرس الثوري إلى جانب مؤسستي الحوزة الدينية والبازار (كبار التجار والملاكين ورجال الأعمال) مثلث القوة الذي ترتكز عليه السلطة في إيران، ومن الصعوبة القيام بأية تحولات في السياسة الخارجية والداخلية بدون موافقة ومساندة هذا المثلث الذي يمثل المرجعية الدينية ورأس المال والقوة العسكرية، حيث تتفاعل هذه المؤسسات من خلال تقاسم النفوذ والمصالح والصلاحيات.

لقد أستطاع النظام الإيراني تفادي الضغوط الداخلية بشكلٍ جيد، من خلال استغلال الدين في تفسير مفهوم المؤامرات التي تحاك ضده، وهذا يساعد أيضاً على تعزيز سلطته، حيث يسهل توجيه تهمة التعامل مع العدو إلى أي ناشط حقوقي أو سياسي أو صحفي معارض، كما إنَّ الاستقطاب السياسي بين التيارين المحافظ والإصلاحي، ووقوف المرشد الأعلى موقف المحايد نسبياً منهما في بعض الأحيان يخدم السياسة الداخلية الإيرانية، إلى جانب القبضة الأمنية المُحكمة عبر الحرس الثوري والباسيج والقوات الأمنية، وضمان ولاء رجال الأعمال والطبقة البرجوازية والدينية للأقليات له، بالإضافة إلى ضعف المعارضة وعدم توحدها.

أما خارجياً فقد أثبتت إيران عبر تدخلاتها في شؤون الدول الأخرى، بأنها قادرة على التدمير والتخريب والقتل أكثر من قدرتها على البناء وحماية المدنيين والسلام, فجميع أدواتها الخارجية من "فيلق القدس" التابع للحرس الثوري والحركات السياسية والميليشيات المسلحة التابعة لها، وبعثاتها الدبلوماسية والثقافية والدينية والتي حولتها إلى مراكز لجمع المعلومات ونشاطات استخباراتها, هي أدوات للتدمير وعدم الاستقرار، وهذا ما نلتمسه في المناطق الساخنة من الشرق الأوسط، في كلٍ من العراق وسوريا واليمن ولبنان والبحرين والسعودية. أما دولياً، فإيران متهمة بتدبير تفجير المركز الثقافي اليهودي في مدينة "بيونس آيرس"[25] الأرجنتينية، ومحاولة تفجير خطوط الوقود في مطار كنيدي[26]، ومحاولة إغتيال السفير السعودي السابق "عادل الجبير"[27] في واشنطن، كل ذلك

[25] الأرجنتين: إيران موّلت وحزب الله نفّذ تفجير المركز الثقافي اليهودي في العام 1994-
/https://www.lebanese-forces.com/2011/07/19/155452

[26] ترينيداد تسلّم أمريكا 3 مسلمين متّهمين بالتخطيط لتفجير مطار كينيدي-
http://edition.cnn.com/arabic/2008/world/6/25/trinidad.jfk/index.html

دون أن نتلمس أي دور إيراني بَناءْ على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، بل تسببت بالكثير من المآسي للكثير من الشعوب بمن فيهم الشعب الإيراني نفسه، وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من مشاكل الشعوب والدول، فهي تناقض ما تروّج له من أفكار ثورتها الإسلامية في حماية المستضعفين حول العالم.

إنَّ نجاح إيران في اختراق مجتمعات الشرق الأوسط، وتحقيق القوى المحسوبة عليها لإنجازات هامة على الصعيدين العسكري والسياسي، لا يعني نجاح الاستراتيجية الإيرانية الخارجية، فمشاكل المنطقة والثغرات الأمنية فيها هي نتيجة للمخططات الاستعمارية والإيديولوجيات القومية الشوفينية والدوغمائية الدينية التي نخرت في مجتمعات الشرق الأوسط لمئات السنيين، فما فعلته إيران هو التسلل عبر الفوضى التي تشهدها المنطقة وفرض نفسها كأمر واقع، ولكن كطرف في الصراع، وتكبدت الكثير من الخسائر المادية والبشرية.

وقد استغلت إيران غياب القوة الإقليمية المعادلة لها بعد إنهيار نظام "صدام حسين" عام 2003 م، إلى جانب كون تركيا ودول الخليج مشغولة بمشاكلها الداخلية، وهي غير مستعدة لمواجهة مفتوحة مع إيران بعكس النظام العراقي السابق, ومن الأمور التي ساعدت على التغلغل أيضاً حدة الصراعات الطائفية والدينية في المنطقة، وغياب إيديولوجية جامعة لشعوب المنطقة كبديل للذهنية القومية الشوفينية والدوغمائية الدينية، والتي تتحمل المسؤولية الرئيسية لمعاناة ومآسي شعوب المنطقة، وساعدت إيران في اللعب على وتر الخلافات المذهبية، بشكلٍ خاص بعد تراجع سلطات الدول وهيمنة حركات إسلامية راديكالية على العديد من المناطق وضعف تنظيم الحركات السياسية العلمانية والإصلاحية والديمقراطية، إلى جانب تشتت العديد من الجماعات والحركات السياسية والتبعية لجهات دولية ذات سياسة براغماتية.

وبالتالي يمكن تلخيص العوامل التي ساعدت إيران على التغلغل في الساحة الإقليمية، بسبب ما تعانيه تلك الساحة من غياب للديمقراطية وحقوق الإنسان، وغياب المشاريع التنموية، والفساد والبطالة والصراع المذهبي، والصراع على السلطة، والفقر والكبت الحضاري، واستغلال القضية الفلسطينية لتبرير الاستبداد، وطبيعة الاستراتيجية الأمريكية والروسية في المنطقة وغياب التفاهم بينهما، وعدم توفر إيديولوجية وطنية جامعة، وعدم وجود منافس إقليمي قوي للقوة العسكرية الإيرانية، والخلافات بين الدول الإقليمية، وغياب الاهتمام بالتعليم والتدريس والسياسة البراغماتية الفردانية للأنظمة الحاكمة. وإخلاص عملاء إيران لها، وخذلان أعدائها من قِبل حلفائهم، وضعف وتراجع ايديولوجيات الشرق الأوسط "القومية والدينية والمذهبية واليسارية"، والتمييز ضد الشيعة والشيعية فوبيا[28]. حيث إنَّ كثيراً من الشيعة يعتقدون إنَّ الاضطهاد المذهبي تجاههم مسوغً مشروع

[27] احباط محاولة اغتيال السفير السعودي بواشنطن-
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/10/111011_us_saudi_assassinate

[28] الخوف المرضي من الشيعة وعدم الثقة بهم وحتى العمل على ابادتهم بدأت دول الخليج والدول العربية المعتدلة بعقد صفقات اسلحة بمليارات الدولارات بالتزامن مع الاعلان عن مساعدات عسكرية لإسرائيل بمليارات الدولارات بهدف اعداد الدول العربية وإسرائيل لمواجهة إيران وحلفائها في المنطقة

للانقلاب على مجتمعاتهم. إلى جانب إنهيار الأنظمة وعدم وجود بديل قوي لها، وما ساعد النظام الإيراني أيضاً هي الحاضنة الشعبية الشيعية الناقمة على حكامها.

لاقت إيران متنفساً في تخفيف بعض العقوبات الاقتصادية بعد توقيع الاتفاق النووي مع (مجموعة 5+1) وهي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن "الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والصين وروسيا وفرنسا" بالإضافة إلى ألمانيا، بالإضافة إلى ضعف المعارضة السياسية الإيرانية، وانخفاض زخم العمليات العسكرية ضد النظام الإيراني من قبل المعارضة الداخلية من "عرب الأهواز والشيوعيون والكرد ومجاهدي خلق والبلوش".

إنَّ الذهنية الدوغمائية "القومية- الدينية" لأصحاب القرار في إيران دفعتها إلى اتباع سياسة دونكيشوتية، تتمثل بمعاداة الغرب والمسلمين من السُنة والكُرد، والسعي إلى إقامة كيان شيعي عالمي مركزه إيران أطلق عليه اصطلاحاً "الهلال الشيعي"[29] عبر تصدير أفكار قائد الثورة الإسلامية في إيران "الخُميني", لتمهيد الظروف الزمانية والمكانية من أجل ظهور الإمام الثاني عشر "المهدي"[30] المنتظر الذي سيقاتل جميع الكفرة، ويجعل الشيعة يحكمون العالم، ويقضي على الظلم المتمثل بالغرب والمسلمين السُنة والشيوعيين, وبموازاة ذلك تسعى إيران إلى إحياء الامبراطورية "الفارسية- الزرادشتية"، ولكن بزيّ "إيراني- شيعي". حيث ستحمل العدالة والمساواة إلى العالم.

القصد بالسياسة الدونكيشوتية، صراع إيران مع قوى خارجية أقوى منها بكثير، دون أن تدرك وقوعها في مستنقع نصبه لهم المخططون الاستراتيجيون الغربيون، فمن خلال متابعة السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، نجد أن استراتيجيتها تتمثل بتشتيت القوة الذكية لأعدائها وخصومها، المكونة من القوة الصلبة (العسكرية والاقتصادية) ومن القوة الناعمة، وبالتالي فإن الاستراتيجية الأمريكية تستهدف مثلث القوة لنظام الحكم في إيران، وهي مؤسسة الحرس الثوري وطبقة البازار، والمؤسسة الدينية، إلى جانب ذلك هناك سعي أمريكي إلى تعزيز قوتها الناعمة عبر استبدال مفهوم العدو "الإمبريالي الصهيوني" بالعدو "الإيراني الشيعي"، واستبدال صورة أمريكا الداعمة للأنظمة الاستبدادية بصورة أمريكا الداعمة للديمقراطية وللشعوب المضطهدة، وبنفس الوقت استخدام الفزّاعة الإيرانية للحصول على المزيد من التنازلات والمكاسب من أنظمة الحكم في دول المواجهة مع إيران، وكأنه إعادة بشكلٍ غير مباشر لدور إيران كشرطي في المنطقة ولكن بطريقة جديدة ومغايرة لنظام الشاه، وذلك على حساب الدول العظمى الأخرى كبريطانيا وفرنسا وروسيا.

---

[29] الهلال الشيعي مصطلح سياسي استخدمه الملك الأردني عبد الله الثاني بن الحسين للواشنطن بوست أثناء زيارته للولايات المتحدة في أوائل شهر ديسمبر عام 2004، عبر فيه عن تخوفه من وصول حكومة عراقية موالية لإيران إلى السلطة في بغداد تتعاون مع نظام الثورة الإسلامية بطهران و نظام البعث بدمشق لإنشاء هلال يكون تحت نفوذ الشيعة يمتد إلى لبنان. ورأى في بروز هلال شيعي في المنطقة ما يدعو إلى التفكير الجدي في مستقبل استقرار المنطقة، ويمكن أن يحمل تغيرات واضحة في خريطة المصالح السياسية والاقتصادية لبعض دول المنطقة.-ويكيبيديا، الموسوعة الحرة- الهلال الشيعي.

[30] يعتقد الشيعة الاثنا عشرية بأن محمد المهدي هو آخر أئمة اثنى عشر الذي تولى الإمامة بعد أبيه الحسن العسكري وقد ولد المهدي في 15من شعبان عام 255 هجري أي 874 ميلادي في مدينة سامراء شمال العراق وأمه نرجس زوج الحسن العسكري. محمد المهدي- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

إنَّ غض الأمريكيين النظر عن التمدد الإيراني في المنطقة، والامتناع عن دعم حلفائها بشكل كامل ضدها، إلى جانب الفوضى التي تشهدها المنطقة والتي كان لأمريكا يد في الكثير من مشاهدها، شجّع إيران ودفعها إلى التغلغل في المنطقة بزخم كبير وبطريقتها, أي نشر قواتها عبر "فيلق القدس" التابع للحرس الثوري الإيراني، والذي قام بتنظيم وتمويل وتسليح وتوجيه جميع الميليشيات الشيعية والقوى المتحالفة معها، في كلٍ من البحرين والسعودية واليمن وفلسطين ولبنان وسوريا والعراق وحتى في أفغانستان، حيث تورطت إيران بشكلٍ غير مباشر في معارك وأحداث سببت لها وللآخرين الكثير من الخسائر المادية والبشرية، كل ذلك أدى إلى تشتت القوة العسكرية الإيرانية في مناطق بعيدة عن إيران، الأمر الذي يُمكّن أجهزة الاستخبارات الأمريكية والغربية من مراقبتها ودراستها وجمع معلومات قيّمة عنها والتي تهدد بها إيران المصالح الغربية، إلى جانب إرهاق الاقتصاد الوطني الإيراني, وهذا ما يسبب تشتيت القوة الاقتصادية الإيرانية، بدعمٍ من العقوبات الاقتصادية والمالية والحظر التجاري عليها[31]، مما تسَبب بآثار سلبية على تمويل نشاطات إيران النووية وبرنامج الصواريخ البالستية المحلية الصنع، وشراء منظومات دفاع جوي من روسيا والصين، وتشكيل ضغط على طبقة البازار (كبار الملاكين والتجار ورجال الأعمال)، وارتفاع نسبة الفقر والبطالة، كما هو معلوم فإن الاستثمارات تتأثر كثيراً بالعقوبات الاقتصادية، وبما أن هذه الأمور تهم السلطة الإيرانية أكثر فإن أولوية التمويل هو لنشاطاتها العسكرية، الأمر الذي أدى إلى تأخر تنفيذ الكثير من المشاريع التنموية[32] التي يحتاج إليها المواطن الإيراني وغلاء الأسعار وازدياد نسبة الفقر.

كل هذه الأمور بالإضافة إلى غياب الديمقراطية والحقوق والحريات العامة، أدى وسيؤدي أكثر إلى زيادة نقمة الشعب على النظام الحاكم، مما سيدفع الأجهزة الأمنية والقمعية وبمباركة المؤسسة الدينية إلى زيادة عنفها ضد المواطنين والمعارضة لتشكل مع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها القوى التابعة لها في المناطق الساخنة من الشرق الأوسط سبباً لإضعاف وتشتيت القوة الناعمة الإيرانية.

وبالفعل نلاحظ نتائج ذلك في أواخر عام 2017م من خلال المظاهرات والاحتجاجات التي بدأت تندد بالأوضاع الاقتصادية والفساد المستشري في سائر الأجهزة والمؤسسات، وردد المتظاهرون شعارات ضد الرئيس الإيراني روحاني وضد آية الله علي خامنئي والحكم الديني وتدخل إيران في الشؤون الداخلية للدول الإقليمية، ووردت تقارير على أنَّ المتظاهرين كانوا يرددون شعارات مثل **"الناس يتسولون، ورجال الدين يتصرفون كالآلهة"** بينما ردد آخرون **"ليس لغزة، ليس للبنان، حياتي لإيران"[33]**، بسبب تفاقم نسبة الفقر خلال السنوات الأخيرة في إيران، حيث ارتفع المعدل الرسمي للبطالة بشكلٍ كبير وبلغت نسبة البطالة بين الشباب من سنّ 15 إلى 29 عاماً حوالي 27%، وهناك تقارير تشير إلى أنَّ قسماً كبيراً من الفقراء ينامون في

[31] العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيراً- إف ستيفان لارابي F . Stephen Larrabee ، عاليرظا نادر Alireza Nader - معهد أبحاث RAND للدفاع الوطني (تم تحضيرها للمجلس الوطني للاستخبارات).

[32] إستراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي- د.تاج الدين جعفر الطائي.

[33] المحتجون في إيران يواجهون "القبضة الحديدية"- http://www.bbc.com/arabic/middleeast-42522672

الشوارع وبين المقابر، وتشير تقارير أخرى إلى ازدياد عدد الأمهات اللواتي يضطررن لبيع أطفالهن في إيران بسبب الفقر واليأس وعدم القدرة على إعالتهم وانعدام الثقة بالسلطات والمنظمات غير الحكومية ومساعداتها، وبالتالي الوقوع في براثن تجارة الجنس والمخدرات وعصابات التسول[34].

إنَّ إضعاف القوة الذكية الإيرانية من خلال التفاعل بين المقاومة الشعبية والضغوط الدولية والسياسة القمعية للنظام الحاكم ستجعلها معرضة للانهيار والتمزق، وسيكون بمقدور الشعوب التعبير أكثر عن أفكارهم وأهدافهم، حيث ترفض شعوب إيران تلك المشاريع التي يروّج لها أصحاب السلطة في إيران بسبب التأثير السلبي للتدخلات الخارجية الإيرانية، وما جلبتها من ويلات على شعوب المنطقة التي تربطها صلة وثيقة مع بعض شعوب الإيرانية سواء أكانت مذهبية (السُنة) أو عرقية (الكرد والعرب وغيرهم).

أما بالنسبة لموقع إيران على خارطة الصراع الدولي يقول المفكر الأممي "عبدالله أوج آلان"[35] **"... إنَّ الحرب العالمية الثالثة حقيقة قائمة. ومحورها المركزي هو جغرافيا الشرق الأوسط وأوساطها الثقافية. والأحداث المُعاشة في العراق بصفته مركز تمركزِ الحرب العالمية الثالثة، إنما توضح بشكل كافٍ ووافٍ كون الحرب المندلعة فيه ليست معنيةً ببلدٍ واحد، بل بمصالح ووجود قوى الهيمنة العالمية أيضاً. ولا يمكن إنهاء هذه الحرب، إلا بشل تأثير إيران كلياً، وباستتباب الأمن والاستقرار في أفغانستان والعراق، وبإخراج كلٍّ من الصين وأمريكا اللاتينية من كونهما عنصر تهديد...".**

فبحسب المفكر الأممي "عبد الله أوج آلان" توجد حربٌ عالمية ثالثة، ولكن بشكلٍ أو بآخر، تتمثل بنقل الأزمة إلى ساحة أخرى وتولي وكلاء محليين للقتال، حيث يتولى كل طرف دعم حليفه (وكيله) عسكرياً ومالياً وسياسياً، وهذا ما نتلمسه في الحروب والصراعات الجارية في كلٍ من العراق وسوريا ولبنان واليمن والخليج ودولة إسرائيل وأفغانستان وأوكرانيا وغيرها، ومن الضروري إضعاف تأثير إيران التي تحولت إلى طرفٍ هام في المنطقة كونها حققت بعض المكاسب الملموسة على الأرض بتشكل كيانات قوية موالية لها، وتحقيق الأمن والاستقرار في المناطق الساخنة، وأصبح بمقدور إيران التدخل بشكلٍ فعّال في بعضٍ من المناطق الساخنة على الساحة الإقليمية، وهي أقرب ما تكون إلى التعصب الإسرائيلي لليهودية عبر تعصبها للمذهب الشيعي الاثني عشري، أي ترفض التعايش بشكل متساوي وطبيعي مع المجتمعات المختلفة عنها.

ومقارنة مع الدول الإقليمية فقد نجحت إيران في إثبات نفسها كقوة مستقلة بخلاف الدول الإقليمية من الدول العربية وتركيا وأفغانستان وباكستان وأرمينيا وأذربيجان وغيرها, وبقيت خارج الهيمنة الدولية نسبياً، مما أكسب أصحاب القرار فيها زخم معنوي والتفكير بجدية للتحول إلى قوة إقليمية ودولية كهدف استراتيجي بعيد المدى، فتمكنت إيران من الهيمنة تقريباً على أربعة عواصم

[34] الاتجار بالأطفال في شوارع طهران: http://www.dw.com

[35] عبدالله أوجالان، مانيفستو الحضارة الديمقراطية، المجلد الخامس، (القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية- دفاعاً عن الكرد المحصورين بين فكّي الإبادة الثقافية)، ترجمة زاخو شيار، الطبعة الثانية، ص428.

عربية وهي بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء، وكادت أن تسيطر على البحرين، واستطاعت إيران اختراق الطوق السياسي المفروض عليها عبر ثقلها الاقتصادي والسياسي والثقافي والعسكري والديني، ونجحت في فرض نفسها كطرفٍ يحارب الإرهاب المتمثل بتنظيم "داعش" والتقارب مع النظام التركي عبر المساومة على الورقة الكردية.

ومن ناحية أخرى يوجد في إيران تياران سياسيان، تشهد العلاقات بينهما خلافات تتصاعد في بعض الأحيان وتخف في أحيانٍ أخرى، فالتيار المحافظ هو الطرف المتشدد الراديكالي الذي يسعى إلى الهيمنة وتنفيذ مشاريع سياسية وعسكرية خارج الحدود الإيرانية، وتلقى اهتماماً من المرشد الأعلى، بينما التيار الإصلاحي هو الطرف المعتدل البراغماتي، ويسعى إلى محاربة الفساد وتحقيق المزيد من الديمقراطية ورفض الدخول في صراعات إقليمية خارج الحدود الإيرانية، وبشكلٍ عام يختلف التياران في أمور سنّ القوانين وتفسير الفقه الشيعي وبنود الدستور، والاختلاف على الصلاحيات ومراكز النفوذ. ويلعب "المرشد الأعلى" دور الوسيط بينهما، وفق منطق الديالكتيك، ولكنه في الكثير من الأحيان ينحاز إلى التيار المحافظ أكثر، للحفاظ على سلطة وولاية الفقيه إذا تهددت، ومن الممكن أن تتطور الخلافات بين التيارين إلى فوضى يصعب السيطرة عليها كما حدث في الثورة الخضراء[36] عام 2009م بسبب تزوير نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية بين "أحمدي نجاد" و"مير حسين موسوي"، والتي تم إسكاتها بتحريضٍ مباشر من "المرشد الأعلى".

نقاط ضعف إيران:

تعاني إيران من الكثير من نقاط الضعف منها:

- من ناحية القوة الناعمة:

1. تعاني إيران من عدة تناقضات، فنظامها ثيوقراطي مع وجود دستور مكتوب، ونظام استبدادي مع انتخابات عامة بخيارات محدودة، ونظام يدعي بالثورية ويقمع مظاهرات المعارضة، ويوجد تياران، محافظ (أصولي متشدد راديكالي)، وإصلاحي (براغماتي)، وتوجد مؤسسات منتخبة وأخرى معينة، مع تسيُّس المذهب الشيعي.
2. اللغة الفارسية ليست مرغوبة لدى الشعوب الأخرى مقارنة باللغات الأخرى بما فيها اللغة العربية.
3. الطقوس الرهيبة (المازوخية) التي يتم إحيائها في المناسبات الدينية الشيعية.
4. عدم القدرة والرغبة على احتواء المعارضة الديمقراطية وحتى المسلمين السُنة والقوميين العرب.
5. ازدواجية الموقف الإيراني من أحداث المنطقة، مما يطعن في مصداقيتها وعدم وجود رادع أخلاقي، كما يحدث في المناطق الساخنة التي تتدخل إيران فيها.

[36] العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيراً- إف ستيفان لارابي F . Stephen Larrabee ، عاليرظا نادر Alireza Nader - معهد أبحاث RAND للدفاع الوطني (تم تحضيرها للمجلس الوطني للاستخبارات).
"الثورة الخضراء" في إيران وموقف البيت الأبيض-
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_8111000/8111545.stm

6. السياسة البراغماتية الإيرانية على أساس إيديولوجية نظام الولي الفقيه، وعدم القدرة على التطبيع مع الكثير من الدول.

7. عدم قدرة إيران على إقناع الكيانات الإقليمية والدولية بقبولها كصديقٍ محايد على غرار الهند وكازاخستان وغيرها.

8. عدم الرغبة في إقناع المذاهب الإسلامية الأخرى بالجلوس على طاولة واحدة والتفاهم في إطار الأمة الإسلامية.

9. غياب مبادئ الديمقراطية وحقوق الشعوب غير الفارسية، وإعدام الكثير من المواطنين في جنايات بحسب القانون الإيراني سببها النشاط السياسي المعارض أو الفقر على الرغم مما تمتلكه إيران من ثروات.

10. دعم إيران الكامل لحلفائها في المناطق الساخنة في الشرق الأوسط، والذين يتسببون بتجاوزاتٍ خطيرة لحقوق الإنسان من مجازر وتهجير وتعذيب وإعتقالات وإغتيالات وتدمير وحرق القرى والمساجد[37] والتسبب بحصارٍ كما في اليمن، والقتل على الهوية، واشتراك عناصر من الحرس الثوري الإيراني في حروبٍ خارجية بشكلٍ غير رسمي.

11. الدعم الإيراني الرسمي لحركات مصنفة كحركات إرهابية كـ "حزب الله" وكتائب "الشهيد عبد الله عزام" الجناح العسكري لحركة حماس وبعض الميليشيات الشيعية في العراق وسوريا والخليج.

12. إنَّ الشعب الإيراني يعاني من نظام الدولة الموازية والعميقة، التي تتحكم بمفاصل الدولة الإيرانية عبر مؤسسات فرعية تتلقى اهتمام أكثر من المؤسسات الحكومية الرسمية، فمثلاً هناك وزارة الثقافة الإيرانية وهناك منظمة "الثقافة والإرشاد"[38] التي تتبع مباشرة للمرشد الأعلى، وصلاحياتها أوسع من صلاحيات وزارة الثقافة، وتتلقى التمويل والاهتمام الأكبر، وهناك الجيش الإيراني والحرس الثوري الإيراني، فهناك تنافسٌ بين الجيش والحرس الثوري الإيراني على الميزانية والتسليح[39] فمثلاً تم عزل قائد الجيش الجنرال "حسن فيروز آبادي" وتعيين "محمد باقري" من الحرس الثوري مكانه، وهناك أيضاً رئيس الجمهورية والمرشد الأعلى.

13. تحاول إيران الترويج لديمقراطيتها ذات الطابع الإسلامي الشمولي، كما يفعل نظام "أردوغان"، كبديل للديمقراطية الغربية، فمن المعروف أنَّ الديمقراطية الإيرانية وجيشها وسياستها

---

[37] اتهم تقرير لمنظمة العفو الدولية (آمنستي) ميليشيات عراقية شيعية بخطف وقتل العشرات من المدنيين السنة في الشهور القليلة الماضية. العفو الدولية: ميليشيات شيعية تقتل المدنيين السنة في العراق.... وشمل التقرير تصريحات لمسؤول عراقي رفض الإفصاح عن اسمه، وأكد أن "الميليشيات في معظمها يخطفون السنة، لأنه من السهل القاء تهمة الارهاب عليهم، كما أنه لا يمكن لأي شخص القيام بأي شيء تجاه هذا الموضوع". وأفاد مسؤول عراقي آخر ، رفض الافصاح عن اسمه ايضاً أن "الرجال السنة ينظر اليهم بانهم من داعمي الإرهاب، كما أن العديد قضوا بسبب "الانتقام الأعمى". http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/10/141013_shia_killing_iraq_sunni

[38] جهاد عودة، مقدمة في الدراسات الاستراتيجية الشرق أوسطية. ص457.

[39] تمتلك قوات الحرس الثوري كافة صنوف الأسلحة ويتبع لها قيادة متخصصة للقوات البرية والبحرية والجوية، وجهاز استخبارات خاص يرتبط بقيادة الحرس الثوري وبمكتب المرشد الذي يشرف عليه مباشرة. كما تمتلك شبكة كاملة من مصانع الذخيرة والأسلحة التي تعمل على تزويد قوات الحرس الثوري بالأسلحة والعتاد الحربي وتطوير بعض الأسلحة والذخائر، وخصوصاً الصواريخ متوسطة وبعيدة المدى. كما يتمتع الحرس الثوري بميزة انتقال التجنيد الإلزامي له بدلاً من الجيش النظامي، وحشد المتطوعين من قوات التعبئة الشعبية(الباسيج) في صفوفه.
القوي السياسية في المجتمع الإيراني- المعهد المصري للدراسات.

الداخلية والخارجية موالية للمرشد الأعلى، أي لشخص أو لنظام "أوليغارشي[40]" وليس لخدمة ومن أجل الشعب، كما يرى المفكر الأممي "عبدالله أوج آلان" الذي يقول[41] **"... فكل مساعي الأوليغارشية الفارسية تنصب في استخدام أرضية الثورة المناوئة للحداثة (المضادة للرأسمالية) كسلاحٍ فتاك ضد قوى الهيمنة الغربية، بغية انتزاع المصادقة والشرعية للتربع في مكانة مغالى فيها ضمن توازنات الدول القومية في الشرق الأوسط..."**، وبالتالي هناك غياب للهوية الوطنية، فالديمقراطية الإيرانية لا تتعدى حدود الطائفة الشيعية، وكل خارج عن ذلك الكيان لا يشمله تلك الديمقراطية، بعكس الديمقراطية الحقيقية التي تعني إدارة الشعب لمؤسساته التشريعية والتنفيذية والقضائية، وما يناقض مزاعم الديمقراطية للنظام الإيراني دعمه لأنظمة وكيانات استبدادية وشمولية وشوفينية بعيدة كل البعد عن الديمقراطية، كالنظام السوري والجناح السياسي والعسكري الموالي لها في الحكومة العراقية؛ ويؤكد المفكر الأممي "عبد الله أوج آلان" على ذلك[42] **"... فالثقافة الإيرانية ضمن عراك دائم ومنذ البداية مع الحداثة الرأسمالية عموماً والدولتية القومية خصوصاً. وهي تقاوم كل هذه العناصر. ومنذ الآن تعي الشعوب الإيرانية أنه حتى المذهب الشيعي المفروض عليها كظاهرة محلية وتاريخية للغاية هو قوموية خالصة، ونسخة مشتقة من الحداثة الرأسمالية، وقناع أفرغ الثورة الإيرانية الإسلامية من فحواها، وبناء على ذلك تقوم تلك الشعوب بالانتفاض والعصيان...."**.

14. على الرغم من الايديولوجية الدينية التي تروج لها النظام في إيران، إلا أنه لا يغيب عنها التعصب للقومية الفارسية، عبر تعزيز مسميات الخليج الفارسي واللغة الفارسية وإحياء عيد النوروز الفارسي واعتماد الشهور الفارسية، والسعي لانتزاع المرجعية الدينية[43] الشيعية من العرب في "النجف وجبل عامل". كما أنَّ أبرز الأبحاث حول القبائل العراقية[44] والتي تستند إلى معلومات تم جمعها بين الحربين العالميتين، تذكر بشكل متكرر روايات حول ارتباط الشيعة والسنّة بجذور منحدرة من قبائل وعشائر شبه الجزيرة العربية.

15. صعوبة التوائم بين متطلبات اليونسكو والمفاهيم الثورية التي تجسد أفكار "الخُميني" فيما يخص المناهج العلمية والتعليم.

16. عدم القدرة على تفريس كافة المؤسسات العسكرية والأمنية، وتولي أبناء القوميات غير الفارسية للمناصب العسكرية والتي لا تدين بالولاء للقومية الفارسية.

---

[40] الأوليغاركية Oligarchy (أحيانا: الأوليغارشية) أو حكم القلة هي شكل من أشكال الحكم بحيث تكون السلطة السياسية محصورة بيد فئة صغيرة من المجتمع تتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكرية.... حكم الأقلية – ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

[41] عبدالله أوجالان، مانيفستو الحضارة الديمقراطية، المجلد الخامس، (القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية- دفاعاً عن الكرد المحصورين بين فكّي الإبادة الثقافية)، ترجمة شيار زاخو، الطبعة الثانية، ص581..

[42] نفس المرجع السابق. ص597.

[43] المرجعية الدينية هي مفهوم شيعي معناه رجوع المسلمين الشيعة إلى من بلغ رتبة الاجتهاد والعلم (على خلاف في اشتراط الأخيرة) في استنباط الأحكام الشرعية، ومن أصبح مؤهلاً لمنصب الإفتاء وأصدر آرائه في الأحكام الفقهية في كتاب يسمّى الرسالة العملية يعبّر عنه بـ (المرجع الديني) أو (آية الله العظمى) في المصطلح الشيعي. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

[44] العرقية، الفدرالية، وفكرة المواطنة الطائفية في العراق: تحليل نقدي بقلم "رايدر فيسار" باحث في المعهد النرويجي للشؤون الدولية ورئيس تحرير الموقع الالكتروني www.historiae.org الخاص بالعراق.

17. الصعوبات الديموغرافية، حيث أن أربعة دول فقط لديها أغلبية شيعية وهي "إيران وأذربيجان والبحرين والعراق" وتعد المجموعات الشيعية أيضًا من أكبر المجموعات الطائفية الموجودة في لبنان.

18. وجود إيديولوجيا منافسة لإيديولوجية الثورة الإسلامية، وتلقى قبولاً من شعوب المنطقة والديمقراطية الغربية، مثلاً إيديولوجية "فلسفة الأمة الديمقراطية" التي قدمها المفكر الأممي "عبدالله أوج آلان" كبديل للإيديولوجية القومية والدوغمائية الدينية وإلغاء سلطتهما، والتي تحقق بذلك العيش المشترك بين شعوب الشرق الأوسط، بعد أن فرقتهم الإيديولوجية القومية والدوغمائية الدينية.

19. مع تقدم التكنولوجيا والاتصالات ظهر جيل جديد من الشباب الإيراني لم يعايش ثورة الخميني أو يشترك فيها، وهذا الجيل بحسب الطبيعة البشرية يسعى إلى الحرية والتغيير والمزيد من التنمية الاقتصادية والبحث عن المعرفة، حيث أن حوالي 60% من سكان إيران هم تحت سن الخامسة والعشرين[45].

20. صعود التيار الإصلاحي وتحوله إلى منافس حقيقي للتيار المحافظ وأصبح قادراً أكثر من قبل على حشد أنصاره والاحتجاج، كما أن الرد العنيف من قبل السلطات يزيد من النقمة الشعبية ويقلص من حجم حاجز الخوف من النظام وأجهزته الأمنية وازياد المسافة بين التيارين الإصلاحي والمحافظ[46].

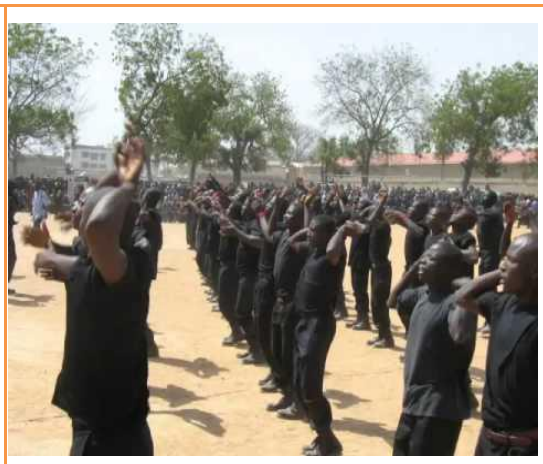

بعض طقوس الشيعة وممارسات نظام ولاية الفقيه

- من ناحية القوة الصلبة:

1. الجيش الإيراني ليس جيشاً وطنياً، بل هو خاضع لولي الفقيه، فمنذ الإمبراطورية الفارسية الأخمينية والساسانية والصفوية وحتى عصر حكم ولاية الفقيه, كان الجيش خاضعاً دوماً

[45] إيران ثورة في انتعاش. د.زيار، كراتشي, باكستان, 2000م، تقديم: الن وودز.
https://www.marxist.com/languages/arabic/iran_intro.html
[46] نفس المرجع السابق.

لشخص الحاكم، سواء أكان الشاه أو ولي الفقيه، وعلى الرغم من قوة جيوش الأنظمة التي تعاقبت على حكم الجغرافية الإيرانية، إلا أنها لم تستطع الحفاظ على نفسها، حيث تعرضت إما لغزو خارجي أو لانقلاب داخلي، كون الجيش لم يكن وطنياً بل يتبع لأشخاص معينين مباشرة.

2. الخطاب المعادي لإيديولوجيات الشعوب الأخرى، والتهديدات المستمرة للمصالح الغربية في الخليج والشرق الأوسط، الأمر الذي يقلق دول العالم، فمثلاً تهدد إيران بإغلاق "مضيق هرمز" في الخليج، كأداة ردع ضد المصالح الأمريكية والغربية، إلا أن هذا الإجراء سيتعدى تأثيره إلى غالبية دول العالم بما فيها الدول الصديقة لإيران، وتضرر إيران نفسها، فعبر هذا المضيق يمر حوالي 90% من نفطها و80% من نفط المنطقة إلى العالم، فهي تؤمن 40% من حاجة العالم للنفط[47]، وفي حال إغلاقه ستزداد أسعار النفط عالمياً بشكلٍ كبير، مما يحتمل تشكل تحالف عالمي ضدها، والأمر نفسه بالنسبة لبرنامجها النووي والصاروخي الذي يقلق الكثير من الدول.

3. وجود العشرات من غرف العمليات لقوى تعاديها إيران، تعمل على مدار الساعة للبحث عن الوسائل التي يمكن من خلالها لجم إيران وحتى ضربها وإضعافها، مما يعكس ذلك سلباً على الوضع الداخلي الإيراني والوضع الإقليمي.

4. عدم القدرة على إنشاء قواعد جوية وصاروخية في عددٍ من الدول المتحالفة معها، وقلة الكفاءات القتالية بين الأفراد وضعف التخطيط الحربي بين القيادات، ويدل على ذلك الخسائر البشرية والمادية لحلفائها في سوريا والعراق واليمن، وأيضاً كثيراً ما يضطر كبار الجنرالات الإيرانيين إلى الاشتراك في المعارك الجانبية، إلى جانب ضعف البرامج والدورات التدريبية والتثقيفية العسكرية وعدم المشاركة بمناورات عسكرية مع دولاً أخرى والاستفادة من خبراتها (أحياناً تجري المناورات مع روسيا بشكلٍ ضعيف وقليل)، وعدم القدرة على قمع المعارضة الداخلية المسلحة لها التي تنفذ عمليات ناجحة من وقت إلى آخر.

5. يوجد عدد من الحركات المعارضة والمسلحة في إيران، والتي إذا تلقت الدعم والتمويل والتسليح المناسب سيكون لها تأثير قوي على سياسة النظام الإيراني.

6. التأثير الكبير للعقوبات الاقتصادية والمالية وحظر الأسلحة المفروض عليها، كما إنَّ إيران لا تستطيع شن حملة عسكرية ناجحة ومثمرة للسيطرة على أراضٍ أجنبية أو تدمير معدات عسكرية حساسة أو بنية تحتية للعدو، فقد وصفت وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" العقيدة العسكرية الإيرانية بأنَّها مبنية على أسس دفاعية ورصد المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية لدى أعدائها، كما إنَّ الأسلحة الإيرانية تقليدية وتفتقر إلى الدقة، وترسانتها الحربية المتوفرة قديمة، تعود إلى أيام الشاه، بالإضافة إلى عدم التزود بأسلحة دقيقة ومعدات إلكترونية حديثة وبخاصةٍ القوات الجوية، إلى جانب عدم توافق الأسلحة والصواريخ التي تمتلكها إيران مع حجم التهديدات الخطيرة التي يطلقها القادة الإيرانيين وحجم القوة العسكرية لخصومها.

7. سعي دول المنطقة إلى زيادة دفاعاتها وتخصيص ميزانية كبيرة لذلك وشراء أسلحة أكثر تطوراً، فمثلاً حجم الإنفاق الدفاعي السعودي يقترب من 10 أضعاف ميزانية الدفاع الإيرانية[48]،

[47] للمزيد راجع كتاب: استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي- د.تاج الدين جعفر الطائي، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع (دمشق)، 2013.

[48] بالأرقام...مقارنة بين الجيشين السعودي والإيراني- Sputnik Arabic 15.11.2017

إلى جانب عقد اتفاقيات للتعاون الدفاعي بين كل من "الكويت والبحرين وقطر وعُمان" من جهة ومع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى عام 1991م، ووقعت الإمارات العربية المتحدة اتفاقية مماثلة عام 1994م، واتخذت السعودية تدابيراً مماثلة ولكن بشكل غير رسمي، وهناك تقارير تنسب إلى جهاز "الموساد" تفيد بشراء السعودية لرأسين نوويين عبر وسطاء باكستانيين[49].

8. ضعف قوة إيران من ناحية الحرب الإلكترونية، وعدم قدرتها على مواجهة نشر فيروسات إلكترونية تسبب خللاً في بعض الأنظمة الإلكترونية الحساسة لبرامجها الاستراتيجية، كـ "فيروس الدودة" (ستوكس نت[50]) الذي سبب عطلاً في العشرات من أجهزة الكمبيوتر لبرنامج إيران النووي. إلى جانب ضعف أنظمتها الإلكترونية في الصمود في أي حربٍ الكترونية مستقبلية مع دول أكثر تطوراً منها في هذا المجال، وقد أشارت العديد من المصادر إلى امتلاك الأمريكيين القنبلة الكهرومغناطيسية[51] وقنبلة التعتيم[52] والتي طورتها كوريا الجنوبية أيضاً كسلاح لشل قدرة كوريا الشمالية.

---

https://arabic.sputniknews.com/military/201711151027547289-%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A/

[49] للمزيد راجع كتاب: استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي- د.تاج الدين جعفر الطائي، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع (دمشق)، 2013.

[50] ستوكسنت أو ستكسنت (بالإنجليزية: Stuxnet) هو دودة حاسوب تصيب نظام الويندوز ويُعتقد أنه من صنع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. ويكيبيديا الموسوعة الحرة. وقد صمم الفيروس خصيصاً لاختراق أنظمة التحكم والحصول على البيانات من إنتاج شركة سيمنز والتي تستخدم في العادة لإدارة إمدادات المياه وحفارات النفط ومحطات الكهرباء وغيرها من المنشآت الصناعية، ويمكن للفيروس أن ينتقل عبر بطاقات الذاكرة ومن نظام إلى آخر دون الحاجة للأنترنت- صحيفة الوسط البحرينية - إيران تؤكد تعرضها لـ «إرهاب إلكتروني» -العدد: 2942 | الأحد 26 سبتمبر 2010م.

[51] القنبلة الكهرومغناطيسية (بالإنجليزية: electromagnetic bomb) أو القنبلة الإلكترونية هي سلاح تهدف إلى تعطيل الأجهزة الإلكترونية من خلال النبضة المغناطيسية الكهربائية الكبرى (النبض الكهرومغناطيسي) التي يمكنها التداخل مع الأجهزة الكهربائية / والإلكترونية ونظم تشغيلهم لإلحاق أضرار فيهم وإصابتهم بالتلف. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

[52] قنبلة التعتيم وتسمى أيضاً قنبلة الجرافيت" طورتها وكالة تنمية الدفاع الكورية الجنوبية، وهي تعمل عن طريق نشر شعيرات كربون الجرافيت المعالجة كيميائيًا على المرافق الكهربائية لخلق ماس كهربائي وتعطيل شبكة الكهرباء. استخدمتها الولايات المتحد الأمريكية ضد العراق في حرب الخليج 1991 -1990 واستخدمها الناتو NATO ضد صربيا عام 1999.

كوريا الجنوبية: جاهزون لتطوير "قنبلة تعتيم" يمكن أن تشل أنظمة الطاقة في بيونغ يانغ.

https://www.youm7.com/story/2017/10/8/%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D8%A7%D9%87%D8%B2%D9%88%D9%86-%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1-%D9%82%D9%86%D8%A8%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D9%8A%D9%85-%D9%8A%D9%85%D9%83%D9%86-%D8%A3%D9%86-%D8%AA%D8%B4%D9%84-%D8%A3%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9/3447793

9. خوض حرب نفوذ مع كلٍ من السعودية وتركيا، وما ينجم عنه من تشتيت لقوتها الذكية، كما في أزمة سوريا ولبنان والعراق واليمن ومصر وبحرين، إلى جانب الوجود العسكري الروسي في سوريا، والذي يعيق إيران من التمدد عسكريا داخل سوريا بحسب رغبتها، واحتمال لجوء النظام السوري إلى الروس في حال رفضه الهيمنة الإيرانية، فالعلاقات السورية- الإيرانية في التسعينات والثمانيات كانت علاقات استراتيجية "ندية ومتوافقة"، أما في ظل ضعف النظام السوري بعد الأزمة السورية عام 2011 تسعى إيران إلى الهيمنة على هذا البلد وإيجاد حالة تماس مع دولة إسرائيل، والوصول إلى الساحل الشرقي للبحر المتوسط.

10. القلق المستمر من ضربة عسكرية إسرائيلية لمنشآتها النووية على غرار تدمير المفاعل النووي العراقي، وإمكانية اشتعال حربٍ شاملة ضدها في حال استهدافها للمصالح الأمريكية.

11. الاعتماد على ميليشيات تعتمد على تكتيكات حرب العصابات لاستهداف مصالح أعدائها، وبنفس الوقت فإن أكثر ما يقلق إيران تعرضها لحرب عصابات منظمة بشكل جيد داخل أراضيها، من قبل المعارضين للنظام الإيراني، وفي حال تسلح تلك الحركات بأسلحة مشابهة لتلك الأسلحة التي تمتلكها الميليشيات الشيعية سيحدث تطور نوعي، حيث أن تماسك الجبهة الداخلية هشة، نظراً لكثرة المكونات وغياب الحريات وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى وجود حركات مسلحة تشكلت كرد فعل تجاه السياسة القمعية لنظام ولاية الفقيه.

12. تصنيع الصواريخ البالستية البعيدة المدى وتطويرها لتصل إلى أبعد مدى والبحث المستمر من أجل زيادة دقتها، إن ما يقلق إيران أكثر هو تعرضها لزخات من ضربات صاروخية من قبل خصومها، فالدول المواجهة الرئيسية "الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل والسعودية وباكستان والإمارات" تمتلك صواريخ بعيدة المدى وذات فعالية كبيرة من حيث الدقة وقوة التدمير وكثافة الضربة، بالإضافة إلى قوات جوية كبيرة حيث تمتلك السعودية 790 طائرة حربية مقابل 477 طائرة حربية تمتلكها إيران[53]، ونفس الأمر بالنسبة لباكستان، وعدم قدرة إيران على شن ضربة استباقية ضدهم، نظراً لوجود مراكز إنذار مبكر متطورة تابعة للقيادة الأمريكية الوسطى في الخليج، كما إنَّ الدولتين "باكستان" و"إسرائيل" تمتلكان أسلحة نووية.

13. تسعى إيران إلى تطوير البرنامج النووي والسعي لامتلاك أسلحة نووية، وهذا يشكل كابوس أيضاً لها في نفس الوقت، حيث أنَّ حجم التحصينات العسكرية التي تبنيها إيران لمواقعها الإستراتيجية، والتي يحتمل أن تكون أهدافاً عسكرية محتملة، يستوجب استخدام أسلحة استراتيجية خارقة، وفعلاً يمتلك الجيش الأمريكي والبريطاني والإسرائيلي تلك الأسلحة، كما إنَّ تدمير المفاعلات النووية الإيرانية سيشكل كارثة للشعوب الإيرانية ولشعوب المنطقة[54]، قد يستمر تأثيرها

---

[53] بالأرقام...مقارنة بين الجيشين السعودي والإيراني- Sputnik Arabic
https://arabic.sputniknews.com/military/201711151027547289-%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A/

[54] يحتاج تسرب أي إشعاع نووي حتى يبلغ دول الخليج إلى ساعات كما هو حال دولة الكويت الأقرب للمفاعل الإيراني، وتأتي المملكة العربية السعودية ثانياً حيث تحتاج الإشعاعات إلى نحو ثلاثة أيام للوصول إليها، وفي قرابة ستة أشهر قد

لعشرات السنين، كالتأثيرات الخطيرة التي خلفها انفجار مفاعل "تشرنوبل" في أوكرانيا والمفاعل النووي العراقي الذي ضربته إسرائيل، وبالتالي فإن المفاعلات النووية تشكل نقطة ضعف لإيران يصعب حمايتها وتحتاج على الكثير من التكاليف.

السيناريوهات المحتملة لنتائج السياسة الإيرانية الداخلية والخارجية ومشاريعها.

لقد انهارت أنظمة الحكم التي قامت على الجغرافية الإيرانية على الرغم من امتلاكها جيوشاً قوية، وكان السبب الرئيسي لذلك الفساد والاستبداد وغياب الهوية الوطنية والصراع على السلطة، كان آخرها انهيار الدولة البهلوية عام 1979م، وقيام نظام جديد بحماسة ثورية وذات صبغة راديكالية، وتميز هذا النظام الجديد بالنشاط والعمل بفاعلية كبيرة، واستطاع خلال فترة زمنية أن يتحول إلى قوة مؤثرة في الشرق الأوسط، على الرغم من الحظر الدولي المفروض عليه، وخوضه لحرب طويلة مع النظام العراقي السابق (الحرب العراقية- الإيرانية) في فترة الثمانيات، ووجود العشرات من المنظمات المعارضة له، وقد لعبت مؤسسة "ولاية الفقيه" التي أنشأت من قبل الشخصية الكاريزمية "آية الله الخُميني" دوراً جوهرياً في بلورة نظام السلطة الجديد في إيران وارتبطت باسمه، حيث تحول "الخُميني" إلى "الأب الروحي" و"المرجع الفكري" لأنصاره من الشيعة حول العالم، وعلى الرغم من قوة إيران ودورها المؤثر إلا أنها تعاني من عدة ثغرات سياسية وأمنية وعسكرية، قد يستغلها خصومها من أجل خلق حالة من الفوضى داخل النظام الجديد وإضعافها، فمثلاً بعد وفاة "الخُميني" أصابت مؤسسة "ولاية الفقيه" بالوهن وفقدت بعضاً من بريقها، حيث لم يستطع خليفته "علي خامنئي" أن يستمر بالسلطة بنفس الأسلوب الذي كان يتبعه

تعم الاشعاعات عدداً من الدول العربية كمصر وسوريا والأردن والعراق ولبنان واليمن ودول أخرى كأفغانستان وباكستان وصولاً إلى تركيا.

ومن الوارد جداً أن يتسبب أي تسرب في تشوه وتغير الأجنَّة البشرية في الدول التي يصل إليها بالإضافة إلى انتشار أصناف عدة من مرض السرطان، أبرزها سرطان الدم، وهو ما يهدد حياة الإنسان بشكل مباشر في المجتمعات المحاذية للمفاعل النووي، بغض النظر عن كونه للأغراض السلمية أو للعسكرية.... الكويت الدولة الأكثر تأثرا في حال حدوث تسرب من مفاعل بوشهر الإيراني- https://alsafatnews.net/?p=103055

"الخُميني" في ظل وجود العديد من المنافسين لهذا المنصب، وهذا يذكرنا بالخلاف السياسي الذي أصاب الخلافة الإسلامية بعد وفاة "النبي"؛ إلى جانب صعود التيار الإصلاحي البراغماتي وضغطه من أجل حصول منصب رئاسة الجمهورية على المزيد من الصلاحيات، وقد طفت تلك الخلافات على السطح في العصيان المدني الذي شهدته إيران عام 2009م على خلفية الاتهامات بتزوير الانتخابات، حيث أطلق على هذا الحراك الشعبي اسم "الثورة الخضراء"، بالإضافة إلى الضغط الذي تشكله العقوبات الغربية على إيران، الأمر الذي يمكن أن يضع البراغماتيين الإيرانيين والذين تحولوا إلى قوة مهمة في إيران والمحافظين الراديكاليين على مفترق طرق، قد تتسبب بأزمة حقيقية في المستقبل، أما بالنسبة "للحرس الثوري الإيراني" والذي أصبح رأس الحربة لنظام "ولاية الفقيه" فهو ليس قوة وطنية، وإذ تهيمن عليه إيديولوجية متطرفة، وهذا يعني أن عملية صنع القرار فيه تتم على أسس أيديولوجية وليست علمية ووطنية، كما أن الحماس الأيديولوجي يصاب بالوهن دائمًا نتيجة للتحول المؤسساتي المطرد[55].

إنَّ عدم قدرة النظام الحاكم على حلّ خلافاته الداخلية السياسية والتقارب مع المعارضة الداخلية أو إنهائها، والسجل الحافل بانتهاكات حقوق الإنسان، ودعمها لأنظمة وكيانات لا تولي أي أهمية لحقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية ومتورطة في أعمال ترقى إلى جرائم حرب، والسعي إلى تصدير أفكارها الطائفية الراديكالية تحت مسمى تصدير "الثورة الإسلامية" ضمن محيط مختلف عنها مذهبياً وأيديولوجياً وغير ذلك، كل هذا يشكل مبرراً ومسوغاً لإقامة جبهة جديدة ضد هذا النظام، ومن خلال متابعة الأحداث في المناطق الساخنة من الشرق الأوسط، نجد هناك إعادة ترتيب للأوراق في الشرق الأوسط، وإعادة النظر في الاستراتيجيات، فمثلاً التشتت الإيديولوجي للسُنة حول العالم سبب لهم الكثير من المآسي والويلات، حيث ظهرت تنظيمات سُنية قوية على الساحة الدولية وانشأت كيانات موالية لها، إلا أن تطرفها والعداء الأعمى للعالم الغربي وخوض حربٍ ضارية معه ومع الشعوب الأخرى أدى إلى تكاتف القوى العالمية للقضاء عليها واضعافها، إلا أنَّ تتابع الأحداث في المنطقة تشير إلى محاولة المخططين الاستراتيجيين الغربيين إلى التأثير في ذهنية وعاطفة غالبية شعوب الشرق الأوسط وبشكلٍ خاص "السُنة "، عبر استبدال العدو "الإمبريالي الإسرائيلي" بالعدو "الإيراني الشيعي"، وغض النظر عن معاناة السُنة والظروف القاسية التي يعيشونها، بعد تهجيرهم وتعرضهم للمجازر، والسكن في مخيمات اللجوء بسبب المتشددين الشيعة والسُنة، إلى جانب احداث فوضى في المنطقة عبر قلب أنظمة الحكم وخلط الوضع السياسي وكسر شوكة الأنظمة السُنية، بالإضافة إلى إمكانية زيادة الدعم المقدم للإدارة الذاتية الديمقراطية وقوات سوريا الديمقراطية QSD في روج آفا- شمال سوريا التي تتبنى "ايديولوجية الأمة الديمقراطية" والتي تتطور كحلٍ في منطقة الشرق الأوسط في كلٍ من "إيران والعراق وتركيا وسوريا"، حيث تطرح نفسها كبديل لذهنية القومية الشوفينية والدوغمائية الدينية، الأمر الذي يرسخ العلمانية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

[55] للمزيد انظر: كينيث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني... نشأته وتكوينه ودوره، الناشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث.

وتشير بعض الدراسات[56] إلى استمرار الصراعات الطائفية في المنطقة خلال السنوات القادمة، ولا سيما الصراع الشيعي- السنّي الذي أصبح سمة بارزة من سمات المشهد في الشرق الأوسط، مترافقة بتحول كل من المملكة العربية السعودية وإيران بدرجة أكبر إلى مركزين لاستقطاب ورعاية الفاعلين في هذا الصراع، حيث سيحاول المستفيدون من الفتنة الطائفية حشد المجتمعات المحلية حول الطائفة، والتنافس مع الآخرين الذين سيسعون لحشد الجماهير حول الهويات الوطنية والديمقراطية اللذين سيتحددان بحسب السلطة القائمة، ومن المتوقع أن تلعب كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا دوراً أكبر في الاستقرار الإقليمي بحسب مصالحهما، أي منع تطور الأحداث إلى حربٍ إقليمية شاملة في الشرق الأوسط وإبقاء الوضع تحت السيطرة. على الرغم من تماسك المعسكر الشيعي مقابل الفوضى في المعسكر السّني بسبب الاقتتال الداخلي وتضارب المصالح سيحدّ من فعاليته الأمر الذي سيسمح بتمدد المعسكر الشيعي أكثر، إلا أن هذا التمدد يتوقف عل مدى تمسك الفئات الفاعلة في المعسكر الشيعي بهويتها الوطنية المتمايزة عن الهوية الإيرانية.

إنَّ سر قوة إيران هو الايديولوجية وغياب المعادل الإقليمي، ونلاحظ مما ذكر عدم قدرة إيران على مراعاة هذه الخصوصية والحفاظ عليها، وبالتالي عدم القدرة على التفرد بذلك لفترة طويلة نسبياً، والحفاظ على موقعها وموضعها، بسبب وجود قوى وكيانات أخرى لها مشاريعها وايديولوجيتها، حيث هناك الكثير من الأخطار التي تتربص بنظام ولاية الفقيه يتمثل بسيناريوهات عديدة مثل "بلقنة إيران أو أفغنتها".

وبالتالي فإن إيران ينتظرها مصير مجهول قد لا يحمل الخير لنظام الحكم فيها، ما لم تقم بمراجعة استراتيجيتها الداخلية والخارجية، والقيام بإصلاح علاقاتها مع شعوبها ومع الشعوب الأخرى، فالاحتقان الشعبي داخل إيران، واحتقان الشعوب الأخرى التي سبب النظام الإيراني لها الكثير من المآسي، وكذلك الاحتقان الدولي تجاه السياسات الإيرانية، وصلت إلى مستويات عالية، وقد يكون لحوادث استفزازية أخرى أن تفجر الوضع، كما حصل في ما يسمى بربيع الشعوب العربية، ويرى المفكر الأممي "عبد الله أوج آلان" ذلك بالشكل التالي[57] **"... كانت آخر ثورة كبيرة للقرن العشرين من نصيب إيران، وإن الشيء الغريب هو أن هذه الثورة لن تنطفئ بسهولة كونها ثورة الشرق الأوسط، ويظهر أنه لا مفر من انحلال التعصب الإسلامي تحت اسم الثورة الإسلامية الإيرانية، وذلك عند توحد تأثير الحضارة الديمقراطية من الخارج مع الطابع الإصلاحي الذي يأتي من التاريخ، وهكذا فإن الثورة الإسلامية الإيرانية إما أن تقضي على نفسها أو أنها ستواجه تعصب الشرق الأوسط تحت اسم الإسلام، وستضغط من أجل حل جذري للمشكلة، لذا لن تزول نتائج الثورة الإسلامية الإيرانية عن الساحة بسهولة، والسائد الآن هو انها تعيش مرحلة**

---

[56] مستقبل العلاقات الطائفية في الشرق الأوسط- جيفري مارتيني (Jeffrey Martini) ووليام يونغ (William Young) وهيذر ويليامز (Heather Williams)- منظور تحليلي ورؤى الخبراء بشأن قضايا السياسات الآنية- وصُمّمت هذه الدراسة لمساعدة مجموعة الاستخبارات الأمريكية من خلال تقديم سيناريوهات تتعلّق بتطور الطائفية في الشرق الأوسط على مدى العقد القادم. مؤسسة راند RAND.

[57] عبد الله أوج آلان، من دولة الكهنة السومرية نحو الحضارة الديمقراطية (المرافعات المقدمة إلى محكمة حقوق الإنسان الأوروبية)، الجزء الأول، ص472 –pdf.

انتقالية، فإما أنها ستتعصب في داخلها ولن تتحمل الجماهير ذلك، أو ستجد نفسها مضطرة للدخول في مرحلة النتيجة النهائية للإصلاحات، عندها لا مفر من إحداثها موجة إسلامية ديمقراطية في الشرق الأوسط، كما تضغط الديمقراطية الرأسمالية الإسرائيلية من الغرب على القومية والإقطاعية العربية لتشدها نحو التحول الديمقراطي فإن إيران بالذات تحاول القيام بنفس المهمة من خلال التحول الديمقراطي داخل الإسلام من الشرق... كما أن الوضع الانتقالي الإيراني لن يستمر طويلاً، بل سيتم تحطيمها من قبل القوميين والإصلاحيين في الداخل في حال توجهها نحو التعصب، أما إذا نجحت في التحول نحو الديمقراطية، فإن الاتحاد الفيدرالي الإيراني الديمقراطي سيصبح من أقوى الموديلات التي ستؤثر في الشرق الأوسط ..."

فهناك فئات نخبوية إيرانية لا تتفق كثيراً مع سياسة نظام ولاية الفقيه وتدافع عن حقوق الشعوب المضطهدة، وتدعو إلى الديمقراطية والمزيد من الشفافية والعدالة الاجتماعية، ومن المتوقع أن تتقاطع هذه الدعوات مع الدعوات المطالبة بمحاربة الفساد المالي والإداري وضمان حقوق الإنسان، ومع الحركات المدافعة عن حقوق الشعوب المضطهدة، وهذا يذكّرنا بتكاتف الشعوب الإيرانية مع بعضها والانتفاض ضد نظام الشاه، والتي استغلها "الخُميني" لاحقاً لإنشاء نظامه، ومن المحتمل تكرار هذا الأمر مع نظام "ولاية الفقيه"، ومن بعض الشخصيات التي ناصرت الديمقراطية والمسألة الكردية؛ "آية الله محمود الطالقاني" (1911 -1979م) الذي لُقب بـ "صدى أبي ذر الغفاري وغضبة مالك الأشتر" بسبب شخصيته الثورية، وكان نصيراً حازماً للديمقراطية والمسألة الكردية بعد أن تفاعل مع الكرد القوميين والشيوعيين (توده) بشكل فاعل؛ وجد ميتاً في فراشه وكان رئيساً لمجلس الثورة. و"آية الله محمد حسين المنتظري" (1922 -2009م) كان رجلاً إصلاحياً يميل إلى حل المشاكل الداخلية في إيران لتغدو نموذجاً ديمقراطياً في المنطقة، واستبعد عن منصب "المرشد الأعلى" بسبب دعوته لإصلاحات أكثر جذرية في المجتمع الإيراني ونقده للنظام السياسي. توفي قبل عدة سنوات بأزمة قلبية. و"مهدي بازركان" (1907 -1995م) وهي شخصية ليبرالية، طرح علناً أمام الخُميني أنه يناصر حل المسألة الكردية والقوميات الأخرى على منوال "الطالقاني"، ونقد تصرفات النظام الحاكم وطالب بالديمقراطية وضمان الحريات العامة واستقال من رئاسة الحكومة وغدا معارضاً إلى أن وافته المنية.

إلى جانب التحديات الخارجية يواجه نظام ولاية الفقيه تحديات داخلية حقيقية لم يكن يتوقعها سابقاً أو كان يتوقعها ولكنه تجاهلها بشكلٍ أو بآخر، فالفساد الذي ينخر في مؤسسات الدولة وحصانة الأجهزة الأمنية تجاه التجاوزات التي تقوم بها بحق المواطنين؛ وتردي مستوى العيش والأجور والخدمات في العديد من المناطق الإيرانية، وغياب العدالة الاجتماعية، وفقدان الكثير من العائلات لأبنائهم في حروب إيران المذهبية، والمضايقات التي يسببها أنصار نظام الولي الفقيه كعناصر الباسيج وغيرهم للمواطنين عبر التجسس عليهم وابتزازهم والحصول على الإمتيازات، كل ذلك يشكل أرضية محتملة لأي انتفاضة شعبية من أجل التغيير؛ على غرار الانتفاضة الشعبية عام 1978-1979م، وهنا يأتي دور القوى الديمقراطية والمعتدلة لإنقاذ الشعب من سلب جديد لإنجازه المتمثل بالثورة؛ ومنع استغلالها من قبل قوى وفئات أخرى تهدف إلى استلام السلطة، على الرغم من أن احتمال حدوث ذلك قد يتطلب وقتاً طويلاً نسبياً إلا أن احتمالات حدوثه واردة جداً،

وهذا ما يذكرنا بقول أحد قادة التيار الإصلاحي "محمد رضا خاتمي" شقيق الرئيس السابق "محمد خاتمي":" **سيكون التغيير في ايران صعباً و تدريجياً...فالذين يتوقعون أن كل شيء يمكن أن يحل في غضون ستة أشهر أو سنة عليهم ان يفهموا أن التغيير الاجتماعي العميق يتطلب سنوات عديدة.**"[58].

يؤكد المفكر الأممي "عبد الله أوج آلان"[59] على أنه لا يمكننا فصل الجانب الديني عن الجانب القومي في إيران على صعيد السلطة الحاكمة؛ بل هما جانبان متلازمان، فإيران لم تتحول إلى دولةٍ قومية ولا دولة دينية بل قدمت نفسها كنموذج ثالث يجمع الجانبين معاً، وهذا يتناقض مع الحداثة الرأسمالية والرأسمالية العالمية اللتان تطرحان مفهومي العلمانية والليبرالية على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولن تتمكن إيران من الاستمرار بنموذجها هذا، فإما أن يطرأ عليها تحول جذري وهذا غير ممكن بالنسبة للسلطة والدولة الإيرانية، لأنَّ التحول إلى دولة قومية ليبرالية، يعني انهيار نموذج الدولة الإسلامية القائم، أو أن يتمزق ويتبعثر هذا النموذج، ليتم إعادة التأسيس على أساس القيم الديمقراطية المدنية للمفاهيم الجوهرية للإسلام التي تتضمن الأخلاق الخيّرة والعدالة الاجتماعية، وتبنّي واستيعاب القيم الديمقراطية المعاصرة.

إنَّ دوغمائية نظام ولاية الفقيه يدفعه إلى الابتعاد عن الحلول الجذرية للمشكلة الإيرانية المتمثلة بفصل الدين عن الدولة وتعزيز الديمقراطية عبر احترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية، وضمان الحريات العامة والانتخابات الحرة والنزيهة، والمساواة بين الجنسين، وحق تقرير المصير للشعوب، وإزالة التمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، وبالتالي فإن أقطاب السلطة في إيران تغيب عنهم الهوية الوطنية التي تجمع كل الشعوب الإيرانية كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، بل صهروها في قالب الإيديولوجية الخُمينية (المذهبية والقومية) ورفض الاتعاظ بمصير نظام الشاه، بل انتهاج نفس سياسته ولكن بصبغة ومفهوم جديد، مُتَحدّين بذلك عاطفة وثقافة الشعوب الأخرى القاطنة في الجغرافية الإيرانية منذ آلاف السنين، وكما يقول نيوتن **"لكل فعل، رد فعل، يماثله بالقوة، ويعاكسه في الاتجاه"**، فأنَّه كلما ازداد استبداد النظام الإيراني ومعاداة الشعوب الأخرى كلما ازداد في المقابل إصرار الشعوب المضطهدة على الحرية وتقرير المصير، وكلما ازداد عنف وإرهاب المنظومة الأمنية الإيرانية ازدادت رغبة الشعوب في المقاومة وفي كسر حاجز الخوف والممنوع؛ وبالتالي فإنَّ العنف والعنف المضاد سيؤدي بالجغرافية الإيرانية وشعوبها ذوي الحضارة العريقة إلى الهاوية أي التمزق والتبعثر كما أشار إلى ذلك المفكر "أوج آلان"، وهذا ما يدعو إلى مطالبة النخب الوطنية الإيرانية بمختلف انتماءاتهم وتوجهاتهم إلى تحمل مسؤولياتهم الوطنية والأخلاقية بشكلٍ أكبر، وإيجاد أرضية للتواصل والتعاون على أساس الاحترام المتبادل وتقبل الآخر والتعايش المشترك، لإنَّ كل المؤشرات تشير إلى أنَّ النظام الإيراني في طريقه نحو الانهيار والزوال، لذلك من المفيد اتخاذ التدابير المناسبة للحفاظ على التنوع الثقافي والإثني والمحافظة على وحدة

[58] للمزيد: إيران ثورة في انتعاش. د.زيار، كراتشي, باكستان, 2000م، تقديم: الن وودز.
https://www.marxist.com/languages/arabic/iran_intro.html

[59] عبدالله أوجالان، مانيفستو الحضارة الديمقراطية، المجلد الخامس، (القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية- دفاعاً عن الكرد المحصورين بين فكّي الإبادة الثقافية)، ترجمة شيار زاخو، الطبعة الثانية، ص153.

الجغرافيا الإيرانية. بشكلٍ خاص بعد انتفاضة جميع الشعوب ضد نظام ولاية الفقيه أواخر عام 2017م، والتي أطلق عليها اسم انتفاضة الكرامة وانتفاضة الأحرار والجياع، بسبب الفقر والغلاء ونقص الخدمات، وغياب الضمائَين الصحي والاجتماعي، والسياسة الاستبدادية وخنق الحريات، ومقتل العديد من الإيرانيين في حروب نظام ولاية الفقيه الخارجية، وقد قوبِلت مطالب الشعب الشرعية كالعادة بالقمع والإرهاب والاعتقال التعسفي والإعدامات الوحشية.

لقد هبّت الشعوب الإيرانية التي تريد الانعتاق والتحرر من هذا الكابوس الذي خيم على إيران منذ عام 1979م بدعمٍ دولي، حيث تأبّط ضابطان فرنسيان ذراعي الخميني إلى الطائرة التي أقلته من مطار باريس إلى طهران بعد أن لاذ محمد رضا بهلوي بالفرار، كما أنَّ وسائل العنف والبطش ضد المتظاهرين، وتكسير العظام وقطع الماء والكهرباء لا تفلح في اسكات صوت الحق الصارخ، والحل لا يكمن في العنف، بل بطرح مبادرات حقيقية وعقد تسويات جذرية ومنح الشعوب الإيرانية حقوقها كاملة كما نصت عليها المواثيق والشرائع الدولية؛ ويعد نموذج الإدارة الذاتية الديمقراطية التي تعتمد على فلسفة الأمة الديمقراطية نموذجاً يحتذى به لحل المشاكل التي تعاني منها الشعوب الإيرانية، حيث أثبت هذا المشروع فعاليته بعد الأزمة السورية، بعد أن تبنته شعوب روج آفا- شمال سوريا، وكان لها دور محوريٌ في الحفاظ على سلامة التماسك الاجتماعي وإبعاد شبح الحرب الأهلية والمحافظة على البنية التحتية ووحدة الجغرافيا السورية، وتحولت إلى مكانٍ آمن لاستقبال اللاجئين والنازحين الفارين من أتون الحرب الدموية التي تشهدها المنطقة، وتم تقديم مشروع ديمقراطي متميز متمثل بفدرالية شمال سوريا والتي تجسد الديمقراطية الحقيقية ومشاركة الشعوب في طرح الأفكار واتخاذ القرارات التي تخدم مصالحه بدءاً من الكومينات، بعيداً عن السلطة الشمولية والاستبدادية، وقد لاقى هذا المشروع استحساناً من قبل عامة الشعب الذين نزحوا إلى روج آفا- شمال سوريا، وأبدوا رغبة حقيقية في تطبيقها على مناطقهم المحررة في منطقة الرقة ودير الزور، إلى جانب وجود اهتمام كبير بها من قبل الشعوب السورية في المناطق السورية الأخرى، وبما أنه يوجد تشابه بين الحالة السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية في المجتمعات السورية والإيرانية ومعظم مجتمعات الشرق الأوسط، فإن تَبنّي وتطبيق أفكار فلسفة الأمة الديمقراطية سيكون لها تأثيراً إيجابياً كبيراً على كل منطقة تعاني من الفوضى والاضطرابات التي خلّفتها الشوفينية القومية والدوغمائية الدينية؛ بل وتشكل بديلاً متميزاً عنها.